

القمع والتحرر والعمل الإنساني في فلسطين وميانمار والسودان

نورا حسنين، وماني ماونغ، وداستن بارتر (المُعرّف)

يوليو/تموز 2026





MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
OF DENMARK

نشجع القُراء على نسخ المحتوى واستخدامه في مؤلفاتهم ومنشوراتهم، طالما أنها لن تُباع تجارياً، وتطلب «أو دي آي العالمية» (المعروفة سابقاً بمعهد التنمية الخارجية) خُصّها بالشكر والتقدير الواجبين في هذه المؤلفات والمنشورات وتزويدها بنسخة منها. وعند استخدام المحتوى عبر الإنترنت، نرجو من القُراء وضع رابط يؤدي إلى المصدر الأصلي على موقع «أو دي آي العالمية». والآراء الواردة في هذا الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تمثل بالضرورة آراء «أو دي آي العالمية» أو شركائنا.

هذا العمل مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي CC BY-NC-ND 4.0.

كيفية اقتباس المصدر: حسنين، ن.، وماونغ، إم. وبارتر، دي. (2026) «القمع والتحرر والعمل الإنساني في فلسطين وميانمار والسودان». تقرير صادر عن مجموعة السياسة الإنسانية. لندن: أو دي آي العالمية

[www.odi.org/en/publications/oppression-liberation-and-humanitarianism-in-\(palestine-myanmar-and-sudan\)](http://www.odi.org/en/publications/oppression-liberation-and-humanitarianism-in-(palestine-myanmar-and-sudan))

أُعدت هذه الوثيقة بصيغة PDF وفقاً لأفضل الممارسات المتعلقة بإمكانية الوصول.

الصورة: جلال يوسف

شكر وتقدير

يتقدم المؤلفون بجزيل الشكر لكل من شارك في عملية البحث؛ فقد ساهم الكثير منهم بالكثير من الوقت والجهد، وخاصةً مايك بيرسون لمساهمته في التحليل التكراري وتجميع البيانات الكمية. ونشكر المراجعين النظراء المتخصصين أليكس سبنسر، وأوسان كمال، وكريس أوكونيل، وفريدي كارفر، وجون براينت على مساهماتهم الممتازة. أصبح هذا المطبوع ممكنًا بفضل العمل المتميز للزملاء من مجموعة السياسة الإنسانية (HPG) ألباس كورتانا، وكيت أوليفر، وجيسيكا رينولدسون، وسميحة أحمد، وسارة حسين، فشكرًا لهم.

نبذة عن هذا المنشور

حظيت هذه الورقة البحثية بتمويل سخي من وزارة الخارجية الدنماركية، ويجد دعم الوزارة كل التقدير والامتنان. غير أن التحليل والكتابة يخصان المؤلفين فقط، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال نسبهما إلى الوزارة.

نبذة عن المؤلفين

أسماء المؤلفين مرتبة عشوائياً، وهذا للدلالة على أن مساهمة كل منهم متساوية في الأهمية.

تُذكر أرقام المُعرّف المفتوح للباحثين والمساهمين (ORCID) متى ما توفرت، ويُرجى النقر على أيقونة المُعرّف الموجودة بجوار اسم المؤلف أو المؤلفة للوصول إلى قائمة المُعرّف المفتوح للباحثين والمساهمين (ORCID) الخاصة به أو بها.

نورا حسنين هي باحثة مشاركة في مجموعة السياسة الإنسانية في «أو دي آي العالمية».

ماني ماونغ هي باحثة مشاركة في مجموعة السياسة الإنسانية في «أو دي آي العالمية».

داستن بارتر ^(المُعرّف) هو باحث أول في مجموعة السياسة الإنسانية في «أو دي آي العالمية».

المحتويات

شكر وتقدير / 3

قائمة الأسماء المختصرة / 5

ملخص تنفيذي / 6

1 إطار ومنهجية البحث / 8

- 1.1 القمع: الإرث الاستعماري ومظاهره المعاصرة / 9
- 1.2 التحرر: السعي نحو التحول الهيكلي / 11
- 1.3 التضامن البحثي كمنهج بحثي / 14

2 فلسطين: نقطة الصفر / 15

- 2.1 القمع والاستعمار والأزمة المصطنعة / 16
- 2.2 التبرج من اقتصاد الحرب / 18
- 2.3 استغلال العمل الإنساني كتمويه إنساني / 19
- 2.4 التسلسلات الهرمية العنصرية والتزامات التضامن / 22
- 2.5 توظيف الامتيازات؟ / 23
- 2.6 السعي نحو التحرر: التضامن والصمود / 24

3 ميانمار: من القمع العسكري إلى العمل الإنساني النسوي / 26

- 3.1 من إرث الاستعمار إلى القمع المعاصر / 26
- 3.2 بيروقراطية العمل الإنساني تلتقي بالثورة الشعبية / 29
- 3.3 ديناميكية العمل الإنساني: قيادة النساء للمساعدة المتبادلة / 29
- 3.4 المعونة الدولية والمشاركة السياسية / 30
- 3.5 نحو العمل الإنساني النسوي / 31

4 السودان: الاستخراجية والنشاط النضالي والمساعدات / 34

- 4.1 الاستخراجية المتجذرة في السودان / 34
- 4.2 هل منظومة العمل الإنساني وسيلة للإلهاء الدولي؟ / 36
- 4.3 إن إعطاء الأولوية المطلقة للعمل الإنساني يعرض نضالات التحرر لخطر تجريدها من طابعها السياسي / 37
- 4.4 التداعيات المؤثرة على بنية المعونة الدولية / 39

5 أفكار ختامية / 42

6 التوصيات / 44

- 6.1 لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات ذات الصلة / 44
- 6.2 للجهات الفاعلة الدولية / 45

قائمة المراجع / 47

قائمة الأسماء المختصرة

مركز التنسيق المدني العسكري	CMCC
وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق	COGAT
منظمة مقاومة عرقية	ERO
غرفة الاستجابة للطوارئ	ERR
ناتج محلي إجمالي	GDP
مؤسسة غزة الإنسانية	GHF
مجموعة السياسة الإنسانية	HPG
القانون الدولي الإنساني	IHL
منظمة دولية غير حكومية	INGO
منظمة دولية غير حكومية معنية بالأمن	INSO
جيش استقلال كاشين	KIA
جهات فاعلة محلية ووطنية	LNAs
منظمة غير حكومية	NGO
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
مساعدة إنمائية رسمية	ODA
الإمارات العربية المتحدة	UAE
المملكة المتحدة	UK
الأمم المتحدة	UN
الولايات المتحدة	US
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	USAID
برنامج الأغذية العالمي	WFP

ملخص تنفيذي

«لا يمكن حل المشكلات الإنسانية بالحلول الإنسانية»

تؤكد هذه الدراسة على الحاجة الملحة لمعالجة القضايا الهيكلية العميقة التي لا تجد حظها من الانتباه بشكل كافٍ من جانب قطاع العمل الإنساني الدولي وقطاع المساعدات الأوسع. وكما توضح هذه الورقة، يمتد القمع إلى ما هو أبعد من النزاعات العنيفة ليشمل المساعي المنظمة الرامية إلى عرقلة ازدهار البشرية. ومع هذا، لا يعني التحرر أن تحل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني محل الحركات السياسية أو أن تسعى إلى تحقيق نتائج سياسية محددة مسبقاً، بل يتطلب ذلك إدراك أن العمل الإنساني يدور في فلك هياكل السلطة بحيث يترتب عليه إما تعزيز الظروف التي تديم الأزمات والمعاناة الإنسانية أو التصدي لها. وتهدف الدراسة إلى إبراز هذه الديناميات وطرح الفرضيات والمقترحات ليس فقط بشأن الأسباب التي تدفع منظومة العمل الإنساني الدولية إلى الاستجابة، ولكن أيضاً بشأن كيفية استجابتها.

تركز هذه الورقة البحثية بدرجة كبيرة على فلسطين وميانمار والسودان، وتتناول كيف تتسبب الديناميات الاستعمارية والرأسمالية الافتراضية في الأزمات وتديمها. وهذه البلدان الثلاثة موطن لبعض أسوأ الكوارث الإنسانية، وأكثرها استعصاءً على الحل على مستوى العالم، والتي تشمل الإبادة الجماعية والنزوح الجماعي والاحتياجات الإنسانية الهائلة. ومع ذلك فإن هذه الأزمات، في نهاية المطاف، هي أزمات سياسية دائماً ما تُوظف فيها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والاستجابة الإنسانية بطرق تضر بالسكان المتضررين، سواء على المدى القصير أو الطويل. وفي هذا الصدد، تستند هذه الدراسة إلى الأدبيات والمؤلفات الموجودة حول المقاومة الإنسانية (وأبرزها Kamal, 2023; Slim, 2022)، والمناقشات طويلة الأمد حول المساعدات والحوكمة العالمية (Ferguson, 1994; Duffield, 2001)، وعمل مجموعة السياسة الإنسانية بشأن التعامل مع الحياض والإغاثة والحقوق (انظر Moallin et al., 2025). وتأخذ الدراسة في الاعتبار كلاً من السياسات والممارسات، مؤكدةً على ضرورة تجاوز نطاق العمل الإنساني المعتاد.

تبدأ الورقة بتحديد إطار تحليلي ومنهج بحثي يرشد القارئ إلى منطق الدراسة ومحور تركيزها. ويوضح هذا الإطار ما نعنيه عندما نتحدث عن القمع والتحرر، وكيف يرتبط ذلك بالجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويؤكد الإطار أيضاً على أهمية الفضاء المدني والنشاط المدني، اللذين يشكلان عنصريين أساسيين في معالجة العديد من التحديات التي تحددها هذه الورقة. في حين أن المساعدة المتبادلة أصبحت مجرد أداة لتحسين إيصال المساعدات الإنسانية (خاصةً فيما يتعلق بالوصول والكفاءة)، يؤكد إطار عملنا على الحاجة إلى توجه أكثر شمولية. تستند هذه الورقة البحثية إلى مجموعة متنامية من الأعمال المتعلقة بالتضامن البحثي، وتبنى عليها.

ثم تتناول الدراسة البلدان الثلاثة، بدءاً بفلسطين، قبل الانتقال إلى ميانمار وبعدها السودان. تتباين الأوضاع في كل بلد من حيث السوء، ولكنها في الوقت نفسه تبقى مسرحاً لمساعي ذات أصداء عالمية نحو التحرر والإنسانية. وفيما يلي لمحة موجزة عن كل فصل مخصص لهذه البلدان:

- **فلسطين:** نظراً لدرجات العنف القصوى والتواطؤ واسع النطاق، فإن هذا الفصل هو الأطول. ويسلط الضوء على ديناميات الاستعمار الاستيطاني، وصناعة الأزمة، والتلاعب الإستراتيجي الذي تقوم به إسرائيل لخلق تمويه إنساني لحرائمها الوحشية. ويستكشف هذا الفصل أيضاً مفهوم الصمود، حيث يوضح الفلسطينيون الجهود التي يبذلونها ليس فقط للنجاة في ظل محاولات المحو، ولكن أيضاً للسعي نحو التحرر.
 - **ميانمار:** ينصب التركيز في هذا الفصل على الكيفية التي تفاقم بها الصناعات الاستخراجية ومواصلة المجلس العسكري للعنف الاستعماري الأزمة في جميع أنحاء البلاد، وعلى الرغم من ذلك يسعى معظم قطاع العمل الإنساني الدولي لتقديم استجابة مجزأة وغير متناسقة. ومع ذلك، لا يزال السكان يقاومون الاستبداد، حيث تشكل القيادة والعمل الإنساني النسويين أمران بالغ الأهمية ليس فقط لتلبية الاحتياجات الملحة، ولكن أيضاً لإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بعيداً عن الهياكل الأبوية القمعية والعنيفة.
 - **السودان:** يتناول هذا الفصل الدور المحوري لدولة الإمارات العربية المتحدة في تفاقم الحرب وإطالة أمدّها، لا سيما من خلال مبادلة الأسلحة بالذهب، وتأسيساً على سنوات من الاستخراج الرأسمالي الذي أدى إلى نشوب النزاع في جميع أنحاء السودان. ثم ينتقل التحليل إلى ديناميات المساعدة المتبادلة، محذراً من استغلالها كأداة، وبدلاً من ذلك ضمان توفير الدعم الكافي للنشاط المدني والسياسي. ولا ينبغي أن يقتصر الأمر على الإشادة بجهود النفي (العمل الجماعي والتضامن)، إلى جانب جهود المساعدة المتبادلة الرامية إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي، بل يجب أيضاً أن تحظى بدعم متسق من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.
- تخلص الورقة إلى أنه لا يمكن الاستمرار في تأطير البلدان الثلاثة، فردياً وجماعياً، ومعاملتها على أنها أزمات إنسانية في المقام الأول؛ فالقمع، لا سيما في أشكال الاستعمار والرأسمالية الافتراضية، يدعم الاستبداد والبطش في كل بلد، مما يفرض على منظومة العمل الإنساني الدولية والجهات الفاعلة التعامل بشكل أفضل مع هذا الواقع. وعلى الرغم من جسامه التحديات، لا يمكن للوضع الراهن أن يستمر. وعلى النقيض من ذلك، فإن العمل الإنساني يتمتع بمكانة فريدة تتيح له تمكين جهود الشعوب الساعية نحو التحرر (عن طريق توفير الدعائم المهمة)، بدلاً من إعاقتها.

1 إطار ومنهجية البحث

تسارعت وتيرة الاضطرابات ذات العواقب العالمية في الأعوام الأخيرة، بدايةً بجائحة كوفيد-19 ووصولاً إلى الإبادات الجماعية والانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني. وهذا يشكل تحديات هائلة لكل من منظومات العمل الإنساني والمساعدة، بل ولمستقبل البشرية. يحدد هذا الفصل بعض العناصر الرئيسية، من حيث صلتها بالتحليل اللاحق، مع الإقرار بأن أنظمة المعونة الدولية ظلت مقاومة للتغيير. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن سنوات من التقدم التدريجي، وإن كان غير كافٍ، نحو إيجاد طرق عمل أفضل قد بدأت تتراجع. جسامه حجم التحدي: في عام 2026، كان من المتوقع أن يحتاج 252 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية. ومع ذلك شهد التمويل انخفاضاً بنسبة 10% في عام 2024، وتقلص بشكل كبير في عام 2025 (Pearson، قيد النشر) ومن المرجح أن يتفاقم الوضع في عام 2026.

نظراً للتخفيضات الأخيرة في المساعدات، يشهد قطاع العمل الإنساني حالياً فترة من التقييم الذاتي، مما يؤدي بشكل متزايد إلى انقسام بين مؤيدي التوجه الاختزالي (الذي يركز على تبسيط النظام لتحقيق وفورات مالية وتركيز أضيق على القطاع) وأولئك الملتزمين بمسعى أكثر شمولية، مع وجود مجموعة متنوعة من المواقف بين هذين الاتجاهين. ويقف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في طليعة الاختزالية، حيث يدفع باتجاه «العودة إلى الأساسيات» و«المبالغة في تحديد الأولويات» في العمل الإنساني (OCHA، 2025). وقد تعزز هذا التوجه بضخ الولايات المتحدة مبلغاً مبدئياً قدره 2 مليار دولار أمريكي (ما لم يُذكر خلاف ذلك) في التمويل الجماعي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أن يُنفق فقط على المساعدة المنقذة للحياة وفي غضون ستة أشهر. وشملت هذه المساعدة شروطاً أخرى، مثل كونها مناهضة للنوع الاجتماعي واقتصارها على 17 بلداً فقط، وكونها «مبرمجة لتحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية»، وفقاً لسفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، مايك والتز (Miolene, 2026). وساهمت الولايات المتحدة بمبلغ إضافي قدره 1.8 مليار دولار لصالح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أيار/مايو 2026، ومددت الجدول الزمني للتنفيذ إلى 12 شهراً (المرجع نفسه).

وعلى النقيض من أصحاب النزعة الاختزالية، فإن أولئك الملتزمين بالعمل الإنساني الأكثر شمولية يبنون على الانتقال المستمر منذ سنوات نحو برامج متكاملة تُعرف ببرامج «الترابط الثلاثي»، التي تدعم العمل الذي تقوده المجتمعات المحلية وترتبط بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والصفقة الكبرى، والالتزامات المماثلة. وبالنسبة لبعض الجهات الفاعلة، يركز هذا التوجه أيضاً على العمل بالتضامن مع السكان المتضررين من الأزمات، ودعم تحقيق العدالة لهم، ويشمل ذلك تحليلاً نقدياً لكيفية تفاعل منظومة العمل الإنساني مع الفضاء المدني والنشاط المدني الأوسع نطاقاً (انظر Moallin et al., 2025).

تتناول هذه الدراسة التوترات ذات الصلة، وترفض التوجه الاختزالي، مؤكدة أن العمل الإنساني الأكثر شمولية وتحرراً ليس مفضلاً فحسب، بل ضروري أيضاً في ظل حجم الأزمات اليوم وتعقيداتها. يقدم الجزء المتبقي من هذا الفصل إطار ونهج البحث، قبل أن تتناول الورقة البحثية كيفية تطور هذه الديناميات في ثلاث من أكثر الأزمات حدة في العالم، وهي فلسطين وميانمار والسودان. والأهم من ذلك أن الورقة لا تركز فقط على حجم التحديات، بل تسعى أيضاً إلى تسليط الضوء على كيفية إعادة تشكيل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية للعمل الإنساني، لا سيما في سبيل التحرر. تقدم هذه الورقة تحليلاً مقترحاً يستند إلى المقاومة الإنسانية (انظر Slim, 2022; Kamal, 2023) والمخاوف بشأن آثار الحياد المتمثلة في تجريد الأزمات من طابعها السياسي (انظر Moallin et al., 2025). وبينما يتناول التحليل التالي الحياد، تركز هذه الورقة على ضرورة معالجة الظلم الهيكلي الأوسع نطاقاً، ويشمل ذلك الإرث الاستعماري والرأسمالية الافتراضية والتلاعب بالمساعدة الإنسانية، باعتبارها سمات مميزة للأزمات في فلسطين وميانمار والسودان.

1.1 القمع: الإرث الاستعماري ومظاهره المعاصرة

تركز هذه الورقة بشكل كبير على الإرث الاستعماري ومظاهره المعاصرة باعتبارها محورية لفهم ملامح القمع في البلدان الثلاثة، وتفاعلها مع منظومات العمل الإنساني والمساعدة وعدم لانفصالها عنها. ويكتسب هذا التركيز أهمية بالغة؛ فالاستعمار لا ينتمي إلى الماضي فحسب، بل هو نظام هيكلي مستمر يهدف إلى إقصاء السكان الأصليين ككيان سياسي واقتصادي (Wolfe, 2006). إن فهم هذا الهيكل ضروري لإدراك أن الأزمات في فلسطين وميانمار والسودان ليست مجرد مصادفة، بل هي نتاج سياسات تهدف إلى منع توحيد الأراضي وتحرر الشعوب. يعمل الاستعمار غالباً من خلال ثلاث آليات مترابطة تتجلى بوضوح في الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، و تظهر أيضاً في ميانمار والسودان:

- **الاستحواذ على الأراضي:** يتمثل في الاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها عن طريق المستوطنات والمناطق العسكرية والقيود الإدارية.
- **استخراج الموارد:** يشمل الاستيلاء الاقتصادي على المياه والمعادن والأراضي الزراعية والعمالة.
- **القضاء على السكان الأصليين:** يتضمن ذلك التهجير المنهجي، والحرمان القانوني من الحقوق والفرص، ومحو التاريخ والثقافة (المرجع نفسه).

وإلى جانب هذه الآليات الثلاث، يواصل الإرث الاستعماري تشكيل الأزمات المعاصرة، ويستمر الاستعمار الجديد، لا سيما من خلال العلاقات الاقتصادية غير المنصفة. وكما يقول والتر رودني (Walter Rodney, 2018) فيما يتعلق بأفريقيا، فقد أدى الاستعمار الأوروبي وتجارة الرقيق إلى تخلف القارة، بينما ساهمت مواردها في تنمية أوروبا. وفي أمريكا اللاتينية، أدى النهب الأوروبي للموارد إلى إفقار المنطقة بشكل مماثل (Galeano, 2009)، كما أن فرض السوق الحرة وتقليص دور الدولة في ثمانينيات القرن الماضي، في ظل الاستعمار الجديد، قد عكس التقدم الصناعي والاقتصادي الكبير الذي حققته أمريكا اللاتينية (Palma, 2008). تحولت هذه المنطقة المزدهرة مرة أخرى إلى موقع للاستخراج يخدم أصحاب النفوذ. في هذه الدراسة، تعد ميانمار والسودان مثالين بارزين على مواقع استخراج الموارد في سياق الاستعمار الجديد لخدمة الاقتصاد العالمي، في حين تواجه فلسطين الحصار، والمحو، والتشريد والتهجير من خلال السياسات التي تنتهجها إسرائيل والعنف الذي تمارسه. تتجاوز الديناميات كونها مجرد سمات للأزمات في كل دولة؛ إذ تنطوي على تداعيات إنسانية جسيمة.

على مدار العامين الماضيين، تزايد الاهتمام بتراجع المساعدات الإنسانية، ومع ذلك، لا تزال الأنظمة القمعية العميقة والعوامل الجذرية للأزمات تُهمش في العديد من نقاشات الإصلاح. يؤدي التركيز على أعراض الاحتياجات الملحة وأنماط النزوح إلى استمرار تصوير العديد من الأزمات على أنها إنسانية بدلاً من اعتبارها سياسية. يُعد استخراج الموارد مثلاً واضحاً على ذلك؛ ففي ميانمار تُستخرج كميات كبيرة من حجر اليشم والمعادن الأرضية النادرة والمعادن الحيوية، بينما يستخرج الذهب وموارد أخرى من السودان، يؤدي هذا الاستخراج إلى زيادة ثروات الجهات الفاعلة الخارجية وتلبية الطلب العالمي غير المحدود. تساهم التدفقات المالية غير المشروعة، التي تجعل تمكن هذه التجارة في إثراء النخب المحلية ونظيراتها العالمية، بينما تُحرَم المجتمعات المحلية من الإيرادات التي هي في أمس الحاجة إليها. وتتورط العديد من المؤسسات المالية في منطقة الشمال العالمي بشكل كبير في تمكين هذه التدفقات غير المشروعة وغير الشفافة للأموال.

قد يكون وقف التدفقات المالية غير المشروعة أكثر تأثيراً بكثير من أحجام المساعدات الحالية (Bagree, 2026)؛ فعلى سبيل المثال، قُدِّرَت فجوة القيمة التجارية - وهي الفرق بين الصادرات المُبلغ عنها من إفريقيا جنوب الصحراء والواردات التي تدخل إليها - بمبلغ 152.9 مليار دولار في عام 2022 (Global Financial Integrity, 2026). وهذا مجرد مؤشر واحد على حجم التدفقات المالية غير المشروعة مقارنةً بالمساعدات؛

فالمبلغ المُقدَّر يكفي لتمويل جميع الأشخاص المستهدفين عالمياً بالمساعدات الإنسانية في عام 2025 ثلاث مرات. وعلى النقيض من ذلك، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2022 ما قيمته 29 مليار دولار فقط (OECD, 2024).

وبشكل أكثر وضوحاً، شهدت السنوات والأشهر الأخيرة عودة وتطبيعاً للممارسات الاستعمارية. ولعل هذا يظهر جلياً في قيام إسرائيل بتكثيف استعمارها الاستيطاني في جميع أنحاء الضفة الغربية، والإبادة الجماعية التي ترتكبها في غزة، وغير ذلك من التوسعات الإقليمية التي تقوم بها، بما في ذلك في لبنان وسوريا، بمساحة إجمالية تزيد عن 1,000 كيلومتر مربع، حتى شهر أيار/مايو 2026 (Smith et al., 2026). وكما نوضح في الفصل الثاني، فإن المساعي الاستعمارية لإسرائيل (بدعم من الولايات المتحدة وألمانيا على وجه الخصوص) تؤدي إلى تفاقم معاناة الفلسطينيين وتُبقى الاحتياجات الإنسانية عند مستويات مرتفعة. وفي أماكن أخرى، يشكل انتشار الحروب بالوكالة، كما هو الحال في السودان واليمن، إلى جانب الغزو الروسي لأوكرانيا، دليلاً إضافياً على الاستعمار الجديد القائم على التدخل والتوسع. ويتعزز ذلك بتهديد الإدارة الأمريكية باستعمار غرينلاند واختطاف الرئيس الفنزويلي، وفرض حصار على كوبا، وقتل القيادة الإيرانية، مع سعيها للسيطرة على الموارد الطبيعية في العديد من هذه المناطق الجغرافية.

وفي حين أن هذا التقرير يوضح الديناميات المتعلقة بالقمع، فإنه يركز على الحقائق التاريخية والمعاصرة للاستعمار لأنها تحدد كيفية تطور العمل الإنساني. ويتجلى ذلك في المخاوف المتزايدة بشأن اللامبالاة الظاهرة للقطاع الرسمي، أو «حياده»، تجاه المظالم واسعة النطاق (Wando, 2025). ولا يعني هذا أن منظومة العمل الإنساني الحالية والجهات الفاعلة فيها قادرة على معالجة حجم الإرث الاستعماري والممارسات المعاصرة، ولكن هناك حاجة إلى جهود واعية لتجنب التواطؤ مع هياكل القمع. ويتطلب الأمر أيضاً عدم التحول إلى مقدمي خدمات ثابتين لا يخفون بشكل كافٍ من أوجه عدم المساواة الهيكلية العميقة الناجمة عن القمع القائم على التفرقة من أجل السيادة (Moallin et al., 2026).

1.1.1 الرأسمالية الافتراضية مسببة ومقاومة للاحتياجات الإنسانية

لم يعد من الممكن تصنيف فهم مدى تأثير الرأسمالية الافتراضية على التسبب في الاحتياجات الإنسانية وزيادتها، من المستويات الجزئية إلى المستويات الكلية، على أنه شيء هامشي، أو خارج نطاق العمل الإنساني. وقد أصبحت الرأسمالية الافتراضية، بشكلها السائد اليوم في جميع أنحاء العالم، غير متوافقة بشكل متزايد مع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحتى الديمقراطية. ولا تزال السلطة والثروة تتركز في أيدي نخبة صغيرة عابرة للحدود تتمتع بثراء فاحش ونفوذ واسع. وبدلاً من كبح جماح تجاوزات الرأسمالية، تستمر الحكومات في تحمل ديون لا يمكن تحملها لتخفيف آثارها الأكثر حدة (Streeck, 2024). وتتجلى التداعيات التي تؤثر على منظومات العمل الإنساني والمساعدة الدولية بوضوح في المستويات غير المسبوقة من عدم المساواة والتوسع السريع والخطر للإقطاع التكنولوجي، حيث اكتسبت شركات التكنولوجيا الكبرى سيطرة هائلة على حياة الناس وهياكل السلطة العالمية (Varoufakis, 2024).

ورغم المعارضة واسعة النطاق لما يُسمى بنخبة «الواحد بالمائة» في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فقد استمر عدم المساواة في التصاعد، لا سيما بعد جائحة كوفيد-19، وفي ضوء ذلك، حتى معقل الرأسمالية، البنك الدولي، يدق ناقوس الخطر علناً منذ عام 2016 بشأن الحاجة إلى معالجة عدم المساواة (World Bank, 2016). وبالمثل، كُثف صندوق النقد الدولي تركيزه على عدم المساواة (Donnan, 2015). كما مضى ما يقرب من 20 عاماً منذ أن أوضح ويلكنسون وبيكيت (Wilkinson and Pickett, 2009) بشكل شامل كيف أن المجتمعات الأكثر مساواة تحقق نتائج أفضل دائماً تقريباً، وفي عام 2014، أصدر بيكيت ورقتة البحثية التأسيسية «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، التي سلطت الضوء على

ديناميات عدم المساواة المثيرة للقلق (Piketty, 2014). واستمرت التقارير السنوية عن عدم المساواة الصادرة عن منظمة أوكسفام في إظهار حجم المشكلة وكيف أنها تتفاقم بسرعة كبيرة؛ ففي عام 2025، زادت ثروة المليارديرات ثلاث مرات أسرع من السنوات الخمس السابقة، في حين يمتلك 12 مليارديراً ثروة أكبر من النصف الأفقر من سكان العالم (حوالي أربعة مليارات شخص). تتزايد احتمالية تآكل الديمقراطية سبع مرات في البلدان التي تعاني من عدم المساواة (Maitland et al., 2026)، كما يؤثر عدم المساواة الشديد وهيمنة النخبة سلباً على الفضاء المدني.

إن الرأسمالية الافتراضية وما يرتبط بها من عدم المساواة ليست مجرد ظواهر عالمية مجردة، بل إنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الأزمات الإنسانية؛ ففي منطقة القرن الأفريقي، أدى الطلب على الماشية من دول الخليج إلى تأجيج العلاقات الاقتصادية الاستخراجية مما أسفر عن نزاعات مسلحة واسعة النطاق، ونزوح، واستيلاء على الأراضي. وقد أدى التركيز المستمر على أزمة المناخ والتوترات العرقية باعتبارهما المحركين الرئيسيين للنزاعات العنيفة إلى صرف الانتباه عن الرأسمالية الافتراضية كسبب جذري (Duffield and Stockton, 2023). وعلى نحو مماثل، ترتبط الاحتياجات الإنسانية في كينيا ونيجيريا وأماكن أخرى ارتباطاً وثيقاً بأوجه عدم المساواة الراسخة، التي غالباً ما تعود إلى الانقسامات التي فرضها الاستعمار، ويساهم إهمال الدولة في معالجتها في تأجيجها. وتستمر أنظمة المساعدات في التدخل، ومع ذلك تبقى الأسباب الجذرية للضعف دون معالجة إلى حد كبير (انظر Moallin et al., 2026). وعادةً ما يُنظر إلى القضايا الاقتصادية وعدم المساواة على أنها قضايا إنمائية، في حين يقتصر العمل الإنساني على التركيز على العواقب الإنسانية اللاحقة.

أصبح صعود الإقطاع التكنولوجي، أي السلطة والسيطرة غير المقيدة لشركات التكنولوجيا، (Varoufakis, 2024)، بشكل متزايد أحد أبرز الأمثلة على العواقب الإنسانية المتعلقة بالرأسمالية الافتراضية. دور فيسبوك في تأجيج خطاب الكراهية الذي أدى إلى الإبادة الجماعية للروهينغيا في ميانمار بين عامي 2016 و2017 موثق جيداً (انظر Amnesty International, 2022a). بما في ذلك شهادات موظفين سابقين في فيسبوك (Wynn-Williams, 2025). تعرضت شركة بالانتير وغيرها من شركات التكنولوجيا لانتقادات واسعة النطاق، في الآونة الأخيرة، لمساهمتها في الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، بما في ذلك برمجيات التعرف على الوجوه وغيرها من البرمجيات التي تسهل الموت والدمار (Business and Human Rights Centre, 2024). تشير فرانشييسكا ألبانيزي إلى هذه العناصر المترابطة بوصفها «اقتصاد الإبادة الجماعية»، حيث تستفيد العديد من الجهات الفاعلة القطاع الخاص، سواء في مجال التكنولوجيا أو غيرها، بشكل كبير من الفظائع (Albanese, 2025). وكما أشار أحد المشاركين في المقابلات متحدثاً عن أقصى درجات العنف والتلاعب بالعمل الإنساني: «غزة هي نقطة الصفر لكل ما نشهده على مستوى العالم، إنها حقل الاختبار».

1.2 التحرر: السعي نحو التحول الهيكلي

في هذه الورقة، يُفهم التحرر على أنه السعي إلى التحرر من أنظمة القمع والهيمنة والاستغلال، وهي أنظمة غالباً ما تنتج احتياجات إنسانية. ويشمل التحرر الجهود التي يبذلها الأفراد والمجتمعات المحلية لضمان حقوقهم وكرامتهم وسلامتهم وحقوقهم في تقرير مصيرهم وازدهارهم الجماعي (Freire, 1970). وفي السياقات الإنسانية، لا يعني التحرر أن تحل الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني محل الحركات السياسية أو أن تسعى إلى تحقيق نتائج سياسية محددة مسبقاً، بل يتطلب ذلك إدراك أن العمل الإنساني يدور في فلك هياكل السلطة بحيث يترتب عليه إما تعزيز الظروف التي تديم الأزمات والمعاناة الإنسانية أو التصدي لها. ويستند هذا الفهم إلى تقاليد الفكر المناهض للاستعمار وإنهاء الاستعمار والتحرر التي تنظر إلى الحرية ليس على أنها مجرد غياب العنف، بل كقدرة الجماعة للأفراد والمجتمعات المحلية على تحويل الهياكل التي تقيد كرامتهم وقدرتهم على التصرف وتقرير مصيرهم (Fanon, 1961; Erakat, 2019).

1.2.1 الأزمات الممتدة تتطلب تغييراً عميقاً في منظومة العمل الإنساني

يبقى أن نرى ما إذا كنا نتجه حتماً نحو عالم جديد يشبه ما وصفه هوبز، عالم تتصاعد فيه المنافسة العنيفة باستمرار بين الجهات الفاعلة، ولكن بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال المساعدة، فإن المسار الأخير للعالم يمثل سبباً للقلق الشديد ومدعاة لاتخاذ إجراءات عاجلة. إن شدة القمع ونطاقه على مستوى العالم، وليس فقط في فلسطين وميانمار والسودان، يؤديان إلى تفاقم الأزمات واستمرارها، ويتطلبان تغييراً عميقاً في منظومة العمل الإنساني. أكثر من 90% من متطلبات التمويل الإنساني مخصصة للأزمات الممتدة، مما يدل على الحاجة إلى معالجة أسباب الأزمات المعقدة؛ فهناك خطط استجابة سنوية لخمس أزمات مستمرة منذ أكثر من عقدين (Pearson et al., 2025). ومع ذلك، فإن «إعادة ضبط العمل الإنساني»، والصفقة الكبرى التي مضى على التوقيع عليها عقد من الزمن، ومبادرة الأمم المتحدة 80، والعديد من جهود الإصلاح الأخرى، غالباً ما تخفي الأسباب الحقيقية للأزمات لتركيزها على الإصلاحات الداخلية. يعي المؤلفون أن منظومة العمل الإنساني الرسمية (الممولة بالمساعدات) لا يمكنها فعل الكثير، ولكن هذه الورقة تسلط الضوء على التحديات الكبرى وتؤكد على الحاجة إلى تبني تغيير أعمق للمنظومة. وكما كُتب عن الأزمة المتعددة في ميانمار، «يتعين على الجهات الفاعلة الدولية فهم هذا الواقع، بدلاً من تبني الحياد الذي يخلق حجاباً من الجهل» (Naw et al., 2025: 9).

إن القمع المتجذر والأزمات المترتبة عليه ليسا حتميين، ولا الواقع الذي لا يقبله العديد من الجهات الفاعلة خارج منظومة العمل الإنساني الرسمية؛ فالنشطاء والحركات الاجتماعية يشكلون حركات مضادة قوية تسعى إلى التحرر، بدءاً من النشطاء المدافعين عن حقوق أراضي السكان الأصليين في الهند (Shiva, 2013)، مروراً بالمسعى ذي الأهمية العالمية لإنهاء الاستخراجية في الإكوادور (Riofrancos, 2020)، وصولاً إلى الاحتجاجات التي يقودها الشباب في بنغلاديش ونيبال والتي أطاحت بالحكومات القمعية في السنوات الأخيرة. وبالمثل، فإن فلسطين وميانمار والسودان هي موطن لنضالات ديناميكية من أجل التحرر. ومع ذلك، وكما هو مذكور في موضع آخر، فإن علاقة قطاع العمل الإنساني الرسمي بالناشطين والحركات الاجتماعية تتسم بالتوتر، حيث تُعطى الأولوية عادةً لتفسيرات الحياد الضيقة والتي تجرد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي على حساب التضامن أو حتى المشاركة العملية مع الناشطين (Moallin et al., 2025). ومع استمرار تصاعد حجم الأزمة، قد تكون هناك فرص لإعادة التنظيم، وهو ما يحدث بالفعل، غالباً على الرغم من منظومة العمل الإنساني الرسمية وليس بسببها.

1.2.2 إغلاق الفضاء المدني وتقاطعية العمل الإنساني

يستند هذا التقرير إلى ورقة بحثية صدرت في أوائل عام 2025 عن مجموعة السياسة الإنسانية، «هل هو فخ إنساني؟ التعامل مع الحياد والإغاثة والحقوق في إثيوبيا وميانمار وسوريا وغواتيمالا (Moallin et al., 2025)». ركزت هذه الدراسة على التوترات الناشئة بين تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة والسعي إلى تحقيق العدالة، حيث غالباً ما كانت تُعطى الأولوية للإغاثة على حساب الحقوق. وفي المقابل، اعتُبر التمويل الإنساني مشوهاً للنشاط المدني؛ إذ يحوِّله عن السعي إلى تحقيق العدالة نحو التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية. وبحسب عنوان التقرير، كان أحد المحاور الرئيسية للبحث هو كيفية تجنب الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الوقوع في فخ تقديم الخدمات الإنسانية بشكل دائم. وبعد فترة وجيزة من تلك الدراسة، حُلَّت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وقلص العديد من الجهات المانحة الأخرى المساعدات بشكل كبير. وعندما يقرن ذلك باستمرار الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، فإن قطاع العمل الإنساني وقطاع المساعدات الأوسع نطاقاً لا يزالان يعانيان من أزمة وجودية مستمرة. تمثلت إحدى النتائج في تجدد الدعوات للتضامن والعدالة (Barter and Fouad, 2024)، بينما حظيت المساعدة المتبادلة أيضاً باهتمام متزايد (Posada and Ahimbisibwe, 2025)؛ فعلى سبيل المثال، ضاعفت حكومة المملكة المتحدة التمويل المباشر للمجموعات السودانية المحلية لعام 2026 بأكثر من الضعف، مع أن الزيادة من 6 ملايين جنيه إسترليني إلى 15 مليون جنيه إسترليني لا تمثل سوى حوالي 10% من التمويل الإنساني البريطاني للسودان لهذا العام (FCDO, 2026).

يجب أيضاً وضع هذه الديناميات في سياق الإغلاق الشديد للفضاء المدني في جميع أنحاء العالم. تتناول هذه الورقة البحثية فلسطين وميانمار والسودان، وهي دول تشهد تضيقاً للفضاء المدني، بالتوازي مع حركات مقاومة وجهود تحرر مدنية. يتعرض الفضاء المدني عالمياً لتآكل منهجي بفعل القيود المالية والقوانين وغيرها من الوسائل التي تستخدمها الدول والشركات الكبرى، وتواجه الجهات الفاعلة المهمشة وذات التوجهات السياسية أشد أنواع القمع (O'Connell, 2023). توجد أبعاد عديدة للترابط بين الفضاء المدني والأزمات على مستوى العالم، كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ حيث كان قمع النشاط النضالي الذي يركز على فلسطين واسع الانتشار، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تصنيف النشاط باعتباره إرهابياً (انظر Liberty, 2025). يقتزن هذا بالتلاعب الخبيث بوسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي مما يعيق الحوار المدني والجهود المبذولة لمحاسبة الجهات الفاعلة ذات النوايا السيئة. وقد أكدت أبحاث مجموعة السياسة الإنسانية أيضاً على أهمية الفضاء المدني والنشاط المدني، بدءاً من دورهما في تعزيز الاستجابة التي تقودها الدولة (انظر Bryant et al., 2025) ووصولاً إلى مساهمتهما في معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية (Moallin et al., 2026). وبالتالي، يمثل الفضاء المدني والنشاط المدني موضوعاً شاملاً في جميع صفحات هذا البحث.

1.2.3 المساعدة المتبادلة: تجاوز النظرة السطحية

سعت النسخ الأولية من هذا البحث إلى التركيز بشكل أساسي على المساعدة المتبادلة، ومع ذلك، سرعان ما تبين أن الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع أصبحت مجالاً مكتظاً. يشير تحليل شامل أجرته شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء (ALNAP) إلى الكيفية التي يساهم بها العمل الإنساني في توفير «مساعدة مناسبة من حيث التوقيت وملائمة ومستدامة وتستند إلى الواقع المحلي»، حيث يمكن للدعم الدولي «أن يعزز نقاط القوة الأساسية للمساعدة المتبادلة» (Posada and Ahimbisibwe, 2025: 1-5). وتسلط تحليلات أخرى الضوء على أن المساعدة المتبادلة يمكن أن تقدم في بعض الأحيان بديلاً عن التقدم الراكد في «التوطين» (Local to Global Protection, n.d.) مع التركيز على الرعاية الجماعية (Junli, 2026). ومع ذلك، يبرز قلق يتمثل من أن المساعدة المتبادلة غالباً ما تُصاغ على أنها مجرد وسيلة لتحسين تقديم المساعدة الإنسانية،

وبالتالي تُستغل كأداة، بدلاً من النظر في كيفية ارتباط المساعدة المتبادلة بالتححر الأوسع نطاقاً؛ فعلى سبيل المثال، كثيراً ما تُستخدم فلسطين وميانمار والسودان كأمثلة على فعالية المساعدة المتبادلة، ولكن يُولى اهتمام أقل لعلاقتها بالنشاط المدني والسياسي الأوسع نطاقاً لمعالجة أسباب الأزمات، وهو محور رئيسي للعديد من الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة. تتسم سلسلة تقارير منظمة Share Trust (دون تاريخ) التي تحمل عنوان «*Passing the Buck*» («إلقاء اللوم على الآخرين») بهذا التوجه، حيث تُختزل الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في الكفاءة الاقتصادية. يسعى هذا التقرير إلى دراسة هذه القضايا الأوسع نطاقاً ضمن المنظور التحليلي الشامل على القمع والتحرر والعمل الإنساني.

1.3 التضامن البحثي كمنهج بحثي

سعت هذه الورقة البحثية إلى استخدام «التضامن البحثي» أو أشكاله المختلفة والالتزام به كمنهج بحثي. يتجاوز هذا النهج «الكتابة ليشمل المشاركة الصريحة في المقاومة التي تمثل محور البحث ودعمها» وينطلق من «إيمان معرفي بأهمية التضامن لفهم مقاومة المهمشين والمقهورين» (Barter and Hpauna, 2025: 199). ويتطلب هذا تجاوز نهج «عدم الإضرار» للتركيز على العلاقات، والثقة، والتفكير النقدي طوال عملية البحث (Lamb et al., 2026). يدرك المؤلفون الحاجة إلى القيام بما هو أكثر من مجرد ادعاء التضامن؛ فالاستماع اليومي للآخرين، والانخراط الفعلي في العمل، والفحص النقدي لهياكل السلطة والهيمنة أمور ضرورية (انظر Loong, 2025). ويشمل ذلك تبني «أنطولوجيا واقعية» تركز على دور الجهات الفاعلة عند دراسة هياكل السلطة والهيمنة والمقاومة (Chandra, 2015).

بالنسبة للمؤلفين، ينطوي هذا النهج القائم على التضامن على سنوات من النشاط والتعاون مع حركات المجتمع المدني، لا سيما فيما يتعلق بميانمار وفلسطين من أجل هذه الدراسة، مع الحرص على اتباع أجندة ونهج بحثي تحرري. ولا يعني هذا النهج التخلي عن الدقة العلمية والبحثية، بل يركز على الاندماج في البحث والتأمل، بدلاً من ادعاء الموضوعية المجردة. ويعتمد هذا النهج البحثي أيضاً على ما يُطلق عليه «المقاومة الإنسانية»، التي تسعى إلى تجاوز تفسيرات الحياد التي تجرد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي لاستكشاف كيف يمكن للعمل الإنساني أن يتماشى بشكل أفضل مع مساعي تحقيق العدالة (انظر Slim, 2022; Kamal, 2023). تستند هذه الدراسة أيضاً إلى مجموعة كبيرة من أعمال مجموعة السياسة الإنسانية، بما في ذلك التوترات التي تنشأ عن الاضطرار إلى الاختيار بين تقديم الإغاثة والدفاع عن الحقوق (انظر Moallin et al., 2025)، والبناء الثوري للدولة في ميانمار (انظر Moallin et al., 2025) وديناميات العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني (انظر Mohamed and Barter, 2026).

استرشاداً بنهج البحث المذكور أعلاه، أُجريت مقابلات شبه منظمة مع جهات فاعلة محلية ووطنية ودولية بلغ مجموعها 18 امرأة و17 رجلاً. وشمل ذلك الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني (الرسمية وغير الرسمية)، العاملة في الميدان ونشطاء في حقوق الإنسان، وممثلين عن الحركة النسوية، وأكاديميين، ومحسنين، وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة، فيما يتعلق بالبلدان الثلاثة جميعها. وتركز هذه الورقة البحثية بشكل أكبر على فلسطين، ويعود ذلك جزئياً إلى حجم الفئات المرتكبة هناك، و أيضاً لأن مجموعة السياسة الإنسانية لديها أعمالاً أخرى حالية ومستقبلية تتعلق بميانمار والسودان.

استند فريق البحث أيضاً إلى عقود من خبرتهم في العمل ضمن منظومات العمل الإنساني والمساعدة، الرسمية وغير الرسمية، بما في ذلك أدوار الاستجابة التشغيلية للعديد من الأزمات المفاجئة والممتدة عبر القارات. تضمن ذلك مناقشات وتأملات نقدية مستمرة بين المؤلفين، حيث سعوا إلى التركيز على التحديات الهيكلية العميقة التي تواجهها الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والمساعدة الأوسع نطاقاً، مع مراعاة القيود التشغيلية الحقيقية التي تواجهها هذه الجهات.

2 فلسطين: نقطة الصفر

تُقدم الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يُشار إليها في هذه الورقة باسم «فلسطين»، وقطاع غزة على وجه الخصوص (الذي يُشار إليه لاحقاً باسم غزة)، منظوراً بالغ الأهمية لفهم التقاطعات بين القمع والتحرر والعمل الإنساني، ليس فقط داخل فلسطين بل على الصعيد العالمي أيضاً. وكما عبّر أحد المشاركين في المقابلات من العاملين الدوليين في المجال الإنساني:

فإنها «نقطة الصفر» - حقل اختبار للأسلحة وتقنيات المراقبة وعسكرة العمل الإنساني، فضلاً عن القبول السياسي للفظائع الجماعية، وتآكل القانون الدولي الإنساني، وحملات نشر المعلومات المغلوطة والمضللة.

وتمتد تداعيات الوضع في فلسطين إلى ما هو أبعد من حدودها؛ إذ تحمل في طياتها آثاراً عميقة تتعلق بالاستبداد والحريات المدنية والقانون الدولي ومستقبل العمل الإنساني على مستوى العالم. وكما حذر أحد الأكاديميين الفلسطينيين الذين أجريت معهم المقابلات: «ما يجري تطبيقه في فلسطين لن يتوقف عند فلسطين».

تشهد غزة، في وقت كتابة هذه الورقة البحثية، واحدة من أكثر الكوارث الإنسانية تدميراً في التاريخ الحديث؛ نزح ما يقرب من جميع سكان غزة البالغ عددهم 2.1 مليون نسمة، غالباً بشكل متكرر، مع انهيار سبل الوصول إلى المأوى والغذاء والرعاية الصحية والمياه والتعليم وسبل العيش (OCHA, 2026a). سجلت غزة أعلى تركيز عالمي للسكان المتضررين من المجاعة (Al Jazeera, 2026a)، وأعلى عدد من الأطفال مبتوري الأطراف للفرد الواحد على مستوى العالم (B'Tselem, 2025; UNICEF, 2025)، وقد استدعت الحاجة ابتكار مصطلحات جديدة لوصف حجم الدمار: أصبح مصطلح «طفل جريح بلا عائلة ناجية» فئة طبية موثقة (Amer and Marsi, 2024). يُقتل العاملون في المجال الإنساني بمعدلات غير مسبوقة، مما يجعل غزة أخطر مكان في العالم بالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونة (INSO, 2025; DRC, 2025).

غير أن تصوير ما يحدث في فلسطين على أنه مجرد حالة طوارئ إنسانية يخفي الأنظمة الهيكلية التي تنتج هذه الظروف. لذلك يتطلب فهم «القمع» في فلسطين إدراك الديناميات الاستعمارية الاستيطانية الحالية والتاريخية، بالإضافة إلى المحفزات الاقتصادية المحيطة بالأزمات. ولتحقيق ذلك، ينبغي وضع الأزمات الراهنة في فلسطين في سياقها التاريخي الأوسع لتهجير الفلسطينيين وتشريدهم؛ فعلى مدار أكثر من قرن، عانى الفلسطينيون من موجات متتالية، من التهجير، والاستيلاء على الأراضي، وفرض القيود على حركتهم والانتهاكات المتكررة لحقوقهم. وقد أدت هذه العمليات، التي بدأت في ظل الانتداب البريطاني، وتسارعت وتيرتها خلال أحداث النكبة عام 1948¹ واستمرت خلال عقود من الاحتلال الإسرائيلي والتوسع الاستيطاني والحصار، إلى تقسيم المجتمع الفلسطيني تدريجياً، وولادة أزمات إنسانية متكررة، بالإضافة إلى نضال مستمرة من أجل تقرير المصير (Pappé, 2006; Khalidi, 2020; UNCTAD, 2024). وعند النظر إلى الأزمات التي تؤثر على الفلسطينيين، داخل فلسطين وخارجها، ضمن هذا السياق التاريخي، يتضح أنها ليست وليدة الصدفة، بل هي النتائج المتوقعة لمشروع يهدف إلى الاستيلاء على الأراضي، والتطهير العرقي، والتقسيم والتفتيت، ومحو الهوية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للفلسطينيين (انظر Pappé, 2006; Khalidi, 2020).

1 تشير النكبة إلى تهجير ما يقرب من 700,000 فلسطيني وتفرغ المئات من المجتمعات الفلسطينية المحلية من سكانها خلال حرب 1947-1949 وإقامة دولة إسرائيل (UN General Assembly, 1948; Khalidi, 2020).

عادةً ما تسعى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى معالجة المشكلات التي تواجهها باستخدام حلول تقنية ذات نطاق ضيق، لا سيما من خلال طرق «لتقديم المساعدات بشكل أفضل» أو أكثر كفاءة. ومع ذلك، فإن النهج التي تفتقر إلى التحليل السياسي والثقافي والاقتصادي الكافي وإلى إستراتيجية لمعالجة المشكلات المحددة، تخاطر بتعزيز الضرر عن غير قصد والعمل بما يتعارض مع الأهداف الإنسانية الأوسع نطاقاً. وينطبق هذا بشكل خاص على فلسطين، حيث تسيطر إسرائيل على المساعدات وتستخدمها كسلاح لأغراض القمع والترجح. وقد دأبت منظمات مثل الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على تقديم هذه الحجة (Al-Haq et al., 2025). وكما ذكر أحد المشاركين في المقابلات من منظمة غير حكومية فلسطينية:

نادراً ما تحتاج المشكلات الإنسانية إلى حلول إنسانية. يكمن حل القضية الفلسطينية في المسار السياسي. ومع ذلك يمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تعزز الأنظمة التي تسبب الضرر أو أن تساهم في حلها.

يتناول هذا الفصل كيف يُمكن العمل الإنساني من خلال أنظمة القمع، وكيف تستخدم هذه الأنظمة كسلاح لتحقيق أغراض تتعارض مع القيم الإنسانية. ويستكشف هذا البحث كيف يمكن للمساعدات الإنسانية أن تخفف المعاناة، وفي الوقت نفسه تتشابه مع الهياكل التي تنتج الضعف والتهجير والتبعية. نادراً ما يكون هذا التواطؤ، في هذا السياق، نتيجة لسوء نية متعمد من جانب وكالات المعونة التقليدية، بل ينشأ عن محاولات إسرائيل الصريحة لاستخدام المساعدات كسلاح، والضغط الهيكلية الأوسع نطاقاً، والتحييزات الداخلية للمنظمات. تواجه المنظمات الإنسانية معضلات حقيقية، لا سيما في الموازنة بين ضرورات الحفاظ على الوصول وتأمين التمويل وإيصال المساعدات في ظروف الحاجة الماسة وبين خطر إضفاء الشرعية على أنظمة القمع أو التسليم بها.

في السياق الأوسع لمشروع إسرائيل المستمر القائم على التهجير والتشريد والتقسيم (انظر Nabulsi, 2024) والمحو، يحلل هذا الفصل بعض هذه التوترات، و يسلط الضوء على فاعلية الفلسطينيين، الذين تتحدى نضالاتهم المستمرة من أجل التحرر وتقرير المصير والعدالة الظروف التي تجعل التدخل الإنساني ضرورياً في المقام الأول. وإلى جانب النقد، يسلط هذا الفصل الضوء على الدروس التي يمكن أن يستخلصها قطاع العمل الإنساني من تجارب الفلسطينيين مع المقاومة والصمود، مما يوفر رؤى حول كيفية إلهام العمل الإنساني لإعادة ضبط مساره بطرق أكثر انسجاماً مع القيم الإنسانية وأكثر جرأة في التضامن.

2.1 القمع والاستعمار والأزمة المصطنعة

الأزمات في فلسطين هي في جوهرها أزمات سياسية ناتجة عن خيارات سياسية متأصلة في الاحتلال، وتستمر من خلال أنظمة السيطرة والتهجير والتشريد والاستخراج الاقتصادي. ويعمل الاستعمار الاستيطاني من خلال تصورات التسلسلات الهرمية العنصرية (التي سنستكشفها لاحقاً في هذا الفصل)، بالإضافة إلى ما يسميه وولف «منطق الإقصاء» (Wolfe, 2006). وفي فلسطين، يتجلى هذا المنطق ليس فقط على المستوى المادي، بل أيضاً على المستويات الثقافية والنفسية والمعرفية. وقد أوضح نيسيم فاتوري، نائب رئيس الكنيسة السابق، الهدف بشكل صريح: «لدينا هدف واحد: محو قطاع غزة من على وجه الأرض» (Goldenberg, 2024)؛ لمزيد من المعلومات حول النية في ارتكاب أعمال إبادة جماعية، انظر (ICJ, 2024).

وبالتالي، فإن ظروف الأزمة ليست طبيعية، وليست نتائج عَرَضية للنزاع، بل تُنتج بشكل نشط عن طريق حظر الإمدادات، والقصف، والتهجير، والاحتجاز، والتعذيب، والحصار الذي تفرضه، فضلاً عن الاستهداف المباشر للبنية التحتية الإنسانية (ICJ, 2024; HRW, 2024a; Al-Haq, 2025; OHCHR, 2025; UN News, 2025).

تشمل بعض الأمثلة المتعلقة بتعمد الأزمات ما يلي:

- **المجاعة:** ليست ناتجة عن الندرة البيئية أو الاقتصادية ولكن عن الحصار، وحظر الإمدادات، ووفقاً لمنظمة أوكسفام، «استخدام إسرائيل للتجويع كسلاح حرب» (Oxfam, 2025a; WFP, 2025)، وكذلك التدمير المنهجي الشديد للبنية التحتية الزراعية لدرجة تستوجب تصنيفه بأنه «إبادة بيئية» (Hamouchène, 2024; White, 2025).
- نقص كل من **المأوى** ليس نتيجة ثانوية للحرب، بل هو نتيجة التدمير واسع النطاق الذي تقوم به إسرائيل لمنازل الفلسطينيين، وهو تدمير شديد ومتعمد لدرجة أنه أطلق عليه «إبادة سكنية» (OHCHR, 2026a).
- **تتفاقم أزمة الصحة العامة في غزة** نتيجة لتفكيك نظام الرعاية الصحية بشكل منهجي عن طريق الاستهداف المتكرر للمستشفيات، وسيارات الإسعاف، وسلاسل الإمداد، والعاملين في المجال الطبي (Gaza Health Cluster, 2024; OHCHR, 2025; UN News, 2025)، فضلاً عن تدمير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي (HRW, 2024b; MSF, 2026; Mahmoud, 2026).
- **تعرض التعليم** في فلسطين لما يصفه المراقبون الدوليون «إبادة تعليمية» (Alarabed, 2025)؛ فقد دُمّرت الجامعات والمدارس والمحفوظات على نطاق واسع، وقُتل الأكاديميون والمعلمون أو هجروا (OHCHR, 2024a).
- **تعرضت البنية التحتية للمساعدات** للتدمير والاستهداف بشكل منهجي. ولا يقتصر الأمر على البنية التحتية المادية؛ فالعاملون في مجال تقديم المعونة يتعرضون للقتل أو الاحتجاز بشكل روتيني، ويُجَمَّد تمويل الوكالات الإنسانية (Stoddard et al., 2025; INSO, 2025). وكما أوضح أحد المشاركين في المقابلات من منظمة دولية غير حكومية: «الهدف بالنسبة لهم ليس وقف المساعدات فحسب، بل جعل العمل صعباً للغاية لدرجة تدفع الناس إلى الاستسلام في النهاية» (Al-Haq, 2025).

تعمل إسرائيل على تعزيز أهدافها الاستعمارية المتمثلة في «المحو» عن طريق استغلال قطاع المساعدات. ويمكن ملاحظة استخدام المساعدات كسلاح للمحو المادي والمحو الثقافي من خلال استخدام المساعدات الغذائية كوسيلة للتهجير القسري. ففي الوقت الذي سعت فيه إسرائيل إلى تهجير الفلسطينيين من شمال غزة عن طريق أوامر الإخلاء والعمليات العسكرية، واجهت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ضغوطاً متزايدة لتركيز المساعدات في جنوب غزة، مما أثار مخاوف من أن إيصال المساعدات قد أصبح متشابكاً مع إستراتيجيات التهجير الأوسع (OCHA, 2023; HRW, 2023). وقد أوجد ذلك خياراً قسرياً: إما الانتقال أو مواجهة الحرمان المتزايد (Mada Masr, 2025).

وقد سلّط الفلسطينيون الذين أُجريت معهم المقابلات الضوء على الإبادة التعليمية التي ارتكبتها إسرائيل ليس فقط كمحاولة للقضاء على المفكرين والقادة الفلسطينيين الحاليين والمستقبليين، بل أيضاً كجزء من محاولات تقويض الذاكرة الجماعية وإمكانية تقرير المصير في المستقبل. وأفاد المشاركون في المقابلات بأن بعض وكالات المعونة تبنت هذه الأجندة، حيث وردت تقارير عن مبادرات تعليمية جديدة تقمع التعبير السياسي الفلسطيني، وتثبط استخدام الرموز أو الأغاني، أو تستبدل المناهج أو أطر الهوية الفلسطينية، وغالباً ما يكون ذلك تحت مسميات «الحياة» أو «نزع التطرف» أو «تعليم السلام» (Tress, 2023). وأكدوا على أن هذه الاتجاهات كانت أكثر وضوحاً لدى الجهات الفاعلة «الإنسانية» المسجلة حديثاً والمشكوك فيها للغاية، وبين بعض مجموعات ومنظمات «المساعدة المتبادلة» المشكوك فيها بالقدر ذاته والتي تعمل خارج منظومات العمل الإنساني التقليدية (سنستكشف ذلك لاحقاً في هذا الفصل).

2.2 التبرج من اقتصاد الحرب

لا يمكن فهم الكارثة الإنسانية في فلسطين بمعزل عن الاقتصاد السياسي الذي يدعمها (Hanieh, 2013). بموجب القانون الدولي الإنساني، تتحمل السلطة المحتلة المسؤولية الأساسية عن ضمان رفاه السكان المحتلين، بما في ذلك توفير الغذاء والإمدادات الطبية والصحة العامة والحفاظ على الحياة المدنية (لائحة لاهاي، 1907، المادة 43؛ اتفاقية جنيف الرابعة، 1949، المواد 55-56). يرى تارتير (Tartir, 2021) إن منظومات العمل الإنساني والتنمية الدولية والجهات المانحة ووكالات المعونة قد تحملت فعلياً تكاليف الاحتلال، ودعمته وأدارت عواقبه، بل وعززت في بعض الأحيان هيكله القمعية والتمييزية (كما سنستكشف في القسم 3.2 حول التمويه الإنساني).

لا تهدف هيكل الاحتلال إلى استخدام المساعدات الإنسانية والتنمية الدولية لتقليل التكلفة المالية للقمع فحسب، بل تعمل أيضاً على هيكلة القمع بطرق تهدف إلى تحقيق الربح. ولطالما خضعت الحياة الاقتصادية للفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية، مما أوجد ما أسماه سمير أمين «إعادة الإنتاج التابع»، وهي حالة يظل فيها الفلسطينيون معتمدين على التحويلات الخارجية بينما تظل الأسباب الهيكلية للتبعية دون تغيير (Amin, 1990). وقد أنتجت هذه التبعية بشكل فعال عن طريق سياسات تشمل التراجع التنموي (Amin, 1976)، والحصار الذي دام لعقود على قطاع غزة (UNCTAD, 2015)، والقيود المفروضة على الحركة، والقيود المفروضة على الشركات والاستثمارات الفلسطينية (UNCTAD, 2023)، والتدمير المتكرر للبنية التحتية الزراعية والأراضي الزراعية، والقيود الشديدة المفروضة على الصادرات (UN General Assembly, 2022؛ World Bank, 2024)؛ تشير تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (UNCTAD, 2022) إلى أن القيود المفروضة في المنطقة (ج) وحدها (61% من الضفة الغربية) تكلف الاقتصاد الفلسطيني مليارات الدولارات الأمريكية سنوياً (انظر أيضاً World Bank, 2014).

يتفاقم هذا الوضع بشكل كبير في ظل الحصار.. وذروة هذا الوضع هي ما تسميها المقررة الخاصة للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيزي «اقتصاد الإبادة الجماعية»؛ حيث تستفيد الشركات الخاصة، وموردو المعدات العسكرية (Hammouri, 2026)، وشركات الخدمات اللوجستية، وشركات المراقبة، والوسطاء ذوو الصلات السياسية من الدمار والنزوح والكوارث الممتدة (Albanese, 2025). وأثناء المقابلات، عبّر أحد الأكاديميين الدوليين عن بوضوح: «هناك اقتصاد كامل مبني على تدمير غزة».

يتجلى مثال ملموس على ذلك في تحقيق لموقع مدى مصر بعنوان «ملوك المجاعة» نُشر في ديسمبر/كانون الأول/ 2025، الذي وثق الفساد المنهجي والاستغلال والتبرج من المعاناة. ويسلط التحقيق الضوء على تجاوز الأموال المخصصة لـ «تنسيق» إدخال البضائع إلى غزة مليار دولار على مدار عامين. وفقاً للتحقيق، فرضت شركة «أبناء سيناء» الخاصة رسوماً تتراوح ما بين 3,000 و5,000 دولار على كل شاحنة، بينما تقاضى عناصر الأمن في غزة ما يصل إلى 30,000 دولار عن كل شاحنة. ووصلت تكلفة تنسيق دخول شاحنة دجاج مجمد واحدة ما يصل إلى 200,000 دولار، بينما بيع اللحم بسعر 40 دولاراً للكيلوغرام، مما حقق أرباحاً وصلت إلى مليون دولار عن كل شحنة (Mada Masr, 2025). وقد ارتفعت أسعار السلع الأساسية بأكثر من 1,000% (WFP, 2024).

أكد المشاركون في المقابلات أن هذا يختلف نوعياً عن التبرج العادي من أنشطة العمل الإنساني؛ فالندرة تُنتج ويُسيطر عليها وتُحوّل إلى سلعة بشكل متعمد عن طريق هيكل الاحتلال والحصار. ويكشف التحقيق بوضوح عن الدور المباشر الذي تلعبه إسرائيل من خلال قوائم الموردين التقييدية، والقيود البيروقراطية، والدعم العسكري للعصابات التي تنهب المساعدات فور وصولها (Euro-Med Human Rights Monitor, 2025; Palestine Centre for Human Rights, 2025; van der Merwe and Doak, 2025; Mada Masr, 2025).

يتورط قطاع العمل الإنساني بشكل أكبر، حيث توجد شراكات إنسانية عالمية مع أطراف النزاع من القطاع الخاص (Mason, 2024). تُظهر الشراكة بين برنامج الأغذية العالمي وشركة بالانثير للتكنولوجيا هذه الديناميكية؛ بينما حافظ برنامج الأغذية العالمي على شراكة رئيسية مع شركة بالانثير، وقعت بالانثير في الوقت نفسه اتفاقات بشأن «مهام متعلقة بالحرب» مع وزارة الدفاع الإسرائيلية (Parker, 2019; Newman, 2024). وقد وصف المسؤولون التنفيذيون في شركة بالانثير منتجاتهم بأنها «تحسين لسلسلة القتل» (Dupraz-Dobias, 2025). وفي سياق متصل، وصفت فرانثيسكا ألبانيزي لاحقاً دور شركة بالانثير في مركز التنسيق المدني العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة² بأنه جزء من «نظام مواز قائم على الربح» مرتبط بسلوكيات غير قانونية (في Whittall, 2026). كما وصف جوناثان ويتال، الرئيس السابق لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين، هذه العلاقة بأنها «تُوجد وضعا تتراجع فيه أهمية تقديم المساعدات لصالح السعي وراء الربح والاستثمار وتدريب منتجات الذكاء الاصطناعي» (Whittall, 2026).

إن التعامل مع مثل هذه الشراكات كضرورات غير سياسية لا يساهم فقط في اقتصاد الحرب، بل يورط الجهات الفاعلة في مجال المساعدة مع أولئك الذين يزيدون من معاناة البشر. وهذا بدوره يضر بالاستقلالية، ويزيد من تآكل الثقة في منظومة العمل الإنساني الرسمية.

2.3 استغلال العمل الإنساني كتمويه إنساني

عملت إسرائيل بنشاط على تفكيك منظومة العمل الإنساني، مستهدفة شرعيتها وبنيتها التحتية ومعاييرها (انظر HRW, 2024c; Women Journalists without Chains, 2026) ومستغلة إياها لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية. يتناول هذا القسم سعي إسرائيل لاستغلال العمل الإنساني والجهات الفاعلة لتحقيق هذه الغايات.

حيث المحو يُزيل والتمويل يُخفي. تصف فرانثيسكا ألبانيزي استخدام المصطلحات والمفاهيم الإنسانية والوجود الإنساني لإخفاء الانتهاكات المنهجية بأنه «تمويه إنساني» (Daniele et al., 2024). أوضح أحد العاملين الفلسطينيين في مجال حقوق الإنسان في مقابلة أن: «المساعدات تُستخدم لتخفيف الضغط عن إسرائيل وإظهار أنها تفي بالتزاماتها القانونية الدولية في حين أنها في الواقع لا تفعل ذلك». يتحقق ذلك من خلال عدة وسائل مترابطة.

2.3.1 استغلال المصطلحات والمفاهيم الإنسانية كسلاح

تستغل إسرائيل مصطلحات الحماية الإنسانية، مثل «المناطق الآمنة» و«ممرات الإخلاء» و«الهدنات الإنسانية»، لتوفير غطاء قانوني وواجهة مقبولة للعمليات العسكرية والتهجير القسري. وقد أعيد تصنيف مناطق مثل جباليا وخان يونس ورفح والمواصي مرارا وتكرارا على أنها «آمنة» قبل أن تتعرض للقصف العسكري أو تصدر بشأنها أوامر إخلاء إضافية (McKernan and Ellis-Petersen, 2025).

2 أسست القيادة المركزية الأمريكية مركز التنسيق المدني العسكري في مدينة كريات غات بجنوب إسرائيل في أكتوبر/ تشرين الأول 2025، وجاء هذا التأسيس كجزء من خطة السلام التي وضعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لغزة، بهدف بتنسيق إيصال المساعدات الإنسانية ومراقبة وقف إطلاق النار. شاركت عشرات الدول بأفراد عسكريين ودبلوماسيين، حيث كان من المتوقع أن تنسق المنظمات الإنسانية عمليات تقديم المعونة عبر المركز. تتولى شركة بالانثير من خلال مكتبها الدائم في المركز توفير البنية التحتية للذكاء الاصطناعي لتتبع تدفقات المساعدات إلى غزة.

2.3.2 وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق: وسيلة للسيطرة لا التنسيق

يحق للسكان المدنيين، بموجب القانون الدولي الإنساني، الحصول على المساعدة الإنسانية، كما أن أطراف النزاع ملزمة بالسماح بها وتسهيلها (Epshtain, 2025)، وليس تقييدها. ومع ذلك، فإن وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، وهي هيئة عسكرية إسرائيلية، هي التي تتخذ القرار بشأن التصاريح، وأذون الاستيراد، وتسجيل الموظفين، وتصاريح مرور القوافل، وتراخيص الاتصالات للعمليات الإنسانية في غزة والضفة الغربية (HRW, 2024c). تضع هذه الآلية، المتسترة بـ «التنسيق»، القوة العسكرية المحتلة كحاجز بين السكان المحاصرين ووكالات المعونة التي تسعى للوصول إليهم.

في الممارسة العملية، وصف المشاركون في المقابلات وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق باستمرار بأنها آلية للسيطرة وليس التسهيل؛ تتأخر الموافقات بشكل تعسفي، وتتغير اللوائح دون إشعار مسبق، وتواجه المنظمات التي تُعتبر ناقدة لإسرائيل عقبات (Al-Haq, 2024; OCHA, 2025). يرى أساتذة القانون والمدافعون عن حقوق الإنسان الفلسطينيون أن إسرائيل تستغل الأطر القانونية والإنسانية، مستخدمةً البيروقراطية، وقيود الوصول، والضرورة الإنسانية كآليات للسيطرة السياسية والضغط (Hammouri, 2026; Renaissance Strategic Center, 2026). تتمثل النتيجة في نظام تقييد فيه إسرائيل وصول المساعدات بينما تقدم فيه نفسها كجهة ميسرة لدخولها. تستطيع إسرائيل الإشارة إلى بنية التنسيق كدليل على امتثالها لالتزاماتها الإنسانية، في حين تعمل هذه البنية نفسها كنقطة اختناق وعائق مقيد.

2.3.3 الاستعاضة عن الجهات الفاعلة ذات المبادئ بأخرى متوافقة وسهلة الانقياد

فرضت إسرائيل، في مارس/آذار 2025، شروطاً شاملة لتسجيل المنظمات غير الحكومية تلزم المنظمات الدولية بتقديم البيانات الشخصية لجميع الموظفين الفلسطينيين، بما في ذلك أسماءهم، وأرقام هوياتهم، وعناوين منازلهم، إلى السلطات الإسرائيلية (MSF, 2025; Sparks, 2025). قد يُرفض تسجيل المنظمات غير الحكومية التي «تنفي الشرعية» عن إسرائيل أو تدعم مقاطعتها (Oxfam, 2025b). رفضت معظم المنظمات الدولية غير الحكومية الكبرى الامتثال. في وقت لاحق، وتحديدًا في 30 ديسمبر/كانون الأول 2025، أخطرت 37 منظمة إنسانية دولية بانتهاء صلاحية تسجيلها (Al Jazeera, 2025). قد قدمت هذه المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر من نصف المساعدات الغذائية في غزة، ودعمت 60% من المستشفيات الميدانية، ونفذت ما يقرب من ثلاثة أرباع جميع أنشطة الإيواء (NRC, 2026). ووصفت منظمة أطباء بلا حدود الشروط بأنها «محاولة مغرضة ومحسوبة» للسيطرة السياسية (Fletcher, 2026).

في الوقت نفسه، سُمح لجهات فاعلة جديدة غامضة بتوسيع نطاق عملها، أبرزها مؤسسة غزة الإنسانية (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل في القسم الفرعي 4.3.2). غالباً ما تكون هذه الجهات الفاعلة «الجديدة» في مجال العمل الإنساني مرتبطين بشكل وثيق بالأهداف والغايات السياسية الإسرائيلية (Sparks, 2026). «تقلصت المساعدات في غزة إلى الحد الأدنى الذي يكفي فقط للبقاء على قيد الحياة، ويبدو أن توزيعها في المستقبل سيكون محكوماً بمنطق الربح والعسكرة» (اقتباس لعامل في مجال تقديم المعونة في Whittall, 2026).

النتيجة هي أن إسرائيل تستطيع أن تشير إلى قائمة متزايدة من المنظمات «الإنسانية» المسجلة وفي الوقت نفسه تستبعد بشكل منهجي المنظمات التي يمكنها نقل الحقيقة وتوثيقها بشكل مستقل، بما في ذلك توثيق جرائم الحرب والتحدث علناً ضد الظلم. ينتج عن ذلك «مجال إنساني مُنسَّق بعناية»: حيث تعمل منظمات معتمدة ضمن قيود تحد من المعارضة وتوجه طريقة صياغة التقارير، في حين أنه يُستبعد

المنظمات ذات المبادئ (Sparks, 2026). وكما ذكر أحد العاملين في مجال تقديم المعونة، فإن السلطات الإسرائيلية بهذه الطريقة «تستطيع الوفاء بالتزاماتها وتحسين صورتها فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية دون منح المنظمات غير الحكومية التي لا تفضلها حق الوصول» (المرجع نفسه).

2.3.4 تناقضات مؤسسة غزة الإنسانية

تمثل مؤسسة غزة الإنسانية النتيجة النهائية لهذا المنطق: الاستعاضة عن الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني المستقلة وذات المبادئ بديل من القطاع الخاص وعسكري ومُصطَف معها سياسياً. وقد وُضع تصور لمؤسسة غزة الإنسانية في أواخر عام 2023 في اجتماعات خاصة بين مسؤولين إسرائيليين وشخصيات عسكرية وجهات أمنية خاصة ورجال أعمال على صلة وثيقة بالحكومة الإسرائيلية بهدف إنشاء نظام بديل لتوزيع المساعدات خارج القنوات الإنسانية التقليدية (Times of Israel, 2025a; Nicols and Farge, 2025). وحوّلت الحكومة الإسرائيلية مئات الملايين من الدولارات لتمويل مؤسسة غزة الإنسانية. ثم دخلت المؤسسة في شراكة مع شركة أمنية خاصة مملوكة لضابط سابق رفيع المستوى في وكالة الاستخبارات المركزية للإشراف على الخدمات اللوجستية وطرق الوصول (Perez, 2025; Times of Israel, 2025b). وتطلب ذلك من الفلسطينيين عبور الخط العسكري الإسرائيلي للوصول إلى مواقع التوزيع، وهي شروط لم تقبلها منظمات إنسانية أخرى. اتحدت المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية وخبراء الأمم المتحدة والجهات المانحة الإنسانية في الدعوة لتفكيك مؤسسة غزة الإنسانية (بيان مشترك، 2025)، وقد وصفت هذه المؤسسة بأنها «مثال مقلق» لاستغلال المساعدات الإنسانية لتنفيذ أجنداث عسكرية وجيوسياسية في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ووفقاً للتقارير، قُتل ما لا يقل عن 2,300 فلسطيني أثناء بحثهم عن الطعام في الأشهر الثلاثة التي تلت تأسيس مؤسسة غزة الإنسانية، منهم أكثر من 1,000 قتلوا في مواقعها أو بالقرب من مواقعها (Rapaport, 2025).

هذه المخاطر ليست عرضية، بل هي متأصلة في طبيعة المؤسسة. وقد حذرت المنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية من أن مقدمي الخدمات اللوجستية من القطاع الخاص يفتقرون إلى التدريب والثقة والإطار القائم على المبادئ اللازم للعمل بأمان في بيئات النزاعات. كما أن مواقع توزيع المساعدات التي تخضع لسيطرة عسكرية تزيد من المخاطر، وتقوض ثقة المجتمع المحلي، وتعرض المنظمات غير الحكومية لمزيد من العنف (INSO, 2025). عندما تُجرّد المساعدات من الاستقلالية وعدم التحيز والمساءلة، وتُقدّم بدلاً من ذلك عن طريق مقاولين مرتبطين بالجهات العسكرية، فإنها تفقد صفتها ومعناها الحقيقي كعمل إنساني. وتصبح أداة للإدارة السياسية والعسكرية. ومع ذلك، أفادت تقارير أن بعض الجهات المانحة شككت في الدعوات المطالبة بمقاطعة مؤسسة غزة الإنسانية في البداية، مستشهدين بالانخفاض المزعوم في التكاليف، وكما أوضح أحد المشاركين في المقابلات من العاملين الدوليين في المجال الإنساني: «تلقيت سؤالاً من أحد الجهات المانحة عن سبب معارضة مؤسسة غزة الإنسانية في حين أنها أقل تكلفة من المنظمات غير الحكومية الدولية». مع أن هذه الجهة المانحة انضمت في النهاية إلى المقاطعة، فإن لتردها يكشف عن اتجاه خطير وأوسع نطاقاً: اختزال العمل الإنساني إلى مجرد عمليات لوجستية منفصلة عن المبادئ والمساءلة.

2.4 التسلسلات الهرمية العنصرية والتزامات التضامن

الاستعمار الاستيطاني مبني بشكل أساسي على التسلسلات الهرمية العنصرية التي تميز بين الأرواح التي تعتبر ذات قيمة وتلك التي تُعتبر قابلة للاستغناء عنها. وقد اعتمدت المشروعات الاستعمارية تاريخياً على تصوير السكان المستعمرين على أنهم أدنى شأنًا أو خطيرين أو أقل إنسانية لتبرير التهجير والتشريد والهيمنة والعنف (Fanon, 1961; Wolfe, 2006). وتقلل إسرائيل بشكل منهجي من قيمة حياة الفلسطينيين من

خلال: اعتقالهم إدارياً دون محاكمة، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي ضد المعتقلين الفلسطينيين (Euro-Med Human Rights Monitor, 2024)، ومحاكمة الفلسطينيين في محاكم عسكرية في حين يُحاكم الإسرائيليون في محاكم مدنية (HRW, 2024c)، والاعتقال العسكري للأطفال الفلسطينيين، وعقوبة الإعدام شنقاً التي جرى تشريعها مؤخراً وتُطبّق حصراً على الفلسطينيين (Bedard, 2026)، واحتجاز أكثر من 7,000 فلسطيني إدارياً دون محاكمة (B'Tselem, n.d). إن التقليل من قيمة حياة الفلسطينيين هو أمر مُقنّن ومنهجي وهيكل.

يمكن أن يتعزز هذا القهر المنهجي عن طريق منظومة للعمل الإنساني تحاكي التسلسل الهرمي للحياة في ظل الاحتلال. ولا يمكن اختزال تواطؤ قطاع العمل الإنساني في القيود المفروضة عليه، فإنه يظهر أيضاً في الممارسات الداخلية للإقصاء والتقييم غير المتكافئ الذي يحدد من يُسمَع صوته، ومن يحظى بالحماية، ومن يضع القواعد، ومن يُعامل على أنه صاحب سلطة.

على مستوى التنسيق المشترك بين الوكالات، اشتكت المنظمات الفلسطينية، لا سيما تلك التي تتخذ من غزة مقراً لها، من استبعادها من هياكل التنسيق وصنع القرار العليا (التي غالباً ما تكون في القدس) ومن التنسيق اللوجستي الذي تقوده وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق. أشار المشاركون في المقابلات إلى تحسّن في إمكانية الوصول إلى بنية التنسيق الأوسع نطاقاً التي تقودها الأمم المتحدة، لا سيما بعد التحولات نحو التنسيق على أساس المناطق؛

داخل المنظمات الدولية، سلّط الفلسطينيون الذين أُجريت معهم المقابلات الضوء على الظلم المتمثل في التفرقة بين الموظفين الفلسطينيين والدوليين في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالرواتب والأمن وسلطة اتخاذ القرار وواجب العناية. فقد يُجلى الموظفون الدوليون أو يُحوّلون إلى العمل عن بعد في حين يتحمل زملاؤهم الفلسطينيون أكبر قدر من المخاطر، مع حرمان بعضهم من فرص العمل عن بعد حتى بعد فرارهم من غزة وإنهاء عقود عملهم بدلاً من ذلك (Certioraris, 2024). عندما سلّط الضوء على «واجب العناية» كعامل محفز لنقل العمليات إلى جنوب غزة، تساءل الفلسطينيون الذين أُجريت معهم المقابلات: «واجب العناية تجاه من؟ ألسنا أيضاً موظفين نستحق واجب العناية؟» وذكر أحد المشاركين في المقابلات: «تُعيد منظومة العمل الإنساني إنتاج التسلسل الهرمي ذاته الذي يحدد حياة مَنْ تُعتبر ذات قيمة».

إن استبعاد الفلسطينيين من مساحات صنع القرار (ضمن منظومة العمل الإنساني المشتركة بين الوكالات وداخل المنظمات الإنسانية الدولية) هو فشل أخلاقي، كما أنه يضعف الاستجابة الإنسانية بالتسبب في تآكل الذاكرة المؤسسية وتهميش الخبرة الفلسطينية الضرورية للبرامج الفعالة (PNGO, 2026).

مع ذلك، فإن أوجه عدم المساواة ذاتها التي تضر بالقطاع تفرض أيضاً التزامات؛ يجب توظيف الامتيازات الدولية المتمثلة في القدرة على إيصال الصوت، وحمل جواز سفر يمنح الحماية، وامتلاك خيار المغادرة بوعي من أجل التضامن.

2.5 توظيف الامتيازات؟

قد يكون للوجود الدولي أهمية في حماية المدنيين وتحقيق العدالة، ولكنه يتطلب وجوداً فعالاً وتضامناً. وقد استذكر أحد المشاركين في المقابلات مكالمات هاتفية مع السلطات الإسرائيلية عقب حادثة قُتل فيها زملاء له فلسطينيون، حيث كان السؤال الأول الذي طُرِح هو ما إذا كان أي من الموظفين الدوليين قد تعرض

للأذى. وبمجرد التأكد من عدم تأثر الموظفين الدوليين، تراجع مستوى الاستجابة الملحة من جانب السلطات الإسرائيلية بشكل حاد. ويعتقد هذا المشارك أن الاستجابة كانت ستختلف بشكل كبير أنه لو كان هناك موظفون دوليون.

توضح هذه الحادثة كيف يمكن للتقارب الدولي أن يُوجد، ولو بشكل غير عادل، درجة من الحماية لحياة الفلسطينيين، وهو واقع قابس تستغله حركة التضامن الدولية وحركات المرافقة المماثلة. ويتجلى ذلك أيضاً عندما يبحث العديد من الفلسطينيين عن مأوى بالقرب من البنية التحتية الدولية باعتبارها مساحة تبدو أكثر أماناً. لذا، فإن مسألة تحديد من يبقى ومن يغادر لا تقتصر على الجوانب التشغيلية البحتة. ومع هذا، ليست جميع أشكال «الوجود» متساوية؛ فالوجود الذي يفتقر إلى المبادئ الإنسانية والتضامن الفعال ليس محايداً، بل ضاراً فعلياً (كما هو موضح في التحليل المتعلق بالتنمية الإنسانية في القسم 3.2). الوجود المطلوب يشبه إلى حد كبير وجود منظمة أوكسفام، التي تعاونت مع منظمة الحق وشبكة العمل القانوني العالمية (GLAN)، حيث قدمت أدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني أثناء جهود التقاضي الدولية (Oxfam, 2024).

كما أن الوجود الدولي القائم على التضامن ضروري لنقل الحقيقة وتوثيقها. ففي ظل القيود الشديدة المفروضة على الصحفيين الدوليين ومراقبي حقوق الإنسان، غالباً ما تكون الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من بين آخر الشهود الدوليين المتبقين القادرين على توثيق الأوضاع والتصدي لحملات التضليل الإسرائيلية. وكما علق أحد المديرين الفلسطينيين:

الأمر غير عادل، ولكن الحقيقة هي أن الموظفين الدوليين يجدون من يستمع إليهم ويحظون بالثقة أكثر منا. عليكم زيارة فلسطين لتفهموا واقع الحياة هنا. لن يفيدكم أي قدر من القراءة، ولكن بمجرد مجيئكم إلى هنا سترون مدى قسوة الأمر. وحينها ستفهمون.

وأكد مدير فلسطيني آخر بالمثل على ما يلي:

إن الأكاديميين والباحثين الفلسطينيين يواجهون حملات مكثفة للتشكيك في مصداقيتهم. لذا فإن الاستعانة بشخصيات ومؤسسات دولية بارزة أمر حيوي لتعزيز المصداقية لدى الجمهور الأجنبي، ويجب استغلالها لرفع قيمة العمل والبحث العلمي الفلسطيني.

كما أشار المشاركون في المقابلات إلى الأهمية المحتملة للوجود الدولي في تقديم الدعم الفني والبرنامجي، خاصة بعد تدمير وتهجير جزء كبير من المهنيين والأكاديميين في غزة. ومع ذلك شددوا على ضرورة أن يتم ذلك دون هيمنة أو استعلاء أو استبدال الخبرة والقيادة الفلسطينية.

لقد عملت إسرائيل عمداً على جعل الوجود المادي القائم على التضامن مستحيلاً (Al-Shabaka, 2025) من خلال العنف الشديد والقيود البيروقراطية الخانقة وأنظمة التسجيل المصممة لفرض الاصطفاف معها. وصف أحد المشاركين في المقابلات مناقشات داخلية مكثفة حيث كانت المنظمات توازن بين خطر التورط أكثر في الأهداف الإسرائيلية وخطر فقدان إمكانية الوصول تماماً. وحذر العديد منهم من «منحدر زلق» حيث تؤدي التنازلات المقدمة للحفاظ على الوصول إلى مزيد من الشروط والمطالبات، وتراجع مستمر في سقف التنازلات المقبولة. كما ذكر أحد المشاركين في المقابلات: «إسرائيل تغير قواعد اللعبة باستمرار».

ومن الأمثلة المتكررة التي ذكرها المشاركون في المقابلات قرار العديد من الوكالات الدولية بالانسحاب من شمال غزة. الأمر الذي وصفه الفلسطينيون الذين أجريت معهم المقابلات بأنه شعور عميق بالتخلي عنهم.

ورأى المشاركون أنه كان من الممكن بذل المزيد من الجهود للاستفادة من القرب من السلطة، لا سيما من جانب المنظمات التي تتخذ من الدول المتحالفة مع إسرائيل مقراً لها، للضغط بقوة أكبر من أجل الحصول على التأشيرات والوصول إلى آليات تخفيف حدة النزاع والالتزام بها. وتساءل أحد الفاعلين الفلسطينيين في مجال العمل الإنساني:

المملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا جميعها حلفاء لإسرائيل، وتموّل إسرائيل وتقدم لها الدعم العسكري، وبالتالي لديها نفوذ. فلماذا لم تُستخدم هذه النفوذ للضغط من أجل حصول مواطنيها على الأقل على التأشيرات؟ والوصول؟ والحماية عن طريق تخفيف حدة النزاع (في شمال غزة)؟

في الوقت نفسه، أقر المشاركون في المقابلات بأن قرارات الانسحاب تأثرت بنجاح إسرائيل في جعل العمليات تبدو غير قابلة للاستمرار على نحو متزايد. ومع ذلك، افترض الكثيرون بأن قبول المنظمات بتقليص المساحة المتاحة لها فشل في الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على المدى الطويل؛ فقد استمر تعرض المنظمات للاستهداف والقيود بغض النظر عن ذلك. لذلك، أكد العديد من المشاركين على ضرورة المقاومة الجماعية وليس الثنائية للقيود الإسرائيلية. ومن ثم، يجب الكشف عن الخيار الزائف بين التضامن القائم على المبادئ وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ومعارضته بشكل جماعي. وفي حين أن المفاوضات الثنائية ربما كانت توفر في السابق بعض القيمة التشغيلية، فإن أحد المشاركين في المقابلات قد ذكر أنه «قد تم تجاوز جميع الخطوط الحمراء المهمة الآن».

2.6 السعي نحو التحرر: التضامن والصمود

لا يمكن حل المشكلات الإنسانية بالحلول الإنسانية، وإنهاء الاحتلال، وضمان المساءلة، وحماية حقوق الفلسطينيين هي ضرورات سياسية. لا يمكن للعمل الإنساني أن يحل محل عمل حقوق الإنسان أو الصحافة أو المساءلة القانونية، ومع ذلك، يجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني أن تناصر بنشاط حماية هذه القطاعات الشقيقة وتوفر لها مساحة العمل والموارد لازمة.

على الرغم من العنف والدمار الهائلين، لا تزال المجتمعات الفلسطينية المحلية تحافظ على أشكال قوية من الرعاية الجماعية والمقاومة والقدرة على البقاء. تؤكد الثقافة الفلسطينية على أهمية الصمود، ليس باعتباره قدرة سلبية على التحمل ولكن كشكل جماعي فعال من أشكال المقاومة. إنه التصميم على البقاء، والحفاظ على الحياة، ومقاومة المحو في الثقافة والتاريخ والروح، وهو متأصل في الكرامة والتذكر والنجاة الجماعية (Tartir et al., 2025). في جميع أنحاء فلسطين، تواصل مبادرات الأحياء والبلديات والعاملون في مجال الرعاية الصحية والصحفيون والمعلمون والجماعات النسائية وشبكات المساعدة المتبادلة ومنظمات المجتمع المدني الحفاظ على الحياة في ظل ظروف مصممة عمداً لإحداث الانهيار (Assali and Garbett, 2024; PNGO, 2024; Tartir et al., 2025). هذه الإجراءات والجهات الفاعلة جوهرية للإنسانية، ويجب أن تسترشد بها عمليات وأخلاقيات منظومة العمل الإنساني والجهات الفاعلة فيها.

لقد رفضت منظمات حقوق الإنسان والناشطون والجمعيات الفلسطينية قبول منطق المحو؛ إذ تواصل منظمة الحق، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز الميزان لحقوق الإنسان توثيق الانتهاكات حتى مع قصف مكاتبتها (Tartir et al., 2025)، وقمع فرقها (Al-Shabaka, 2025) ومعاينة منظماتها.³ كما

3 فرضت الولايات المتحدة عقوبات على هذه المنظمات لأنها «مشاركة بشكل مباشر في جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق مع مواطنين إسرائيليين أو اعتقالهم أو احتجازهم أو محاكمتهم، دون موافقة إسرائيل» (Al-Haq, 2025; US Department of State, 2025).

تدعم جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي المزارعين الذين يواجهون النزوح القسري على الرغم من أن الاتحاد يواجه التجريم (OHCHR, 2025). وتحمل الصحفيون الفلسطينيون مخاطر شخصية استثنائية لتوثيق الإبادة الجماعية وقت حدوثها، ومقاومة التضليل، والمحو. ويؤكد العاملون في المجال الثقافي والكتاب، من الراحل رفعت العريير إلى المؤلفين المشاركين في كتاب «صمود» الذي يجمع مختارات أدبية وفنية فلسطينية (انظر Halasa and Elgrably, 2025)، أن بقاء الذاكرة والهوية الفلسطينية يمثل شكلاً من أشكال المقاومة السياسية (Tricontinental, 2025). وخارج فلسطين، أدت أعمال التضامن المتنوعة - أساطيل المساعدات (Seckin, 2026; Global Sumud Flotilla, 2026)، ورفض عمال الموانئ عبور القوود والأسلحة (Ziadah and Fox-Hodess, 2025)، والعمل المدني المباشر ضد البنية التحتية للأسلحة (AI, 2026b) ومقاطعات المستهلكين الجماعية، ورفض الشباب الإسرائيليون الانضمام إلى الجيش لأسباب تتعلق بالضمير (Amnesty International, 2025) - الصمود إلى تحويل الصمود إلى رفض ثابت وعابر للحدود. وكما ذكر أحد المشاركين في المقابلات: «لو أن التعبير عن الرأي لا يغير شيئاً، لما كانت هناك مثل هذه الجهود المكثفة لإسكات الناس».

بينما يقاوم الفلسطينيون أقوى دول العالم وشركاتها من أجل البقاء، يجد قطاع العمل الإنساني نفسه أمام خيارين: إما مقاومة محو مبادئه، أو السماح بتفريغ «الروح الإنسانية» من معناها وتحويلها إلى مجرد سعي وراء الربح والمصالح العسكرية. وقد أعرب العديد من المشاركين الدوليين في المقابلات عن أسفهم لاستمرار الهجمات الإسرائيلية الرامية إلى إرهابهم واستنزافهم ودفعهم إلى التعاون معها أو الانسحاب. ومع ذلك، هناك أيضاً دعوة متزايدة من البعض داخل قطاع العمل الإنساني للتمسك بقوة بمبادئه، والسعي إلى التحرك بنزاهة، وتجسيد الصمود عن طريق عدم الاستسلام (Khalidi and Issa, 2026). وتواصل المنظمات الفلسطينية الصمود والمقاومة في ظل ظروف لا يمكن تصورها. والمهمة الآن هي البناء جنباً إلى جنب معها بوضوح وشجاعة و«تضامن عميق لا يأبه للوم أو إرضاء» (المرجع نفسه).

3 ميانمار: من القمع العسكري إلى العمل الإنساني النسوي

تعاني ميانمار منذ الانقلاب العسكري في فبراير/شباط 2021 من أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية متصاعدة باستمرار. ومن غير المرجح أن تؤدي الانتخابات الصورية التي أجريت في أواخر عام 2025 وأوائل عام 2026 تحت إشراف الجيش الميانماري إلى أي انفراجة في الأوضاع. والآن، يشغل مين أونغ هلاينغ، كبير المخططين للانقلاب، منصب الرئيس من خلال عملية برلمانية مدعومة من المجلس العسكري وصُفّت على نطاق واسع بأنها مزورة (OHCHR, 2026b). وبدلاً من ذلك، يواجه البلد «أزمات متعددة» مترابطة، حيث تؤدي الهجمات والغارات الجوية المستمرة للجيش على السكان المدنيين إلى نزوح الملايين قسراً، مما يؤدي إلى انهيار اقتصادي ويسبب انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع (UNDP, 2025). وقد أدت المخاطر الطبيعية، مثل الأعاصير المتكررة والزلازل المدمر الذي وقع عام 2025، إلى تفاقم الاحتياجات الحادة لعشرات الملايين من الأشخاص الذين سيقوا نحو برائن الفقر، حيث يعيش نصف السكان البالغ عددهم حوالي 64 مليون نسمة الآن تحت خط الفقر (UNDP, 2024) ويحتاج 16.2 مليون نسمة إلى المساعدة الإنسانية (OCHA, n.d). تتفاقم التحديات البيئية الأخرى بسبب الإزالة السريعة للغابات وأنشطة التعدين والصدمات المناخية مما يهدد المجتمعات المحلية وسبل عيشها. يتزامن ذلك مع تزايد الصناعات الاستخراجية الغامضة في ميانمار، واستخراج الموارد وغياب المساءلة (Fishbein and Naw, 2025; Roi, 2026).

مع المحاولة الأخيرة للجيش لإعادة تقديم نفسه كحكومة مدنية، يتزايد القلق بين المجتمعات المحلية في ميانمار بشأن كيفية استجابة قطاع العمل الإنساني الدولي؛ تخشى هذه المجتمعات المحلية من التوصل إلى حل وسط يتيح للجهات الفاعلة الدولية الانخراط مع سلطة الدولة الجديدة دون معالجة الانتهاكات المرتكبة ضد السكان منذ الانقلاب ومحاسبة الجيش عليها. يظل الهيكل السياسي «الجديد» خاضعاً للسيطرة العسكرية بالكامل. لقد ساهم العجز الظاهري للآليات الدولية عن محاسبة الجيش الميانماري على عقود من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، في تغذية ثقافة الإفلات من العقاب بين الجيش ونخبه (Maung, 2023). في ظل هذه الظروف، تفاقم تآكل الثقة بين شعب ميانمار ونظام الحكم المركزي. يُعد الانقلاب العسكري والإجراءات المرتبطة به المحفز للوضع الحالي، ولكن لا يمكن عزو الأزمات المتعددة في ميانمار إلى الانقلاب وحده؛ تمثل هذه الأزمات، كما هو الحال في حالة فلسطين (وكما سنرى في السودان في الفصل الرابع)، ديناميات هيكلية أعمق متجذرة في التاريخ الاستعماري ومستمرة من خلال أنظمة عالمية تعطي الأولوية للمصالح الاقتصادية على حساب العدالة وحقوق الإنسان والمساءلة.

يتناول هذا الفصل دور الأنظمة المترابطة للاستعمار والرأسمالية في تأجيج ديناميات النزاع وتشكلها كأبعاد أساسية للقمع في ميانمار. كما يوضح كيف يمكن لقطاع العمل الإنساني أن يضطلع بدور فعال في التخفيف من الأضرار عن طريق تبني نهج إنساني أكثر شمولية يركز على دعم وتعزيز حركات المجتمع المدني المتنوعة في ميانمار، لا سيما العمل الإنساني النسوي.

3.1 من إرث الاستعمار إلى القمع المعاصر

شهدت ميانمار عقوداً من النزاع والحكم القمعي في ظل نظام عسكري منذ استقلالها عن الإمبراطورية البريطانية في عام 1948 (Council of Foreign Relations, 2026). واليوم، يتضح أن الهياكل الاستعمارية لم تختفِ؛ إذ يمثلها الجيش وغيره من الجهات الفاعلة المتحالفة معه والتي تواصل استغلال الموارد الطبيعية للبلاد. ويحدث هذا في إطار أبوي يخدم إثراء الجيش والنخب المرتبطة به، في حين يعاني جزء كبير من السكان من صعوبات النزاع المستمر، الذي يتفاقم بسبب اقتصادات الحرب الاستخراجية الراسخة.

تأسس الجيش الميانماري خلال الفترة الاستعمارية لقمع المعارضة، حيث خاض حروباً داخلية وواجه التهديدات الخارجية للدولة (Callahan, 2004). ومنذ الاستقلال، تبني الجيش الممارسة الاستعمارية المتمثلة في التفرقة من أجل السيادة، وعمل على ترسيخ لغة وثقافة عرقية «البامار» المهيمنة، والديانة البوذية في جميع أنحاء البلاد التي تتميز بتنوع كبير في الأعراق واللغات والأديان. وقد أدى ذلك إلى تأجيج حروب وحشية طويلة الأمد، حيث تقاتل العديد من منظمات المقاومة العرقية المعارضة من أجل إرساء سيادتها وتقرير مصيرها (Naw et al., 2025).

كما تفعل الدولة الإسرائيلية، فإن استراتيجية «الحرمان الرباعي الأبعاد» الوحشية التي ينتهجها الجيش منذ عقود كانت صريحة في تجاهلها التام للمدنيين؛ حيث تعمدت القوات المسلحة منع وصول المساعدات، ودمرت المواد الغذائية والإغاثية، وحافظت على سيطرتها على المناطق عن طريق عزل السكان المدنيين وترويعهم (HRW, 2023). تهدف هذه الإستراتيجية، إلى حرمان شبكات المقاومة من الدعم والمعلومات، وتعد شكلاً معترفاً به من أشكال العقاب الجماعي، وغالباً ما يقترن بالعنف الجنسي والقمع، حيث يُستخدم الغتصاب كأداة حرب (Fishbein and Nu Nu Lusan, 2021). لا يقتصر هذا على الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الجيش ضد الروهينغا بين عامي 2016 و2017 فحسب، بل يمتد ليشمل جميع أنحاء البلاد، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها جهات المقاومة أو تتنازع السيطرة عليها. لقد تسربت التكتيكات العنيفة للجيش، التي تغذيها تيارات خفية من هيمنة الذكور وخضوع الإناث، إلى الأعراف المجتمعية، مما يشكل تحديات أوسع لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في المجالات السياسية والثقافية.

في ظل هذه الخلفية من القمع، يزداد الاقتصاد السياسي الحالي في ميانمار، الذي يشهد تدهوراً مستمراً في أعقاب الانقلاب، من تعقيد التطلعات إلى السلام. ويستمر استخدام الموارد الطبيعية، بما في ذلك الأخشاب والأحجار الكريمة والمعادن الأرضية النادرة، في تمويل الجماعات المسلحة التي تنشط داخل الأراضي التي تسيطر عليها المقاومة أو التي تتنازع عليها، مما يقلل من حوافز السعي إلى التوصل لتسويات تفاوضية (Ratcliffe, 2023). ففي عام 2015، كشف تقرير عن تجارة حجر اليشم الغامضة في ميانمار، التي تسيطر عليها النخب العسكرية وأباطرة المخدرات والتي تصل قيمتها إلى 31 مليار دولار، أي ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد (Global Witness, 2015). بحلول عام 2021، وفي أعقاب الانقلاب، شهدت مناطق تعدين حجر اليشم في ميانمار، الواقعة في ولاية كاشين، تصاعداً في القتال بين القوات العسكرية وجيش استقلال كاشين العرقي (KIA). تحت غطاء النزاع المتصاعد، ينتشر التهريب على نطاق واسع، حيث يخرج ما يُقدَّر بنحو 90% من إجمالي إنتاج حجر اليشم من البلاد إلى الصين، دون الإعلان عن ذلك رسمياً (Global Witness, 2021).

من الواضح على نطاق واسع أن العديد من الجهات المسلحة، بما في ذلك جيش استقلال كاشين وجناحه السياسي، منظمة استقلال كاشين، متورطة أيضاً في استخراج الموارد، حيث تساعد المبيعات في تمويل تجارة الأسلحة غير المشروعة. تتمتع منظمات المقاومة العرقية، التي تعمل من أراضيها، بشرعية أكبر بكثير من الجيش الميانماري بين السكان المحليين. على الرغم من تنوع منظمات المقاومة العرقية واختلافها، فإن العديد منها قائم منذ عقود، ولديها أنظمة سياسية رسمية ووزارات وسياسات واسعة النطاق تقدم خدمات مثل التعليم والرعاية الصحية بدلاً من اعتماد نظام وطني (Naw et al., 2025). بالنسبة للجماعات العرقية مثل الكاشين التي لديها لغات متعددة وتعتنق المسيحية في الغالب، فإن تقديم الخدمات هو أيضاً شكل من أشكال المقاومة ضد جهود الجيش لفرض تسلسل هرمي عنصري للغة والثقافة والدين. على الرغم من الانتقادات العديدة التي تواجهها منظمات المقاومة العرقية المختلفة، لا سيما ذات الطابع العسكري والاستبدادي، إلا أنها تحظى بثقة أكبر بين المجموعات المحلية التي تربطها بها روابط ثقافية ولغوية ودينية (المرجع نفسه).

تستمر القطاعات غير المشروعة في ميانمار في توليد تدفقات كبيرة من الإيرادات لكل من الجيش والجهات المسلحة الأخرى، مما يعزز الحوافز لاستمرار النزاع بدلاً من حله. كانت هناك محاولات محدودة لمعاقبة الجيش على دوره في الانقلاب، حيث استهدفت بعض العقوبات الدولية الموارد مثل الأخشاب والأحجار الكريمة. ومع ذلك، يبدو أن هذه العقوبات تُطبّق بشكل غير متساوٍ، لا سيما في القطاعات المرتبطة بسلاسل التوريد العابرة للحدود الوطنية (خاصة المعادن الأرضية النادرة والمعادن الأساسية)، ويبرز الاستمرار في توفير السلع ذات الاستخدام المزدوج هذه التناقضات (Amnesty International, 2026). استمر دخول وقود الطائرات ومكونات الطائرات و المواد الأخرى ذات الاستخدامات المدنية والعسكرية إلى ميانمار، على الرغم من الإدراك الواسع النطاق بأن هذه الموارد تُستخدم لتسهيل الضربات الجوية ضد السكان المدنيين ونقل الأفراد العسكريين إلى مناطق النزاع النشط (Amnesty International, 2022b). وتشير التقارير أيضاً إلى أن المجلس العسكري تلقى تدفقات مالية غير مشروعة حتى في الوقت الذي بدأت فيه بعض البلدان بتقييد استخدام الجيش للبنوك الدولية لشراء الأسلحة (OHCHR, 2024b).

وعلى نطاق أوسع، فإن التداعيات الاقتصادية في ميانمار لها آثار بعيدة المدى؛ إذ يشير تقرير صدر عام 2025 إلى أن أزمة جديدة تلوح في الأفق وسط ديناميات النزاع الذي أعقب الانقلاب، حيث نمت مراكز الاتجار بالبشر والاحتيايل الإلكتروني بشكل كبير من حيث الحجم والتأثير على مستوى العالم، مما أدى إلى «كارثة إنسانية» تؤثر على ما يقدر بنحو 200,000 شخص تم الاتجار بهم لأغراض العمل القسري (Ruser, 2025). وبدلاً من المطالبة باستجابة سياسية، يناقش مؤلف التقرير مدى الحاجة إلى وجود إستراتيجية شاملة، بما في ذلك استجابة إنسانية أقوى لدعم الناجين من الاتجار بالبشر والعمل القسري، فضلاً عن منع أي تجارة أخرى بالبشر. ومع ذلك قد يصرف هذا التركيز على العنصر الإنساني الانتباه عن الاقتصاد السياسي الكامن وراء ذلك ولا يقدم سوى حل سطحي آخر لأنظمة الاستغلال المتجذرة. يتضح أن الرأسمالية الافتراضية في ميانمار، التي تؤدي إلى تآكل منهجي لرأس المال البشري، ليست نظاماً اقتصادياً محايداً، بل مجموعة من العلاقات التي تشكل النزاع وتتأثر به في الوقت نفسه. ويساهم هذا النظام في استمرار الممارسات الاستغلالية مع التهرب من أي مساءلة حقيقية.

3.2 بيروقراطية العمل الإنساني تلتقي بالثورة الشعبية

كانت الأشهر الستة الأولى التي أعقبت انقلاب عام 2021 فترة محورية كان بإمكان العاملين في المجال الإنساني خلالها التواصل على نطاق أوسع وبشكل علني مع جهات المقاومة المحلية للمساعدة في تحقيق تطلعاتها بإنهاء الحكم العسكري. وبدلاً من ذلك، ظلت العديد من الجهات الفاعلة الدولية ملتزمة بتفسير صارم للحياد، وأصررت على ضرورة الحصول على إمكانية الوصول أو الحفاظ عليها من خلال المجلس العسكري. يتناقض هذا الموقف الدولي مع استغلال الجيش لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، التي مُنعت بشكل منهجي في أنحاء كثيرة من البلاد لعقود قبل الانقلاب (Fortify Rights, 2018). وكما هو الحال في فلسطين، لا يقتصر القلق على الوصول فحسب، بل يشمل أيضاً إمكانية استقطاب وكالات المعونة لتصبح جزءاً من أنظمة القمع. ففي ميانمار، كان المثال الأوضح هو حصر الروهينغا داخل مخيمات أشبه بالسجون المفتوحة منذ عام 2011، مع ترسيخ وجود وكالات المعونة كمقدمين للخدمات. وهناك أوجه تشابه بين هذا وما يحدث في فلسطين؛ إذ لم يسهم هذا الوجود في منع وقوع الإبادة الجماعية.

لم ينطو إصرار المجتمع الدولي على التفاوض مع جيش سرق الأصوات الموثوقة لملايين الأشخاص الذين أرادوا حكومة منتخبة ديمقراطياً على خطر تطبيع التعامل مع المجلس العسكري فحسب، بل خطر التواطؤ أيضاً (Kamal and Benowitz, 2022). وقد وضع التركيز على تفسيرات الحياد التي تجرد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي العديد من المؤسسات الدولية في موقف تعارض مع الروح الثورية للمقاومة الإنسانية المحلية وأدى إلى فشلها في اغتنام فرصة حقيقية للانخراط في عمل إنساني تحويلي أكثر ديناميكية ومرونة (انظر Slim, 2022). ينبغي الاعتراف بأن هناك العديد من الجهات المانحة التي ساهمت في تقديم مجموعة واسعة من الاستجابات التمويلية الطارئة والمرنة بعد الانقلاب، ولكن غالبية الجهات الفاعلة الدولية لم تفهم ببساطة كيف تتعامل مع الطبيعة التعددية للمقاومة (Naw et al., 2025). ونتيجة لذلك، أصبحت الجهات الفاعلة في ميانمار، من القواعد الشعبية التي تقدم المساعدة المتبادلة إلى حكومات المقاومة الراسخة، أكثر تشككاً في بيروقراطيات العمل الإنساني، وأصبح يُنظر إلى الوكالات الدولية على أنها تروج باستمرار لأولوياتها ومصالحها على حساب احتياجات السكان المحليين (Slim, 2023).

3.3 ديناميكية العمل الإنساني: قيادة النساء للمساعدة المتبادلة

في غياب حكومة مركزية شرعية وفعالة، تحولت الجهات الفاعلة المعارضة للمجلس العسكري في ميانمار إلى مجموعات مقاومة ديناميكية. وقد أصبحت شبكات المساعدة المتبادلة أساسية في الاستجابة للآزمات، بغض النظر عن أي وجود دولي. وعلى الرغم من هذه الشبكات اكتسبت زخماً إضافياً منذ الانقلاب، إلا أن لها تاريخاً طويلاً في البلاد (انظر Fink, 2001). على مدى عقود من الديكتاتورية العسكرية الوحشية، توسع المجتمع المدني ومنظمات المقاومة العرقية في ميانمار بشكل مستمر، متحدية الأنظمة القمعية التي حاولت تقييدها. منذ الانقلاب، تتجه ميانمار نحو دولة تعددية تضم مجموعة متنوعة من جهات المقاومة المدنية والسياسية والمسلحة، مما يؤسس لدولة ديمقراطية اتحادية وشرعية جديدة تسعى إلى التحرر من قبضة الجيش الخائفة (Naw et al., 2025). وفي هذا السياق، يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تنظر في كيفية دعم الأنظمة المحلية القائمة التي صمدت، وتقديم الدعم الهيكلي أو تعزيز الاستجابات الإنسانية التي تحدث على الأرض وتعتمد الرعاية بطبيعتها وغالباً ما تكون نسوية.

تتمتع الاستجابات التي تقودها النساء من أجل العدالة والمساواة ضمن الاستجابات الإنسانية المحلية في ميانمار بتاريخ طويل، لا سيما في ظل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي، الذي ينشأ عن البنية العنيفة للدولة العسكرية التي يهيمن عليها الذكور. لقد قدمت منظمات حقوق المرأة، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، والمنظمات التي تقودها النساء داخل ميانمار وفي الدول المجاورة، قيادة فريدة

من نوعها بين شبكات المساعدة المتبادلة، على نحو يتناقض مع ما تفعله المؤسسة العسكرية المرتبطة بالقمع والعنف والاستغلال. لقد قدمت هذه المنظمات، الملتزمة بالمبادئ الإنسانية النسوية، بدائل مقنعة لمكافحة التسلسلات الهرمية الاستعمارية التي لا تزال قائمة في جميع أنحاء مجتمع ميانمار عن طريق تقديم استجابة إنسانية تركز على الرعاية وتراعي حساسية النزاعات مع استنادها إلى المساواة والعدالة (Feminist Humanitarian Network, n.d.; Maung et al., 2025). وصفت المستجيبات في الخطوط الأمامية في ميانمار، اللاتي أجريت معهن المقابلات، كيف قمن، بالإضافة إلى عملهن الإنساني والإغاثي، بتنفيذ برامج تثقيفية قائمة على النوع الاجتماعي. تهدف هذه البرامج إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بعيداً عن العنف الذكورية المتطرفة. كما يساهم تثقيف الشباب حول العنف القائم على النوع الاجتماعي، والجوانب المرتبطة بالنوع الاجتماعي في النزاع، وحقوق المرأة بشكل عام، مما يرفع مستوى الوعي بين الأجيال الشابة.

تشكل النساء عنصراً أساسياً في شبكات المساعدة المتبادلة في ميانمار، حيث يقدمن الخدمات الإنسانية العاجلة في المناطق التي يصعب الوصول إليها وفي السياقات العابرة للحدود بصفتهم مستجيبات أوليات وقائدات للاستجابة للأزمات. تتنوع المنظمات التي يعملن معها، من المنظمات الشعبية الصغيرة إلى الكيانات الوطنية والإقليمية الأكثر رسوخاً، التي قد تركز على موضوعات وقضايا مختلفة. ومع ذلك، تشترك مهمتهن وأهدافهن في نهج تقاطعي يأخذ في الاعتبار أولاً احتياجات مجتمعاتهن المحلية وأولوياتها، بدلاً من النهج المحدد مسبقاً الذي تتبعه الجهات الفاعلة الدولية في مجال العمل الإنساني (Mazilli et al, 2025). ومع ذلك، لا زلن يواجهن القيود التي يفرضها منظومة المساعدات الرسمية.

3.4 المعونة الدولية والمشاركة السياسية

سلّط العديد من المشاركين في المقابلات من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الضوء على وجود ثقافة «تعبئة الخانات» بين الجهات الفاعلة الدولية؛ فقد فشلت هذه الجهات في فهم البيئة عالية المخاطر الأمنية التي يواجهها العاملون في الخطوط الأمامية ومجموعات حقوق الإنسان التي تعمل في الخفاء داخل ميانمار، أو في المناطق العابرة للحدود (انظر Décobert et al., 2025)؛ فالعديد من الجهات المانحة لا تزال تطلب إيصالات أو إقرارات لإيصال المساعدات إلى مواقع محددة، وتشتترط الحصول على توقيعات ومعلومات محددة لهوية الأشخاص، مثل نسخ من وثائق الهوية أو أرقام جوازات السفر، على الرغم من استهداف قوات الأمن للمجتمع المدني والعاملين في مجال تقديم المعونة بالاعتقال. وإلى جانب تقويض استقلالية الشركاء المحليين وخبرتهم ومعرفتهم، فإن ثقافة «تعبئة الخانات» هذه لا تؤدي إلا إلى تكريس أنماط السلطة والاستعمارية طويلة الأمد التي تتسم بها المنظومة الإنسانية الدولية، وتعرض الموظفين والمجتمعات المحلية لمخاطر وأضرار جسيمة.

تتعامل العديد من الجهات المانحة الدولية ووكالات المعونة مع الامتثال على أنه مهمة إدارية مرتبطة في الغالب بقضايا القدرات، وقد حاولت هذه الجهات تقليل العبء الإداري خلال ذروة الأزمة عن طريق إدخال حلول بديلة أو تقليل نطاق أطر الإبلاغ. ويقر المؤلفون أيضاً بأن الجهات المانحة مسؤولة أمام دافعي الضرائب. ومع ذلك، أوضحت ناشطة في مجال حقوق المرأة من ميانمار كيف أن فرض تدابير الامتثال التقليدية في سياق ميانمار يديم علاقات القوة غير المتكافئة بين الجهات المانحة - الغربية في كثير من الأحيان - ومتلقي المساعدات من المجتمع المدني، حيث قالت:

بالنسبة لأولئك الذين يسعون للعمل بسرية أو خلف الكواليس، فإن المخاطر عالية للغاية والتحديات عديدة، تتراوح من طلب الإيصالات والتوقيعات، إلى المطالبة بأرقام الهوية. وفي سياق دولة عسكرية تمارس الإرهاب ضد المدنيين، من الصعب فهم سبب المطالبة بالمخاطرة بسلامتنا بهذه الطريقة، مما يعني أن سياسات الجهات المانحة تخدم في مصلحتها.

يثير دور الجهات الفاعلة الدولية في هذا المشهد تساؤلات أعمق حول المساءلة؛ فلم يساهم وجود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشكل فعال في منع إبادة الروهينغيا أو التخفيف منها، ولم يمنع الانقلاب العسكري اللاحق. وبدلاً من ذلك، وكما أوضحت انتقادات دراسات الأمن العالمي، ظلت بعض النزاعات، بما في ذلك الحرب الأهلية المطولة في ميانمار، هامشية نسبياً ضمن إنتاج المعرفة الدولية وتركيز السياسات، مما يعكس الأولويات الجيوسياسية غير المتكافئة والتحيزات المؤسسية (Brenner and Han, 2022). هذا الاهتمام الانتقائي له عواقب مادية؛ إذ يساهم في دورات الإهمال التي تسمح باستمرار العنف والإفلات من العقاب وعدم المساواة الهيكلية.

يساهم الضعف العام للاستجابة الدولية في ميانمار (وكذلك في فلسطين والسودان) الذي ناقشناه هذا التقرير في نشوء ثقافات الإفلات من العقاب التي تحدث فيها الفظائع. وهذا يخلق درجة من التواطؤ بين جميع الجهات الفاعلة الدولية، الأمر الذي ينبغي أن يدفعها إلى التدبر في كيفية تدخلها، لا سيما عند النظر في الكيفية التي يرى بها السكان المحليون، الذين يُفترض بها أنها تخدمهم، قطاع العمل الإنساني والمساعدات الدولية. تثير التحديات في ميانمار، كما هو الحال مع فلسطين، مخاوف واسعة النطاق بشأن إخفاق الجهات الفاعلة في مجال المساعدة في منع العنف ضد المدنيين، بينما يواجه الوجود الدولي انتقادات بسبب إضعافه الشرعية على الجيش.

وبصرف النظر عن الوجود الدولي وعدم القدرة على منع العنف، فقد أظهرت وكالات الأمم المتحدة والعديد من الجهات الفاعلة الدولية جموداً كبيراً في سياق الانقلاب. فمعظمها غير قادر عن الابتعاد عن الأنظمة البيروقراطية المعقدة التي كان من الممكن لولا ذلك أن تساعد في إدارة الاستجابة للأزمات في ميانمار، لا سيما في مناطق الحكم المتنازع عليها. وبدلاً من ذلك، يبدو أنها تركز على اتباع نهج تُفضل المجلس العسكري وتزيد من اتساع فجوة انعدام الثقة بين جهات المقاومة والوكالات الدولية. وكما هو الحال في فلسطين، أدى تلاعب المستبد بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى ديناميكية يتم التنازل فيها باستمرار عن قيم الجهات الفاعلة الدولية بحجة تأمين الوصول الذي يظل صعب المنال، مع عدم التركيز بشكل كاف على محاسبة الجهات الفاعلة سيئة النية التي تقيد الوصول في المقام الأول.

بالنظر إلى هذه الديناميكيات، هناك حاجة واضحة لإعادة التفكير في العمل الإنساني في ميانمار من خلال السعي إلى إحداث تغيير تحويلي، سواء في طريقة تفاعل الجهات الفاعلة الدولية مع الجهات الفاعلة المحلية، أو من حيث وضع إطار إنساني يركز بشكل حقيقي على دعم واستعادة حقوق الإنسان للسكان المتضررين. ويشمل ذلك تنويع آليات التمويل، ومواءمة الدعم مع استجابات الشبكات المحلية، والاعتراف بالطبيعة السياسية المتأصلة للمساعدات في المناطق المتأثرة بالنزاعات (Veerapen et al., 2026). ودون مثل هذه التحولات، فإن العمل الإنساني لا يخطر فقط بالفشل في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، بل أيضاً بتعزيز الأنظمة التي تدعمها دون قصد.

3.5 نحو العمل الإنساني النسوي

بصفتي قائدة وناشطة، أرى أثر العقلية الأبوية والاستعمارية في عملنا... ومع ذلك، لطالما كانت النساء في مجتمعاتنا المحلي قائدات وعنصر أساسي في مقاومتنا رغم عقود من النزاع والتخلف. (قائدة وناشطة نسوية من ميانمار)

من المعروف أن النساء والفتيات هن من بين أكثر الفئات تهميشاً في حالات النزاع والنزوح، ومع ذلك، تتمتع النساء من المجموعات العرقية المتنوعة إقليمياً في جميع أنحاء ميانمار بقدرات قيادية وخبرة فريدة في التعامل مع تداعيات النزاعات الممتدة (Women's League of Burma, 2026). ضمن العديد من

المجموعات المتنوعة عرقياً والممتدة جغرافياً، تولت النساء زمام القيادة الإنسانية؛ وكنّ جاهزات لقيادة الاستجابات في جميع مجالات العمل الإنساني (Maung et al., 2025). ومع ذلك، فإنهن يعملن بموارد محدودة للغاية؛ إذ إن أقل من 1% من المساعدات الإنمائية الرسمية مخصصة تحديداً لمنظمات حقوق المرأة، على الرغم من الاعتراف بدورهن الأساسي في تقديم المساعدات الإنسانية والمساعدات الأوسع نطاقاً (Left, 2025).

كما يتضح من الاستجابة للآزمات على مستوى العالم، أثبتت النساء في جميع أنحاء ميانمار أنه إذا ما أُتيحت لهن المساحة والاستقلالية للقيادة، فإنهن يقمن بدور محوري في تقديم كل شيء من المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى القيادة الرائدة للمساعدات. وقد دعا توم فليتشير، منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بالأمم المتحدة، صراحةً إلى زيادة التمويل للمنظمات التي تقودها النساء، كجزء من «إعادة ضبط العمل الإنساني» (OCHA, 2025). وهذه الدعوة هي غالباً اعتراف بأن النساء يقدن بالفعل الاستجابات الإنسانية المتأصلة في المجتمعات المحلية والسياقات الوطنية والمجتمع المدني الأوسع نطاقاً (Veerapen et al., 2026)؛ تتمتع النساء في ميانمار بقدرة وصول فريدة، ليس فقط إلى المناطق الجغرافية النائية والسكان الأكثر ضعفاً، بل أيضاً إلى مجموعات المقاومة الإنسانية ومجموعات المساعدة المتبادلة المتنوعة، التي تسعى إلى تأسيس دولة تعددية جديدة في ميانمار. يمنحهن دورهن كوسيطات سلام، ومسؤولات اتصال مجتمعي، ومقدمات مساعدة إنسانية، وقاتلات، وقائدات فهما عميقاً للنهج التقاطعية القادرة على التوصل إلى حلول مرنة ومتطورة للآزمات وتكون أقل تقيداً بالنهج المحددة مسبقاً التي تتبعها الجهات الفاعلة الدولية (Feminist Alchemy, 2024). يمثل هذا، دون فرض أي توجيهات، عملاً إنسانياً نسوياً تتجاوز أهميته حدود ميانمار.

يعتمد العمل الإنساني النسوي على نهج شمولي أثبت نجاحه في تحدي ومقاومة التسلسلات الهرمية الاستعمارية للدولة العسكرية في ميانمار. بينما أثبت العمل الإنساني النسوي فعاليته في تقديم الاستجابة الإنسانية، فإن موقفه الأساسي يتمثل في تحدي الدوافع الأبوية للاستعمار والتركيز على المساواة والعدالة والرعاية. بفعل ذلك، فإنه يوفر أيضاً أساساً للمقاومة ضد العنف واستغلال الناس والبيئة. تفترض النماذج الإنسانية التقليدية أن الخبرة تكمن أساساً ضمن المؤسسات الدولية والأطر الفنية، ولكن القيم الإنسانية النسوية تعتمد بشكل جوهري على أساليب التفكير والنهج الشاملة والتقاطعية. يمكن تحويل منظومة العمل الإنساني عن طريق تفكيك ممارسات صنع القرار الإقصائية، والابتعاد عن العلاقات الهرمية، بما في ذلك كيفية تحديد تدفقات التمويل، وضمان تحلي الجهات الفاعلة المحلية بالمسؤولية في وضع آليات التمويل وأنظمة التنسيق الإنساني التي تؤثر عليها بشكل مباشر (Mazzilli et al., 2025).

بعيداً عن ميانمار، فإن الاستناد إلى المبادئ النسوية مهم للغاية لتحقيق التحول المطلوب بشدة في قطاع العمل الإنساني. العمل الإنساني النسوي ليس سوى نهج واحد من بين مجموعة من النهج التي تقودها المجتمعات المحلية في ميانمار، بما في ذلك التركيز على العدالة والحوكمة والحقوق، والتي تتجنب الحاجة إلى الالتزام الصارم بـ «الحياد» وسط أزمة مشحونة سياسياً (Naw et al., 2025). كما ورد في فصول هذه الورقة البحثية حول فلسطين والسودان، فإن إعادة توجيه بنية العمل الإنساني العالمية تتطلب ما هو أكثر بكثير من مجرد حلول فنية. في ظل القمع العسكري، تقدم ميانمار رؤى حول البدائل الموجودة بالفعل، ولكنها لا تزال تحظى بدعم غير كافٍ. بينما تناول باحثون آخرون موضوع المقاومة الإنسانية الفريدة في ميانمار (انظر Slim, 2022; Kamal, 2023)، فإن هذه الورقة البحثية تطرح ضرورة وضع أجندة أكثر طموحاً لا تعالج عنف الجيش فحسب، بل تعالج أيضاً العنف الاستعماري والرأسمالي الافتراضي. ويوفر العمل الإنساني النسوي في ميانمار الأسس لمثل هذه الأجندة. وبينما يجب دعم العمل الإنساني النسوي على نطاق أوسع، لا يقترح مؤلفو هذه الورقة البحثية أنه يمثل حلاً لجميع التحديات المذكورة، بل هو حل إضافي يدعم العمل الإنساني الأكثر شمولية وتعددية وتحرراً.

4 السودان: الاستخراجية والنشاط النضالي والمساعدات

أزمة السودان سياسية، وليست إنسانية. كان توقع الإمارات العربية المتحدة وغيرها أنها ستتمكن، بعد سقوط نظام البشير، من فرض رؤيتها ببساطة حول الشكل الذي يجب أن يكون عليه السودان. (ناشط سوداني أجريت معه مقابلة)

بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على اندلاع الحرب الحالية في السودان، تتصدر الخسائر البشرية الكارثية عناوين الأخبار، ولكنها تُغفل في الوقت ذاته الكثير من التفاصيل الدقيقة والمعقدة. الأرقام مروعة؛ فمن بين سكان السودان البالغ عددهم حوالي 52.6 مليون نسمة، يحتاج 33.7 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، وهناك 9.3 مليون نازح داخلياً، في حين نزح 4.4 مليون شخص آخر إلى البلدان المجاورة (OCHA, 2026b). انعدام الأمن الغذائي حاد: هناك 14 مليون شخص مصنّفين ضمن المرحلة 3 (حالة الأزمة) من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC)، وخمسة ملايين شخص مصنّفين ضمن المرحلة 4 (حالة طوارئ) من التصنيف المتكامل، و135,000 مصنّفين ضمن المرحلة 5 (حالة الكارثة) من التصنيف المتكامل. ولا تعبّر الأرقام وحدها عن مدى خطورة العنف؛ فالطرفان المسلحان الرئيسيان - القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF) - متهمان بارتكاب جرائم حرب واسعة النطاق، وتقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشدة، وارتكاب إبادة جماعية في حالة قوات الدعم السريع (Center for Preventative Action, 2026)، فضلاً عن انتشار العنف الجنسي الذي تمارسه الجهات المسلحة، والذي لا يدمر الأفراد والأسر فحسب، بل إن الوصمة المرتبطة به تؤدي أيضاً إلى تفتيت المجتمعات المحلية (Al-Karib, 2026). وتحظى القوات المسلحة السودانية بدعم تحالف دولي واسع نسبياً يشمل مصر ودول أخرى، في حين تحظى قوات الدعم السريع بدعم رئيسي من الإمارات العربية المتحدة (Lewis, 2023).

يسلّط الخطاب الدولي، الذي يبلغ ذروته خلال ذكرى الحرب في شهر أبريل/نيسان من كل عام، الضوء على المأساة الإنسانية والخسائر الإنسانية الواسعة النطاق في السودان، ولكنه لا يتطرق بشكل كافٍ إلى الدوافع الكامنة وراء الأزمة. وغياب الجهود الدولية لكبح جماح النفوذ المدمر للغاية لدولة الإمارات العربية المتحدة (وغيرها) في السودان، لا سيما بسبب دعمها الواسع النطاق لقوات الدعم السريع، مثال صارخ للغاية على ذلك. وهذا بدوره يقوض شرعية منظومة العمل الإنساني، لأنه يمثل استجابة غير كافية لحجم النزاع العنيف ودوافعه. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على القضايا الإنسانية يجرّد الأزمة من طابعها السياسية بطرق تتعارض مع سعي الشعب السوداني الطويل الأمد إلى تحقيق السلام والديمقراطية. يتناول هذا الفصل بعضاً من هذه الديناميات المتعلقة بالقمع والتحرر وأوجه التقاطع مع منظومات العمل الإنساني والمساعدة.

4.1 الاستخراجية المتجذرة في السودان

يُعد الإرث الاستعماري والرأسمالية الافتراضية عاملين رئيسيين في دعم القمع في السودان، الذي تصاعد بعد اندلاع الحرب في عام 2023. تشمل أبعادهما الأساسية مركزية السلطة (وهي مشكلة طويلة الأمد)، واستخدام العنف والتهجير للسيطرة على الناس والأراضي، والاستخراج الجشع للموارد، بالإضافة إلى عقود من الحكم الاستبدادي. في المقابل، لطالما بالغت جهود صنع السلام الدولية في تبسيط الفوارق المعقدة بين الاقتصاد السياسي الوطني ودون الوطني وديناميات النزاع (Srinivasan, 2021). بشكل أوسع، شكّل التدخل الأجنبي والاستخراج تحديين خطيرين للسودان، قبل الاستقلال وبعده. يتجلى هذا بشكل خاص في

العلاقات الاقتصادية، حيث يقول دوفيلد وستوكتون إن «العنف، بالنسبة للرأسمالية، ليس محض صدفة، بل هو علاقة اقتصادية فعالة، بل وأساسية وجوهرية» (Duffield and Stockton, 2023: 3). يستمر هذا في تشكيل الحرب والقمع في السودان.

لطالما ارتبط الاستخراج الاقتصادي بالعنف في السودان. يسلط تحليل دوفيلد وستوكتون الضوء على الكيفية التي ساهمت بها الرأسمالية الافتراضية، لسنوات عديدة، في قلب الإنتاج الزراعي والعلاقات الاجتماعية في السودان رأساً على عقب، حيث جرى الاستحواذ على الأراضي وتخصيصها لتربية الماشية لغرض التصدير لتلبية الطلب المتزايد بسرعة في دول الخليج. وبدلاً من اعتبار الحرب نتيجة ثانوية، فإنهما يريان أن التراكم الرأسمالي الافتراضي قد أوجد حالة من الحرب الدائمة، مع تسليط الضوء إحصائياً على كيف أن الطلب على الماشية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط النزوح. كما أن «الرعي القسري للماشية» و«عسكرة إنتاج الماشية» ليسا مجرد غرضين للطلب الرأسمالي؛ فإنهما مقصودين ومتعمدين (المرجع نفسه). ويؤكدان أيضاً على أنه يجب فهم الاحتياجات الإنسانية وانتشار النزاعات المسلحة من هذا المنظور، إذا ما أردنا معالجة أسباب الأزمات بشكل متماسك وكاف. يُعد الصمغ العربي الذي يشهد طلباً مرتفعاً، مؤشراً آخر على تأثير الطلب الاقتصادي العالمي في النزاع السوداني.

فقد تصاعدت حدة عمليات الاستخراج وحجمها بشكل ملحوظ خلال الحرب الحالية، مما يمثل عقبة كبيرة أمام آفاق السلام. يُعد تعدين الذهب أوضح مثال على ذلك، ويُعرف على نطاق واسع بدوره في تأجيج النزاع المسلح في السودان والمساهمة في استمراره؛ تمتلك قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية وجهات فاعلة أخرى مصالح عميقة في استخراج الذهب وتصديره، خاصة مع ارتفاع قيمته بشكل كبير في السنوات الأخيرة. يُغذي هذا بدوره عمليات شراء الأسلحة التي تزيد من حدة العنف وتطيل أمد الحرب، في حين تصبح المصالح الخاصة على طول سلسلة قيمة تصدير الذهب أكثر رسوخاً (Soliman and Baldo, 2025). تؤكد بيانات التصدير الأهمية البالغة للذهب، حيث زادت نسبته من قيمة صادرات السودان في عام 2023 من حوالي 20% إلى ما يقرب من 60% بحلول عام 2026، مما أدى إلى تحقيق أرباح تصدير بلغت 1.5 مليار دولار في عام 2025. وتصل نسبة هائلة تبلغ 99% من صادرات الذهب إلى الإمارات العربية المتحدة (Okebiorun, 2026).

يمثل نفوذ الإمارات العربية المتحدة في السودان مثلاً صارخاً على تشابك الاستخراج الافتراضي والعنف، مع الاعتراف بأنها واحدة من بين العديد من الجهات الفاعلة الخارجية التي تساهم في تفاقم اقتصاد الحرب. تُتهم الإمارات العربية المتحدة بدعم وتسليح قوات الدعم السريع، لا سيما عبر مبادلة الأسلحة بالذهب، وكذلك تمويل المرتزقة لدعم قوات الدعم السريع (Conflict Insights Group, 2026). على الرغم من أن القوات المسلحة السودانية متورطة بشكل مماثل في تجارة الذهب والأسلحة. يوثق تقرير أممي مسرب كيف أن الأسلحة تُنقل جواً إلى تشاد ثم تصل إلى قوات الدعم السريع (Townsend, 2025)، بالإضافة إلى طرق أخرى، مع ظهور الأدلة في الأشهر الأولى من الحرب في عام 2023 (Walsh et al., 2023). أثار دعم الإمارات العربية المتحدة لقوات الدعم السريع انتقادات كبيرة لتأجيجها الحرب، لا سيما بالنظر إلى الفظائع التي ارتكبتها قوات الدعم السريع في الفاشر عام 2025 والتي اعتبرت على نطاق واسع إبادة جماعية (Woldemichael, 2026). رفعت القوات المسلحة السودانية لاحقاً دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد الإمارات العربية المتحدة بتهمة «التواطؤ في الإبادة الجماعية» (Mishra, 2025). تنفي الإمارات العربية المتحدة جميع هذه الادعاءات. والجدير بالذكر أنها متهمه أيضاً بتأجيج الحركات الانفصالية والنزاع المسلح في جميع أنحاء المنطقة، كما في ليبيا والصومال (Krieg, 2025).

ليست الإمارات العربية المتحدة الوحيدة التي تتدخل وتفاقم النزاع المسلح في السودان؛ حيث تدعم مصر والمملكة العربية السعودية ودول أخرى القوات المسلحة السودانية. كما تواجه القوات المسلحة السودانية اتهامات بارتكاب جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني (Center for Preventative Action, 2026). ومع ذلك، ونظراً لدورها كداعم رئيسي لقوات الدعم السريع واستفادتها من استخراج الذهب، فإن تدخل الإمارات العربية المتحدة يعتبر فاضحاً إلى حد كبير. إلا أنها لا تواجه سوى تداعيات ملموسة قليلة، وكما أشار دبلوماسي لصحيفة *الغارديان* قبيل مؤتمر يركز على السودان في عام 2025: «يتعين على المملكة المتحدة توضيح كيفية استجبتها للمجازر المرتكبة ضد الأطفال والعاملين في مجال تقديم المعونة أثناء استضافتها لدولة الإمارات العربية المتحدة في مؤتمرها بلندن» (Townsend, 2025).

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق والأدلة على أن الإمارات العربية المتحدة تفاقم حدة الحرب في السودان، فإنها تواجه قيوداً ضئيلة، على الرغم من تسليحها لمجموعة متهمه بارتكاب إبادة جماعية. وبفضل إنتاجها النفطي وثروتها الهائلة، بما في ذلك ما يقرب من 2.7 تريليون دولار في صناديق الثروة السيادية (Dangoor et al., 2026)، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بنفوذ كبير ضد العقوبات واسعة النطاق (التي تتجاوز الأفراد) أو غيرها من التدابير العقابية. ولعل وعدها باستثمار 1.4 تريليون دولار على مدى عقد من الزمان في الولايات المتحدة (Holland and Maccioni, 2025) هو المثال الأبرز على تأثيرها المحتمل. كما أدى إغلاق مضيق هرمز وما نتج عنه من أزمة وقود إلى زيادة قوة الإمارات العربية المتحدة التفاوضية كموارد للوقود والمنتجات ذات الصلة التي تتسابق عليها بلدان العالم (على الرغم من أنها هي نفسها تواجه تحديات اقتصادية كبيرة بسبب إغلاق المضيق). وعلى النقيض من ذلك، تتمتع بلدان أخرى أيضاً بنفوذ كبير على الإمارات العربية المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة والتكنولوجيا (الأسلحة وأشياء الموصلات الأمريكية بشكل رئيسي)، إلا أن هذا النفوذ لم يُوظف بالشكل الكافي، كما يظهر أيضاً في غياب المساءلة لإسرائيل في الفصل الثاني. واستمر هذا الوضع حتى مع إدارة بايدن السابقة؛ ففي أيلول/سبتمبر 2024 أسفر اجتماع ثنائي بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة في عن التحليل التالي:

يُجمل البيت الأبيض دور الإمارات العربية المتحدة في أسوأ أزمة إنسانية في العالم... لماذا تجعل واشنطن نفسها طرفاً في هذه المهزلة الإماراتية البشعة ببيان يوحي بأننا شركاء متحالون من أجل السلام؟ (Gavin, 2024)

4.2 هل منظومة العمل الإنساني وسيلة للإلهاء الدولي؟

في مواجهة هذه المصالح القوية، ما هي الآثار المترتبة على منظومة العمل الإنساني وعلى مدى أهميتها؟ كما ذكرنا في الفصل الثاني، هناك أبعاد لـ «التمويه الإنساني»، ولكن بمعنى مختلف عما يحدث في فلسطين؛ ففي السودان، يرتبط التمويه، أو الإلهاء، بكيفية تصوير البلاد باستمرار على أنها أزمة إنسانية وبالتالي تحظى بالدعم لتلبية احتياجات إنسانية محددة وضيقة النطاق. وهذا يحول دون التركيز على الأسباب الهيكلية الأعمق للأزمة. على سبيل المثال، غالباً ما تجذب تعهدات التمويل اهتماماً كبيراً، مثل التعهد بأكثر من 1.7 مليار دولار في مؤتمر عُقد في برلين عام 2026. وهذا التمويل ضروري للغاية للتخفيف من المعاناة الإنسانية، في حين دعت الأمم المتحدة في المؤتمر إلى السلام وإنهاء تدفق الأسلحة. بل وكانت هناك احتجاجات ضد الإمارات العربية المتحدة ودعمها لقوات الدعم السريع (Townsend, 2026). ومع ذلك، لم تكن هناك جهود مستدامة أو كافية لمعالجة دور الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في تأجيج النزاع، ولا لمعالجة العناصر الأساسية للرأسمالية الافتراضية.

وبالمقارنة بين غياب الإرادة السياسية الغربية تجاه السودان (وميانمار وفلسطين) وما حدث في حالة أوكرانيا، نجد أن الفرق صارخ للغاية، لأنه يوضح أن اتخاذ إجراءات جريئة ومكلفة اقتصادياً أمر ممكن. كما يؤكد كيف تشكّل الضرورات الجيوسياسية الغربية النُهج الإنسانية. يدعم هذا الانتقادات القائلة بأن السودان يُعامل من منظور استعماري من التجاهل، مما يجعل منظومة العمل الإنساني الرسمية استجابة دولية غير كافية إلى حد بعيد لحجم الأزمة. وكما أوضح أحد النشطاء السودانيين الذين أجريت معهم مقابلة:

يبرز هذا اللامبالاة المطلقة للمجتمع الدولي؛ حيث يُنظر إلى مقتل السودانيين على أنه مقبول طالما يتم تحقيق أولويات أخرى. تتسم جميع التدخلات الحالية بالعشوائية الشديدة وتجاهل السياق.

بالنظر إلى حجم التحديات، يدرك المؤلفون أن منظومة العمل الإنساني الدولية والجهات الفاعلة فيها تواجه قيوداً كبيرة فيما يتعلق بمدى تأثيرها وإنجازاتها. ومع ذلك، لا تزال هناك تداعيات كبيرة على العاملين في المجال الإنساني. الأهم من ذلك هو التأكد من ألا تصرف طريقة تأطير الأزمة والاستجابة الإنسانية لها الانتباه عن الأسباب الحقيقية والعميقة للحرب. لقد ترسّخ اقتصاد سياسي إشكالي للمساعدات؛ حيث أصبحت تدفقات المساعدات الضخمة، وإن كانت غير كافية، إلى السودان مربحة للعديد من الوكالات الإنسانية، مما يُوجد العديد من المصالح الخاصة التي يمكن أن تزيد من ترسيخ الاستجابة الدائمة للأزمات، كما هو الحال في الصومال (انظر Mohamed and Barter, 2026).

وفي هذا الصدد، وبالقدر ذاته من الأهمية، هناك التداعيات التي تؤثر على كيفية تعامل قطاع المساعدات الرسمي مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوداني، الإنسانية وغيرها. قد يؤدي إعطاء الأولوية والتمويل للاستجابة الإنسانية إلى تحريف النشاط المدني (والسياسي) مما يقوض الجهود المحلية لمعالجة جذور النزاع وتحقيق العدالة (انظر Moallin et al., 2025). يُعد الحد من هذه التداعيات السلبية أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للسودان، حيث يجب فهم الحرب الحالية في إطار زمني أطول يمتد لعقود من العنف والانقسامات والنضال من أجل التحرر، بما في ذلك الثورة الشعبية التي أطاحت بالديكتاتور عمر البشير في عام 2019. ومع ذلك، فإن معظم التعامل الدولي مع السودان يفضّل المفاوضات ذات النهج التنازلي (من القمة إلى القاعدة)، بدلاً من التعامل مع شبكات المجتمع المدني. تتجلى هذه القضايا بوضوح في أنظمة تقديم المساعدة المتبادلة في السودان التي تحظى بإشادة عالمية.

4.3 إن إعطاء الأولوية المطلقة للعمل الإنساني يعرض نضالات التحرر لخطر تجربدها من طابعها السياسي

لقد فرض حجم العنف وعدم الاستقرار في السودان تحديات هائلة على العمليات الإنسانية الدولية، مما أتاح المجال لظهور مبادرات ديناميكية تقودها المجتمعات المحلية وأدى إلى التشكيك في الدور المهيمن الذي تلعبه عادةً الوكالات الدولية؛ في جميع أنحاء البلاد، قيّدت الجهات المسلحة إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كبير، لا سيما قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، في حين أدى انعدام الأمن الحاد أيضاً إلى صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية في العديد من المناطق. واجه نظام المعونة الدولية صعوبة في التكيف، ولا يزال نطاق عمله محدوداً للغاية من حيث الأماكن التي يمكنه العمل فيها. ونتيجة لذلك، اضطلعت الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة بدور بارز في الاستجابة الإنسانية، حيث وصلت إلى مناطق يتعذر على وكالات المعونة الدولية الوصول إليها. وقد أثبتت هذه الجهات الفاعلة أيضاً أنها أسرع استجابة وأكثر قابلية للتكيف وارتباطاً بالسياق من نظيراتها الدولية، وذلك بفضل استنادها إلى تقاليد التضامن المجتمعي (Ahmed, 2026).

تمثل غرف الاستجابة للطوارئ أبرز الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة وأشهرها في السودان، حيث تلبي العديد من احتياجات المجتمع المحلي التي تتجاوز كثيراً المساعدة «المنقذة للحياة». وكما أوضح أحد العاملين في غرف الاستجابة للطوارئ في مقابلة:

تشمل غرف الاستجابة للطوارئ الجميع، السياسيين والمجتمع المدني، بل وتتعامل مع الجهات المسلحة؛ فهي بمثابة مظلة لخلق نسيج اجتماعي أوسع، وعقد اجتماعي جديد.

تمثل بعض غرف الاستجابة للطوارئ تطوراً للجان الأحياء ولجان الإضرابات التي كانت موجودة قبل ثورة 2019 التي أطاحت بنظام البشير، ولكنها اكتسبت أهمية متزايدة خلالها، مما يشير إلى أسسها السياسية والنضالية العميقة. وكانت لجان الإضراب حاسمة في حشد الناس وتنسيق الاحتجاجات وبناء الشبكات التي قدمت أيضاً خدمات طارئة مختلفة (وهناك تشابهات واضحة بينها وبين الثورة المرنة والمترابطة التي شهدتها ميانمار). ركزت عمداً على تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كجزء من مسعى أوسع للتحرر من القمع (Srinivasan, 2021). كان الشباب عنصراً أساسياً في لجان الإضراب، و غرف الاستجابة للطوارئ، كما أوضح أحد الأشخاص الذين أجريت معه مقابلة:

لا يقتصر الأمر على غرف الاستجابة للطوارئ، إنها حركة شبابية. بينما يرى البعض أن الأمر مجرد عمل إنساني، فإننا نركز أيضاً على المستقبل.

وقد أدى نجاح غرف الاستجابة للطوارئ إلى اهتمام وتحليل كبيرين، تركزا بشكل أساسي على مدى عدم فعالية منظومة العمل الإنساني الدولية في دعمها. يشمل ذلك دراسة كيفية نقل المخاطر، وعدم استدامة الدعم، وعدم توافق المساعدة الدولية بشكل مناسب مع الأولويات السودانية، من بين قضايا أخرى (Hartelius et al., 2026). وفي حين أن التركيز الفني مهم، فإن هناك أيضاً تأكيداً على ضرورة أن يضمن نظام المعونة الدولية بنية تحويلية بشكل عام في دعمه (Ahmed, 2026). تتضح التحديات في تدفقات التمويل الإنساني؛ ففي عام 2024، وصل 1% فقط من أصل 181 مليون دولار من صناديق التمويل الجماعي القطرية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مباشرةً إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية (باستثناء غرف الاستجابة للطوارئ تحديداً) في عام 2024 (Refugees International, 2025). وبالمثل، تذهب مخصصات الولايات المتحدة العالمية لصناديق التمويل الجماعي القطرية التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام 2026 بالكامل تقريباً إلى الوكالات الدولية، مما يقوض التقدم المحرز نحو دعم الاستجابة التي تقودها المجتمعات المحلية.

بالإضافة إلى قضايا التمويل والقضايا الفنية، تبرز مخاوف بشأن التشوهات الناتجة عن التعاون الدولي مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة في السودان. يعود ذلك جزئياً إلى تبسيط التعددية التي تتسم بها المساعدة المتبادلة، والتركيز الضيق على غرف الاستجابة للطوارئ، مما يتجاهل العديد من الفوارق المعقدة، لا سيما التعددية المدنية والسياسية الواسعة النطاق. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن التركيز الإنساني على غرف الاستجابة للطوارئ والجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة يحولهما إلى مجرد أدوات لتقديم الاستجابة، مما يبعدهما عن أصولهما وأهدافهما السياسية والنضالية الأوسع نطاقاً. خلال مقابلة أوضح ناشط سوداني:

إن المجتمع الدولي يشارك في هذه الجهود بدافع الشعور بالذنب. وعمل غرف الاستجابة للطوارئ على الرغم من كونه رائعاً، يُصوّر على أنه مسعى جميل وحديث لا علاقة له بالسياسة، في حين أن غرف الاستجابة للطوارئ جزء لا يتجزأ من لجان المقاومة وتشارك بشكل كامل في العمل السياسي. وقد ساهمت في الإطاحة بالنظام. وأشعر بالاستياء من تلميع المجتمع الدولي غرف الاستجابة للطوارئ وتجريدها من طابعها السياسي وحصر دورها في تقديم الخدمات.

توجد أوجه تشابه كبيرة بين هذا السياق مع الحركات التضامنية والنسوية التي تقودها المجتمعات المحلية في فلسطين وميانمار، كما هو موضح في الفصول ذات الصلة في هذه الدراسة. وفيما يتعلق بالسودان، فإن التضامن المجتمعي متجذر بالقدر ذاته من العمق، لا سيما مفهوم *النفير* («الدعوة إلى الحشد»). وقد نشأت فكرة *النفير* من «حشد أفراد المجتمع المحلي للقيام بمهام جماعية» (Conflict Sensitivity Facility, 2025: 3)، ولكنها تطورت باستمرار لتعزيز الثقة والدعم الاجتماعي والعمل الجماعي الأوسع نطاقاً، وكلها عناصر بالغة الأهمية للقدرة على الصمود والتعافي (المرجع نفسه). وعلى خلفية الثورة والحرب التي تلتها، يدعم *النفير* أيضاً المساعي الجماعية للتحرر، مع وجود بعض أوجه الشبه بينه وبين *الصمود* ضد الفظائع في فلسطين. إن وجود هذه القيم والأنظمة وقوتها أمر بالغ الأهمية لإعادة تشكيل منظومات العمل الإنساني وأنظمة المساعدة الأوسع نطاقاً. ولا يتعلق «التوطين» أو دعم العمل الذي تقوده الجهات المحلية بنقل السلطة والموارد إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية فحسب، بل يتعلق أيضاً بفعل الأشياء بشكل مختلف والتوافق مع المعارف وأساليب الحياة والوجود المحلية. وفي جميع أنحاء السودان، وكذلك في فلسطين وميانمار، يعني ذلك أن تلبية الاحتياجات الإنسانية عادةً ما تكون متشابكة مع مساعي التحرر في مواجهة الفظائع المستمرة منذ فترة طويلة. يشكل الفضاء المدني والنشاط المدني بُعدين أساسيين في هذا السياق.

4.4 التداعيات المؤثرة على بنية المعونة الدولية

تفرض الأزمة في السودان تحديات هائلة، وفي الوقت نفسه تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتجاوز الوضع الراهن للمساعدة لعدم ملاءمته. ويؤمن المؤلفون الجهود الكبيرة المبذولة لتيسير مفاوضات السلام والمفاوضات السياسية ذات النهج التنازلي (من القمة إلى القاعدة). مع ذلك، فإن الاستمرار في تصوير ما يحدث في السودان على أنه أزمة إنسانية يصرف الانتباه عن الأسباب الكامنة وراء الأزمة. وكما يوضح سرينيفاسان (Srinivasan, 2021) بتفصيل عميق، فإن التدخل الدولي في السودان كان دائماً سطحياً واختزالياً؛ إذ ييسر ديناميات النزاع والسلطة المعقدة والمتقاطعة من أجل تحقيق سلام «ترقيعي». وقد تفاقم هذا الوضع بسبب تجاهل الفضاء المدني والنشاط المدني اللذين لا يُعتبران مجرد رفاهية إضافية، بل ضرورة لمعالجة الحرب في السودان وإعادة بناء التماسك الاجتماعي. إن النزعة الدولية نحو التبسيط ضارة للغاية، كما يوضح سرينيفاسان:

تؤثر على القرارات المستقبلية التي يتخذها صناع السلام الأجانب وتبررها. وفي السودان، كما هو الحال في العديد من «حالات الطوارئ المعقدة»، يأتي الدبلوماسيون وموظفو السفارات والمنظمات غير الحكومية والمحليون ويذهبون بسرعة. وإلى جانب تفضيل النهج التكنوقراطية في الاستجابة، يحدث ذلك «نسياناً مؤسسياً» مقلقاً. (المرجع نفسه: 93)

على الرغم من عدم فعالية التدخل الدولي، مع بعض الاستثناءات، تُظهر الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة في السودان تثبت ما يمكن تحقيقه رغم مشكلات منظومة المساعدات الرسمية. ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية المطلقة للعمل الإنساني يُخاطر بتحويل المساعي السياسية الشاملة للتحرر إلى مجرد أداة. يتفاقم هذا الخطر لأن الجهات الفاعلة الدولية تعمل كحراس بوابة، وتمارس «إكراهاً هوياتياً»، مثل الضغط على الاتحادات النسائية لتغيير هويتها والتحول إلى غرف للاستجابة للطوارئ (Ahmed, 2026: 15). وهذه «الاستثنائية» في التعامل مع الأزمات الإنسانية هي مظهر آخر من مظاهر التفكير قصير الأجل الذي يأتي على حساب تنفيذ حلول مستدامة، أو بتعبير سرينيفاسان، «عندما يقتل العمل الإنساني السياسة» تكون النتيجة «حروباً لا تنتهي».

نظراً لغياب الإرادة السياسية الدولية لدعم السلام والعدالة في السودان، يجب إعادة تنشيط الجهود لدعم الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، يجب أن يتجاوز هذا الدعم تحويلها إلى أداة لإيصال المساعدات الإنسانية ليشمل مساعيها الأوسع نطاقاً في مجالات السياسة والعدالة وبناء الدولة. كما هو الحال في ميانمار وفلسطين، لا يقتصر الأمر على المقاومة فحسب، بل يشمل الصمود والنسوية والحركات الاجتماعية. بالنسبة لمنظومة العمل الإنساني الدولية، يتطلب هذا مشاركة مدروسة مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة المتبادلة وغرف الاستجابة للطوارئ وغيرها لتقليل أي احتمال لتجريد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي. ويعني ذلك تجنب إنشاء هياكل تشجع على تجريد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي واحترام الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة السودانية من أجل التحرر، بدلاً من فرض تفسيرات تكنوقراطية للحياد لا تتناسب مع السياق.

5 أفكار ختامية

يمثل حجم الفظائع والظلم في فلسطين وميانمار والسودان كوارث فردية وجماعية. ولا تقف الأزمات عند حدود عدم وجود معالجة كافية لها، بل تتفاقم وتستمر أيضاً بشكل متعمد عن طريق أنظمة قمعية تتحكم في العلاقات السياسية والاقتصادية، مثل الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية الافتراضية. ولا تستطيع أنظمة الاستغلال هذه أن تستمر بفضل قوتها الداخلية وحدها، بل تعتمد على دعم خارجي مستمر، لا سيما الدعم العسكري والمالي والفني والدبلوماسي، وغالباً ما يأتي هذا الدعم من الدول نفسها التي تمول الاستجابة الإنسانية في كل بلد. يُظهر هذا الوضع تناقضاً عميقاً في منظومة المساعدات؛ حيث تسهم الحكومات في خلق ظروف الأزمات لتصبح في الوقت ذاته أكبر الجهات المانحة المستجيبة لها. وهذا الوضع يستدعي التغيير؛ فكما أبرز هذا التقرير، فإن كل بلد ليس مجرد موقع للدمار، بل هو أيضاً موطن لمساعي التحرير ذات الأهمية العالمية.

وكما نوقش في الفصل الخاص بميانمار، يقدم العمل الإنساني النسوي يقدم نهجاً أكثر شمولية لهذا القطاع، موفراً بديلاً حقيقياً لتحدي القمع السام والأبوي الذي غالباً ما يتعرض له الناس في العديد من البلدان المتضررة من الأزمات. ويقدم العمل الإنساني النسوي نهجاً تقاطعية تتجاوز قيود أطر العمل الإنساني التقليدية لتقدم شيئاً يحدث تغييراً تحويلياً. من خلال غرس نهج يركز على الرعاية ويسعى أيضاً إلى تحقيق العدالة والإنصاف، يضع هذا الإطار احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة في المقام الأول ضمن عملية صنع القرار والتخطيط. وبالمثل، فإن مفهوم الصمود الفلسطيني باعتباره إصراراً جماعياً نشطاً على البقاء والحفاظ على الحياة ومقاومة المحو، ومفهوم النفير السوداني الذي يؤكد على التضامن المجتمعي والمساعدة المتبادلة، يشكلان عنصراً أساسياً للوجود والإنسانية والتحرر في مواجهة القمع والعنف الشديد.

تساعد المبادئ النسوية، بوصفها مقاومة للتسلسلات الهرمية الاستعمارية الضارة، في تجاوز الهيمنة الغربية التقليدية على الممارسات التقليدية للعمل الإنساني وتقديم المساعدة والاستمرار في تقديم الخدمات للأشخاص المحتاجين بنزاهة. بالاعتماد على المبادئ النسوية وزيادة التمويل للجهات الفاعلة النسوية في مجال العمل الإنساني والبرامج الإنسانية النسوية، يحظى قطاع العمل الإنساني وقطاع المساعدة الأوسع نطاقاً بفرصة كبيرة لدمج الممارسات التي أثبتت نجاحها الهائل بالفعل، ومعالجة الأسباب الجذرية المستمرة للأزمات التي نوقشت في هذا التقرير. ويتجلى ذلك بوضوح في السودان؛ حيث لا تقتصر غرف الاستجابة للطوارئ وجهود المساعدة المتبادلة الأوسع على تلبية الاحتياجات الإنسانية فحسب، بل تعمل أيضاً على إعادة بناء النسيج الاجتماعي للبلاد من خلال نهج شامل للمجتمع بأكمله. يتطلب الأمر أيضاً معالجة المشكلة الكبيرة والواضحة التي يتجاهلها الجميع، وهي الرأسمالية الافتراضية، كتلك التي تمارسها الإمارات العربية المتحدة وغيرها، لزيادة احتمالية تحقق السلام والعدالة.

يتمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه العمل الإنساني في ما إذا كانت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ستواصل التكيف مع الأنظمة التي تنتج الأزمات أم أنها ستصطف بشكل أوضح مع النضالات من أجل العدالة والكرامة والتحرر الجماعي. وهذا لا يعني أن يكون العمل الإنساني متحيز سياسياً، بل يعني ضمان وجود نظام قادر على تلبية الاحتياجات الملحة إلى جانب توفير الدعم للأشخاص الذين يسعون إلى التحرر، بدلاً من ميل القطاع نحو التكنوقراطية وتجريد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي. غالباً ما يقدم قطاع العمل الإنساني الرسمي نفسه على أنه ملتزم بالمبادئ ومحيد، ومع ذلك فهو يعمل طوال الوقت في بيئات شديدة الخطورة تتطلب التعامل مع مواقف غامضة أو غير واضحة المعالم. لا تقترح هذه الورقة البحثية أن هناك حلولاً واضحة وسهلة، أو طريقة «صحيحة» واحدة فقط؛ فالمعضلات التي تنشأ لها عواقب حقيقية للغاية تعني الحياة أو الموت بالنسبة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والمجتمعات المحلية.

تمثل فلسطين أحد أصعب الاختبارات، كمثال على ما هو على المحك بالنسبة لمنظومة العمل الإنساني على مستوى العالم. غزة هي نقطة الصفر: حقل اختبار للأسلحة، وشركات وتقنيات المراقبة، وعسكرة العمل الإنساني، ولكنها في الوقت نفسه حقل اختبار للتطبيع السياسي مع الفئات الجماعية والتآكل المنهجي للقانون الدولي الإنساني. فلسطين ليست حالة شاذة، بل هي انعكاس للوحشية غير الخاضعة للمساءلة ضد المدنيين بمساعدة التواطؤ الدولي، لا سيما من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا. ومع ذلك، يواصل الفلسطينيون مقاومة المحو، ويمكن لمنظومة العمل الإنساني الدولية أن تضطلع بدور محوري من خلال التضامن الفعال والعمل الجماعي القائم على المبادئ في مواجهة جهود التقسيم. وفي سياق قوى القمع الشديدة في فلسطين وفي ميانمار والسودان، لا يمكن فصل التحرر عن العمل الإنساني. لذا يتوجب على منظومة المساعدات التكيف مع هذا الواقع.

6 التوصيات

6.1 لجميع الجهات الفاعلة الإنسانية والجهات ذات الصلة

- يجب تبني العمل الجماعي كإستراتيجية أساسية؛ عندما تتفاوض الجهات الفاعلة بشكل فردي مع الأطراف التي تقيد وصول المساعدات الإنسانية، فإن هذه القيود تتفاقم. على النقيض من ذلك، كان الرفض الجماعي لعملية التسجيل التي اشترطتها إسرائيل، والمناصرة المشتركة خلال المجاعة في غزة، والمعارضة القطاعية الشاملة لمؤسسة غزة الإنسانية أشياء فعاليتها. ليس الاتساع هو الهدف دائماً؛ فالتحالفات الأصغر أكثر فعالية في بعض الأحيان من أي إجماع واسع النطاق قد يضعف الطموح.
- يجب أن يصبح العمل الجماعي والتضامن ممارسات معيارية لا استثنائية؛ نظراً لفعاليتها المثبتة في مواجهة العنف ومحاولات تقييد العمل الإنساني ومساحته. يتطلب ذلك بناء تحالفات داخلية وخارجية بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك إقامة شراكات مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان ووسائل الإعلام والقطاعات الأخرى ذات الصلة من أجل توفير بيئة مواتية للتحرر. وتشمل الأمثلة على ذلك توثيق العاملين في المجال الإنساني لانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الأدلة عليها ودعم التحقيقات ذات الصلة.
- ينبغي تبني التفكير النقدي لتحديد المسارات اللازمة لتجنب المشاركة في الترمويه الإنساني والمساهمة بأي شكل من الأشكال في أنظمة الاستغلال والقمع. ويجب على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تجنب إضفاء الشرعية على الأنظمة والجهات الفاعلة التي تُمكن من السيطرة القسرية، بما في ذلك هياكل التنسيق والشراكات مع القطاع الخاص التي ترتبط بنى المراقبة أو الاستهداف أو الحصار. عندما تكون المشاركة في مثل هذه الحالات لا مفر منها، يجب فرض ضمانات صارمة لمنع استغلال العمليات والسيطرة عليها، وذلك بالتزامن مع بذل جهود كبيرة للمناصرة الخاصة والعامة.
- ينبغي دمج المبادئ النسوية للرعاية والعدالة والمساواة في أطر العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، مع ضمان توفير التمويل المناسب لدعم وتعزيز العمل التقاطعي الحالي الذي تضطلع به إلى حد كبير النساء المستجيبات في الخطوط الأمامية. وتشمل الأمثلة على ذلك تعزيز المساحة المتاحة للنساء، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، للتأثير بشكل هادف على تصميم البرامج الإنسانية وعملياتها، بدءاً من خطط الاستجابة الإنسانية السنوية وصولاً إلى المبادرات على مستوى المجتمع المحلي.
- يجب معالجة العنصرية الهيكلية والمؤسسية والرأسمالية الأبوية ضمن منظومة العمل الإنساني. ويعني هذا معالجة الطرق التي قد تؤدي بها آليات التنسيق واتفاقات الشراكة ومعاملة الموظفين، على سبيل المثال، إلى تكرار التسلسلات الهرمية العنصرية القمعية، وإسكات الفئات المضطهدة، وتهميش الرعاية.

6.2 للجهات الفاعلة الدولية

6.2.1 إعادة توجيه العمل الإنساني نحو الأسباب الهيكلية للأزمات، لا الأعراض

ينبغي على الجهات الفاعلة الدولية أن تتحول من الاستجابات التكنوقراطية إلى نُهج تتفاعل بشكل صريح مع الاقتصاد السياسي للأزمات، لا سيما ديناميات القمع والتحرر. وهذا يتطلب الاعتراف بدور الإرث الاستعماري، والاقتصادات السياسية الاستخراجية، والتدفقات المالية غير المشروعة، واقتصادات النزاع (مثل، المعادن في ميانمار، والذهب في السودان، وديناميات حظر الإمدادات/الاحتلال في فلسطين) والعمل بناءً على هذا الفهم. وينبغي أن يتجنب العمل الإنساني تعزيز الأنظمة التي تديم الضرر وأن تعطي الأولوية بدلاً من ذلك للإستراتيجيات التي تتحدى هذه الهياكل أو على الأقل لا ترسخها. بينما يُعد التعامل مع المواقف الغامضة أو غير واضحة المعالم أمر لا مفر منه في بيئات النزاع، يجب أن تكون التنازلات واعية ومحدودة بضوابط. ويُظهر ما يحدث في فلسطين وميانمار كيف يمكن أن تؤدي التنازلات المفرطة إلى نتائج عكسية وانكماشات عميقة في الحيز الإنساني.

6.2.2 الاستفادة من القرب السياسي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات

بالنسبة للموظفين الموجودين في العواصم التي تُورد حكوماتها الأسلحة لمرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أو توفر لهم الغطاء الدبلوماسي، أو لديها نفوذ عليهم، فإن عليهم التزام باستخدام هذا القرب لمعالجة الأسباب الجذرية للقمع. على سبيل المثال، عن طريق المناصرة العامة والخاصة المستمرة بشأن قضايا مثل تدفق الأسلحة ومحاسبة الجناة. والحياد وعدم التحيز ليسا مبررين للصمت، كما أوضح أحد المشاركين في المقابلات من العاملين في المجال الإنساني: «الحياد وعدم التحيز يمكننا من التعبير بوضوح واستمرارية، بينما الصمت يحرماننا من هذه الإمكانية».

6.2.3 يجب تحويل العلاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي نحو نماذج شراكة قائمة على التضامن ومناهضة الاستعمار

يتعين على الجهات الفاعلة الدولية تجاوز التوطين كآلية لإيصال المساعدات الإنسانية التي قد تجرد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي، وبدلاً من ذلك، عليها العمل بالتضامن مع المجتمع المدني وشبكات المساعدة المتبادلة التي تقودها المجتمعات المحلية والتي غالباً ما تكون منخرطة في العمل السياسي. ويشمل هذا ما يلي:

- إزالة هياكل الحواجز التي تشجع أو تفرض تحريد الأزمات الإنسانية من طابعها السياسي، بما في ذلك التسجيل الرسمي والبيروقراطية، أو على الأقل تقليلها.
- توفير تمويل مرن وميسر وواع سياسياً.
- خفض أعباء الامتثال والإبلاغ التي قد تعرض الجهات الفاعلة المحلية للخطر.
- تقاسم المخاطر وتحملها بدلاً من نقلها إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، من المستويات التشغيلية إلى مستويات المناصرة، ولا سيما فيما يتعلق بالتحدث علناً ضد الظلم.
- مواءمة الأساليب التشغيلية مع المبادئ المحلية، مثل الصمود، والنفير، والقيادة النسوية.

6.2.4 إعادة النظر في المبادئ الإنسانية والسلوكيات المؤسسية لتجنب التفسيرات التي تؤدي إلى «الحياد كتواطؤ»

يجب ضمان ألا يتسبب الفهم المؤسسي وتطبيق المبادئ الإنسانية في إخفاء علاقات القوة أو تمكين الضرر. وتشمل الأمثلة على كيفية تحقيق ذلك ما يلي:

- إعادة النظر باستمرار في التعامل مع الدول والجهات المسلحة المتورطة في أعمال العنف وقمع المدنيين؛ فالحياد والاستقلال لا يعنيان الصمت، ولا يعنيان تحنب جهات المقاومة التي تحظى بالدعم الشعبي والشرعية، كما هو الحال في ميانمار.
- مقاومة الشراكات أو الأنظمة التي تستغل المساعدات لأغراض السيطرة أو الإقصاء أو التبرج أو اكتساب الشرعية، خاصة عندما تكون جزءاً من «التمويه الإنساني».
- إنهاء الشراكات مع كيانات القطاع الخاص ذات الأنشطة المشبوهة أو الضارة، مثل شراكة برنامج الأغذية العالمي مع شركة بالانثير.

6.2.5 حماية الحيز الإنساني المستقل ومقاومة إعادة هيكلة المساعدات بهدف استبعاد الجهات الفاعلة ذات المبدئية والحاسمة

- يجب على الجهات الفاعلة الدولية إعطاء الأولوية للدفاع عن الوجود الإنساني المستقل، والشفافية، وحماية المجتمع المدني والمستحيين في الخطوط الأمامية. يشمل ذلك مقاومة الأطر التنظيمية التي تستبعد الجهات الفاعلة المبدئية، أو تُسكت توثيق الانتهاكات، أو تعيد تشكيل إيصال المساعدات الإنسانية لتتماشى مع الاحتلال أو غيره من أشكال القمع.

يمكن للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بل وينبغي لها، أن تعمل كشريك في النظام الأوسع لحقوق الإنسان/العدالة (من خلال التعاون الهادف والقائم على المبادئ مع الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، والجهات القانونية، والصحفيين)، ومع ذلك لا ينبغي أن يصبح الوجود الإنساني بديلاً عن الوجود الأوسع لهذه الجهات الفاعلة الضرورية للمساءلة، كما أن المناصرة من أجل استمرار وجودها وحيزها أمر ضروري. بالنظر إلى الفئات وأشكال الظلم الموضحة في هذا التقرير والتي تحدث في جميع أنحاء العالم، فإن وجود عمل إنساني أفضل وأكثر ترابطاً ليس أمراً مفضلاً فحسب، بل بالغ الأهمية أيضاً نظراً لعمق التحديات التي نواجهها.

قائمة المراجع

- Ahmed, B.** (2026) *Humanitarian reform has arrived: community-led responses in Sudan and the blueprint for a new humanitarian architecture*. Brighton: University of Sussex.
- Al-Haq** (2024) 'Intentionally hampering the humanitarian aid process: another act in Israel's ongoing genocide in Gaza'. Al-Haq, 4 September (www.alhaq.org/advocacy/23821.html).
- Al-Haq** (2025) 'Al-Haq condemns Israel's illegal clampdown on humanitarian organisations as continuing acts of genocide'. Al-Haq, 31 December (www.alhaq.org/advocacy/27219.html).
- Al-Haq, PCHR and Al-Mezan** (2025) 'Al-Haq, PCHR, and Al-Mezan condemn US sanctions and call for global solidarity to end the genocide in Gaza and the oppression of Palestinians'. Al-Haq, 5 September (www.alhaq.org/advocacy/26662.html).
- Al Jazeera** (2025) 'Israel to block dozens of aid groups working in war-battered Gaza'. *Al Jazeera*, 30 December (www.aljazeera.com/news/2025/12/30/israel-says-it-will-halt-operations-of-several-ngos-in-gaza).
- Al Jazeera** (2026a) 'Global hunger report warns of rising malnutrition and famine risks'. *Al Jazeera*, 24 April (www.aljazeera.com/news/2026/4/24/global-hunger-report-warns-of-rising-malnutrition-and-famine-risks).
- Al Jazeera** (2026b) 'UK convicts four Palestine Action activists over break-in at Israeli firm'. *Al Jazeera*, 5 May (www.aljazeera.com/news/2026/5/5/uk-convicts-four-palestine-action-activists-over-break-in-at-israeli-firm).
- Al-Karib, H.** (2026) 'I will never forget the teacher who negotiated to be gang-raped instead of her daughter. These war crimes against women must be addressed'. *The Guardian*, 2 June (www.theguardian.com/global-development/2026/jun/02/sudan-rape-torture-rsf-saf-war-crimes-against-women).
- Al-Shabaka** (2025) 'US sanctions: criminalizing Palestinian and global justice work'. New York: Al-Shabaka – The Palestinian Policy Network (<https://al-shabaka.org/briefs/us-sanctions-criminalizing-palestinian-and-global-justice-work/>).
- Alarabed, W.** (2025) 'Education in a time of genocide: scholasticide and the duty of humanitarians'. Humanitarian Practice Network, 18 September (<https://odihpn.org/en/publication/education-in-a-time-of-genocide-scholasticide-and-the-duty-of-humanitarians/>).
- Albanese, F.** (2025) *From economy of occupation to economy of genocide*. A/HRC/59/23. Geneva: United Nations (www.un.org/unispal/document/a-hrc-59-23-from-economy-of-occupation-to-economy-of-genocide-report-special-rapporteur-francesca-albanese-palestine-2025/).
- Amer, R. and Marsi, D.** (2024) "'He was nameless": orphaned children lose family identity in Gaza'. *Al Jazeera*, 15 February (www.aljazeera.com/features/2024/2/15/he-was-nameless-orphaned-children-lose-family-identity-in-gaza).
- Amin, S.** (1976) *Unequal development: an essay on the social formations of peripheral capitalism*. Hassocks: John Spiers.
- Amin, S.** (1990) *Delinking: towards a polycentric world*. London: Zed Books.

- Amnesty International** (2022a) *The social atrocity: Meta and the right to remedy for the Rohingya*. London: Amnesty International (www.amnesty.org/en/documents/ASA16/5933/2022/en/).
- Amnesty International** (2022b) 'Deadly cargo: The supply chain that fuels war crimes in Myanmar'. Amnesty International (www.amnesty.org/en/latest/research/2022/11/myanmar-the-supply-chain-fueling-war-crimes/).
- Amnesty International** (2025) 'Israel: release conscientious objector'. Amnesty International (www.amnesty.org/en/documents/mde15/o354/2025/en/).
- Amnesty International** (2026) 'Myanmar: Jet fuel used in deadly air strikes flowing in on 'ghost ships' with suspected links to Iran'. Amnesty International, 25 January (www.amnesty.org/en/latest/news/2026/01/myanmar-jet-fuel-used-in-deadly-air-strikes-flowing-in-on-ghost-ships-with-suspected-links-to-iran/).
- Assali, H. and Garbett, L.** (2024) 'Maintaining the social fabric: mutual aid in Gaza' *Jerusalem Quarterly* 100: 66–75 (<https://doi.org/10.70190/jq.1100.p66>).
- Bagree, S.** (2026) *Trading hunger: how illicit financial flows can help to overcome child nutrition*. Result UK, 7 April (<https://results.org.uk/2026/04/07/press-release-trading-hunger-report/>).
- Barter, D. and Fouad, L.** (2024) 'As international justice fails, solidarity must prevail'. *The Diplomat*, 6 June (<https://thediplomat.com/2024/06/as-international-justice-fails-solidarity-must-prevail>).
- Barter, D. and Hpauna, B.L.** (2025) 'Claiming the commons: water governance as resistance in Myanmar' *TRaNS: Trans-Regional and National Studies of Southeast Asia* 13(2): 198–223 (<https://doi.org/10.1017/trn.2025.10009>).
- Bedard, H.** (2026) 'Israel passes mandatory death penalty for Palestinians convicted of terrorism, flouting international law and drawing widespread condemnation'. Death Penalty Information Center, 6 April (<https://deathpenaltyinfo.org/israel-passes-mandatory-death-penalty-for-palestinians-convicted-of-terrorism-flouting-international-law-and-drawing-widespread-condemnation>).
- Brenner, D. and Han, E.** (2022) 'Forgotten conflicts: producing knowledge and ignorance in security studies' *Journal of Global Security Studies* 7(1) (<https://doi.org/10.1093/jogss/ogabo22>).
- Bryant, J., Kamal, A., Baguios, A. et al.** (2025) *Why nations succeed: the state, civil society and crisis response in Southeast Asia and beyond*. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/why-nations-succeed-the-state-civil-society-and-crisis-response-in-southeast-asia-and-beyond/>).
- Business and Human Rights Centre** (2024) 'Palantir allegedly enables Israel's AI targeting in Gaza, raising concerns over war crimes'. Business and Human Rights Centre, 12 April (www.business-humanrights.org/en/latest-news/palantir-allegedly-enables-israels-ai-targeting-amid-israels-war-in-gaza-raising-concerns-over-war-crimes/).
- B'Tselem** (n.d.) 'Statistics on minors in custody'. Dataset (www.btselem.org/statistics/minors_in_custody).
- B'Tselem** (2025) 'Israel denying thousands of amputees in Gaza, including children, proper care'. B'Tselem, 9 July (www.btselem.org/20250709_israel_denying_thousands_of_amputees_in_gaza_including_children_proper_care).
- Callahan, M.** (2004) *Making enemies: war and state building in Burma*. Singapore: NUS Press.
- Center for Preventative Action** (2026) 'Civil war in Sudan'. Global Conflict Tracker dataset (www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/power-struggle-sudan).

- Certioraris** (2024) 'The UN's quiet betrayal: Palestinian staff who fled Gaza face job termination'. Certioraris, 11 November (<https://certioraris.com/2024/11/11/the-uns-quiet-betrayal-palestinian-staff-who-fled-gaza-face-job-termination/>).
- Chandra, U.** (2015) 'Rethinking subaltern resistance' *Journal of Contemporary Asia* 45(4): 563–573 (www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/00472336.2015.1048415).
- Conflict Insights Group** (2026) *Blood money: how UAE support and foreign mercenaries enabled the fall of El Fasher*. Conflict Insights Group (<https://static1.squarespace.com/static/6967365f36aacc18599406e8/t/69e7da4dad33435e658c982c/1776802495385/BloodMoneyCIG.pdf>).
- Conflict Sensitivity Facility** (2025) 'The role of nafeer and social networks in Sudan's humanitarian response: challenges for international humanitarian actors in adapting to local mechanisms'. Conflict Sensitivity Facility, 1 September (<https://csf-sudan.org/the-role-of-nafeer-and-social-networks-in-sudans-humanitarian-response-challenges-for-international-humanitarian-actors-in-adapting-to-local-mechanisms/>).
- Council of Foreign Relations** (2026) 'Civil war in Myanmar'. Global Conflict Tracker dataset (www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/rohingya-crisis-myanmar).
- Dangoor, N., Brown, E. and An-Pham, D.** (2026) 'A guide to the Gulf's trillions of dollars of sovereign wealth'. *The Wall Street Journal*, 3 April (www.wsj.com/finance/a-guide-to-the-gulfs-trillions-of-dollars-of-sovereign-wealth-c17b505e).
- Daniele, L., Perugini, N. and Albanese, F.** (2024) *Humanitarian camouflage: Israel rewrites the laws of war to legitimize genocide in Gaza*. Washington DC: Institute for Palestine Studies (www.palestine-studies.org/en/node/1656283).
- Décobert, A., Maung, P.P., Scott, A. and Wells, T.** (2025) 'Compliance and coloniality: aid bureaucracy and the failures of 'localisation' in Myanmar's complex emergency' *Disasters* 49(4): e70002 (<https://doi.org/10.1111/disa.70002>).
- Donnan, S.** (2015) 'IMF raises tempo in inequality debate'. *Financial Times*, 16 June (www.ft.com/content/cdb48b58-139a-11e5-aa7f-00144feabdco).
- DRC – Danish Refugee Council** (2025) 'World Humanitarian Day: the deadliest year for aid workers in Gaza'. DRC, 19 August (<https://drc.ngo/en/news/world-humanitarian-day-the-deadliest-year-for-aid-workers-in-gaza/>).
- Duffield, M.** (2001) *Global governance and the new wars: the merging of development and security*. London: Zed Books.
- Duffield, M. and Stockton, N.** (2023) 'How capitalism is destroying the Horn of Africa: sheep and the crises in Somalia and Sudan' *Review of African Political Economy* 1–12 (<https://doi.org/10.1080/03056244.2023.2264679>).
- Dupraz-Dobias, P.** (2025) 'Donor crisis prompts a rethink on rules of collaboration for humanitarian data partnerships'. Geneva Solutions (<https://genevasolutions.news/peace-humanitarian/donor-crisis-prompts-a-rethink-on-rules-of-collaboration-for-humanitarian-data-partnerships>).
- Epshtain, I.** (2025) 'Humanitarian access is not optional: ICJ 2025 verdict on Israel's obligations in Gaza and beyond'. LinkedIn, 25 October (www.linkedin.com/pulse/humanitarian-access-optional-icj-2025-verdict-israels-itay-epshtain-5cfmf).

- Erakat, N.** (2019) *Justice for some: law and the question of Palestine*. Stanford: Stanford University Press.
- Euro-Med Human Rights Monitor** (2024) *Hostages of Israeli revenge in the Gaza Strip: torture and inhumane treatment against Palestinian prisoners and detainees*. Geneva: Euro-Med Human Rights Monitor (<https://euromedmonitor.org/en/article/6351/>).
- Euro-Med Human Rights Monitor** (2025) 'Israel recruits local gangs and foreign mercenaries, turning aid distribution centres into mass slaughterhouse'. Euro-Med Human Rights Monitor, 10 June (<https://euromedmonitor.org/en/article/6755/Israel-recruits-local-gangs-and-foreign-mercenaries,-turning-aid-distribution-centres-into-mass-slaughterhouse>).
- Fanon, F.** (1961) *The wretched of the earth*. London: Penguin.
- FCDO – Foreign, Commonwealth and Development Office** (2026) 'UK boosts funding to local responders to help more than 1.8 million people in Sudan's humanitarian crisis'. UK FCDO, 15 April (www.gov.uk/government/news/uk-boosts-funding-to-local-responders-to-help-more-than-18-million-people-in-sudans-humanitarian-crisis).
- Feminist Alchemy** (2024) *A blueprint for feminist crisis response*. San Francisco: Global Fund for Women (www.globalfundforwomen.org/feministalchemy/).
- Feminist Humanitarian Network** (n.d.) *Strategy 2020–2025*. Feminist Humanitarian Network (<https://static1.squarespace.com/static/6072068ad84bdb774791b965/t/649c0c77acd9ea5a19b14b8c/1687948411246/FHN+Strategy+2023+%281%29.pdf>).
- Ferguson, J.** (1994) 'Anti-politics machine: Development, depoliticization, and bureaucratic power in Lesotho'. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Fink, C.** (2001) 'Living silence in Burma: surviving under military rule'. London: Zed Books.
- Fishbein, E. and Nu Nu Lusan, Vahpual** (2021) 'What is the Myanmar military's "four cuts" strategy?' *Al Jazeera*, 5 July (www.aljazeera.com/news/2021/7/5/what-is-the-myanmar-militarys-four-cuts-strategy).
- Fishbein, E. and Naw, J.** (2025) 'In Myanmar, illicit rare earth mining is taking a heavy toll'. *Yale E360*, 20 November (<https://e360.yale.edu/features/myanmar-rare-earth-mining>).
- Fletcher, E.R.** (2026) 'UN agencies, aid groups protest Israel's move to bar many NGOs from Gaza as winter exacerbates dire conditions'. *Health Policy Watch*, 6 January (<https://healthpolicy-watch.news/un-agencies-aid-groups-protest-israels-move-to-bar-many-ngos-from-gaza-as-winter-exacerbates-dire-conditions/>).
- Fortify Rights** (2018) *'They block everything': avoidable deprivations in humanitarian aid to ethnic civilians displaced by war in Kachin State, Myanmar*. Bangkok: Fortify Rights (www.fortifyrights.org/mya-inv-rep-2018-08-30/).
- Freire, P.** (1970) *Pedagogy of the oppressed*. New York: The Continuum International Publishing Group.
- Galeano, E.** (2009) *Open veins of Latin America: five centuries of the pillage of a continent*. London: Serpent's Tail.
- Gavin, M.** (2024) 'Washington's mixed messages on fueling war in Sudan'. Council on Foreign Relations, 26 September (www.cfr.org/articles/washingtons-mixed-messages-fueling-war-sudan).
- Gaza Health Cluster** (2024) 'Gaza Sub-national Bi-Weekly Report, 21 May. Geneva: World Health Organization (<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-sub-national-bi-weekly-reportfebruary-gaza-health-cluster-partners-bi-weekly-update-21-may-2024>).

- Global Financial Integrity** (2026) *Trade-related illicit financial flows in Africa*. Washington DC: Global Financial Integrity (<https://gfintegrity.org/report/trade-related-illicit-financial-flows-in-africa-2013-2022/>).
- Global Sumud Flotilla** (2026) 'Global Sumud Flotilla homepage'. Webpage (<https://globalsumudflotilla.org>).
- Global Witness** (2015) *Jade: Myanmar's 'big state secret'*. London: Global Witness (<https://globalwitness.org/en/campaigns/oil-gas-and-mining/jade-myanmars-big-state-secret/>).
- Global Witness** (2021) *Jade and conflict: Myanmar's vicious circle*. London: Global Witness (<https://globalwitness.org/en/campaigns/conflict-resources/jade-and-conflict-myanmars-vicious-circle/>).
- Goldenberg, T.** (2024) 'Israeli rhetoric against Palestinians central to South Africa's case'. *Associated Press*, 18 January (<https://apnews.com/article/israel-hamas-war-south-africa-genocide-case-icj>).
- Halasa, M. and Elgrably, J.** (eds) (2025) *Sumud: a new Palestinian reader*. Seven Stories.
- Hammouri, S.** (2026) 'Reckoning with the paradox of regulating the arms industry: the context of Palestine' *Business and Human Rights Journal* 11(1): 95–102 (https://ideas.repec.org/a/cup/buhurj/v11y2026i1p95-102_6.html).
- Hamouchène, H.** (2024) 'Global climate justice and Palestinian liberation.' *Global Dialogue*, 21 November (<https://globaldialogue.isa-sociology.org/articles/global-climate-justice-and-palestinian-liberation>).
- Hanieh, A.** (2013) *Lineages of revolt: issues of contemporary capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books.
- Hartelius, J., Elmaki, M. and Kelly, M.** (2026) 'What Sudanese crisis response leaders want the international humanitarian system to know'. Burwood: Centre for Humanitarian Leadership (www.centreforhumanitarianleadership.org/research/publications/sudanese-crisis-response-leaders-humanitarian-system/).
- Holland, S. and Maccioni, F.** (2025) 'UAE commits to \$1.4 trillion US investment, White House says'. *Reuters*, 21 March (www.reuters.com/world/after-trump-meeting-uae-commits-10-year-14-trillion-investment-framework-us-2025-03-21/).
- HRW – Human Rights Watch** (2023) 'Myanmar: junta blocks lifesaving cyclone aid'. HRW, 20 June (www.hrw.org/news/2023/06/20/myanmar-junta-blocks-lifesaving-cyclone-aid).
- HRW** (2024a) *World Report 2024: Israel and Palestine*. New York: HRW (www.hrw.org/world-report/2024/country-chapters/israel-and-palestine).
- HRW** (2024b) *Extermination and acts of genocide: Israel deliberately depriving Palestinians in Gaza of water*. New York: HRW (www.hrw.org/report/2024/12/19/extermination-and-acts-genocide/israel-deliberately-depriving-palestinians-gaza).
- HRW** (2024c) *Gaza: Israel flouts world court orders*. HRW, 7 May (www.hrw.org/news/2024/05/07/gaza-israel-flouts-world-court-orders).
- ICJ – International Court of Justice** (2024) *Advisory opinion on the legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the Occupied Palestinian Territory*. The Hague: ICJ (www.icj-cij.org/en/advisory-opinion/requests/174).

- INSO – International NGO Safety Organisation** (2025) ‘Weaponisation of aid and mounting violations of IHL continue to drive risks for aid workers in Palestine’. INSO, 22 May (<https://ngosafety.org/latest/mounting-violations-of-ihl-continue-to-drive-risks-for-aid-workers-in-palestine/>).
- IPC** (n.d.) ‘Sudan: acute food insecurity situation for February–May 2026 and projections for June–September 2026 and for October 2026–January 2027’. IPC (www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1163315/).
- Joint Statement** (2025) ‘Gaza: starvation or gunfire – this is not a humanitarian response’ (<https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/gaza-starvation-or-gunfire-not-humanitarian-response-o>).
- Junli, L.** (2026) *The rise of mutual aid: rethinking humanitarian frameworks and transforming humanitarian practice*. Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies (<https://rsis.edu.sg/rsis-publication/idss/ip26007-the-rise-of-mutual-aid-rethinking-humanitarian-frameworks-and-transforming-humanitarian-practice/>).
- Kamal, A.** (2023) ‘Beyond the “egosity”’: a case for locally led humanitarian resistance’. *The Humanitarian Leader*. Burwood: Centre for Humanitarian Leadership (<https://doi.org/10.21153/thl2023art1907>).
- Kamal, D. and Benowitz, D.** (2022) ‘Supporting the people of Myanmar: it’s about political will’. Humanitarian Practice Network, 19 October (<https://odihpn.org/en/publication/supporting-the-people-of-myanmar-its-about-political-will/>).
- Khalidi, R.** (2020) *The hundred years’ war on Palestine: a history of settler colonialism and resistance, 1917–2017*. New York: Metropolitan Books.
- Khalidi, B. and Issa, Z.** (2026) ‘Solidarity and the Palestinian struggle’ in K.A. Gerster and M. Muna (eds) *Palestine insights: critical interventions*. Jerusalem and Ramallah: The Educational Bookshop and Rosa Luxemburg Stiftung (www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2026/03/Palestine-Insights-Critical-Interventions.pdf).
- Krieg, A.** (2025) ‘How Abu Dhabi built an axis of secessionists across the region’. *Middle East Eye*, 28 March (www.middleeasteye.net/big-story/abu-dhabi-built-axis-secessionists-across-region-how).
- Lamb, V., Décobert, A., Htwe, P.P.T. and Bright, S.J.** (2026) “‘We need solidarity”: reflections on building and troubling solidarity in research ethics in Myanmar’ *Asia Pacific Viewpoint* 1–13 (<https://doi.org/10.1111/apv.70045>).
- Left, S.** (2025) ‘Humanitarian funding cuts threaten women’s rights: what’s at stake and how to help’. UN Women, 13 May (www.unwomen.org/en/articles/explainer/humanitarian-funding-cuts-threaten-womens-rights-whats-at-stake-and-how-to-help).
- Lewis, A.** (2023) ‘Sudan’s conflict: who’s backing the rival commanders?’ *Reuters*, 3 May (www.reuters.com/world/africa/sudans-conflict-whos-backing-rival-commanders-2023-05-03/).
- Liberty** (2025) ‘Liberty and Amnesty UK to intervene in judicial review of Palestine Action proscription’. Liberty, 5 September (www.libertyhumanrights.org.uk/issue/liberty-and-amnesty-uk-to-intervene-in-judicial-review-of-palestine-action-proscription/).
- Local to Global Protection** (n.d.) ‘Mutual aid’. Webpage (www.local2global.info/mutual-aid/).

- Loong, S.** (2025) 'Volunteering while researching conflict and violence: reflections on listening, solidarity, and decoloniality in Myanmar's borderlands' *Asia Pacific Viewpoint* 1–11 (<https://doi.org/10.1111/apv.70030>).
- Mada Masr** (2025) 'Kings of famine'. Mada Masr, 11 December (www.madamasr.com/en/2025/12/11/feature/politics/kings-of-famine/).
- Mahmoud, H.** (2026) 'Israel hinders repair of damaged water infra deepening Gaza's health crisis'. *Al Jazeera*, 26 March (www.aljazeera.com/features/2026/3/26/israel-hinders-repair-of-damaged-water-infra-deepening-gazas-health-crisis).
- Maitland, A., Taneja, A., Kamande, A. et al.** (2026) *Resisting the rule of the rich: defending freedom against billionaire power*. Oxford: Oxfam International (www.oxfam.org/en/research/resisting-rule-rich).
- Mason, T.** (2024) 'A carriage on the runaway train: aid complicity and resistance'. *Medium*, 12 December (<https://tina-mason.medium.com/a-carriage-on-the-runaway-train-aid-complicity-and-resistance-9ecoab3c2461>).
- Maung, M.** (2023) 'My homeland is being ruled by terror. The world must pay attention'. *The Nation*, 16 August (www.thenation.com/article/world/myanmar-military-abuses/).
- Maung, M., Mazzilli, C. and Daigle, M.** (2025) *How women lead: women-led organisations as humanitarian crisis responders*. HPG working paper. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/how-women-lead-women-led-organisations-as-humanitarian-crisis-responders/>).
- Mazzilli, C., Maung, M. and Daigle, M.** (2025) *Breaking down the barriers to women-led responses amidst the humanitarian reset*. HPG working paper. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/breaking-down-the-barriers-to-women-led-responses-amidst-the-humanitarian-reset/>).
- McKernan, B. and Ellis-Petersen, H.** (2025) 'Israel ends mention of humanitarian zones as Gaza war grinds on'. *The Guardian*, 22 April (www.theguardian.com/world/2025/apr/22/israel-ends-mention-of-humanitarian-zones-as-gaza-war-grinds-on).
- Miolene, E.** (2026) 'Money matters: what's behind the US \$1.8 billion OCHA pledge'. *Devex*, 17 May (www.devex.com/news/money-matters-what-s-behind-the-us-1-8-billion-ocha-pledge-112509).
- Mishra, V.** (2025) 'World Court begins hearing Sudan's case accusing United Arab Emirates of "complicity in genocide"'. *UN News*, 10 April (<https://news.un.org/en/story/2025/04/1162066>).
- Moallin, Z., Fouad, L. and Barter, D.** (2025) *A humanitarian trap? Navigating neutrality, relief and rights in Ethiopia, Myanmar, Syria and Guatemala*. HPG working paper. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/a-humanitarian-trap-navigating-neutrality-relief-and-rights-in-ethiopia-myanmar-syria-and-guatemala/>).
- Moallin, Z., Issak, K.D. and Barter, D.** (2026) *Governing inequality: Kenya's state, aid politics and perpetual humanitarian crisis*. HPG working paper. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/a-humanitarian-trap-navigating-neutrality-relief-and-rights-in-ethiopia-myanmar-syria-and-guatemala/>).
- Mohamed, S. and Barter, D.** (2026) *Somali systems: from aid-centred to state-led crisis response*. HPG working paper. London: ODI (<https://odi.org/en/publications/somali-systems-from-aid-centred-to-state-led-crisis-response/>).

- MSF – Médecins Sans Frontières** (2025) 'Gaza: Israel threatens to ban major aid organisations as starvation deepens'. MSF, 14 August (www.msf.org/gaza-israel-threatens-ban-major-aid-organisations-starvation-deepens).
- MSF** (2026) 'Israel uses water as a weapon of collective punishment against Palestinians in Gaza'. Press release, 28 April (www.msf.org/israel-uses-water-weapon-collective-punishment-against-palestinians-gaza).
- Nabulsi, J.** (2024) "'To stop the earthquake": Palestine and the settler colonial logic of fragmentation'. *Antipode: A Radical Journal of Geography* 56(1): 187–205 (<https://doi.org/10.1111/anti.12980>).
- Naw, S., Barter, D. and Naw, M.** (2025) *Making Myanmar: humanitarianism amid revolutionary state-building*. HPG working paper. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/making-myanmar-humanitarianism-amid-revolutionary-state-building/>).
- Newman, M.** (2024) 'Thiel's Palantir, Israel agree strategic partnership for battle tech'. Bloomberg, 12 January (www.bloomberg.com/news/articles/2024-01-12/palantir-israel-agree-to-strategic-partnership-for-battle-tech).
- Nicols, M. and Farge, E.** (2025) 'What is the new US-backed Gaza aid plan and why doesn't the UN like it?' Reuters, 10 June (www.reuters.com/world/middle-east/new-us-backed-gaza-aid-plan-why-un-doesnt-like-it-2025-05-20/).
- Noe, N.** (2025) *Accelerating localization: a roadmap for the sudan humanitarian fund*. Washington DC: Refugees International (www.refugeesinternational.org/reports-briefs/accelerating-localization-a-roadmap-for-the-sudan-humanitarian-fund/).
- NRC – Norwegian Refugee Council** (2026) '53 International NGOs warn Israel's registration measures will impede critical humanitarian action'. Press release, 2 January (www.nrc.no/news/2026/53-international-ngos-warn-israels-recent-registration-measures-will-impede-critical-humanitarian-action).
- OCHA – Office for the Coordination of Humanitarian Affairs** (n.d.) 'Myanmar'. Webpage (www.unocha.org/myanmar).
- OCHA** (2025) 'The humanitarian reset (10 March 2025)'. OCHA, 10 March (www.unocha.org/news/humanitarian-reset-10-march-2025).
- OCHA** (2026a) *Occupied Palestinian Territory*. Geneva/New York: UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (www.unocha.org/occupied-palestinian-territory).
- OCHA** (2026b) *Sudan humanitarian needs and response plan 2026*. Geneva: OCHA (<https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-and-response-plan-2026-april-2026-enar>).
- O'Connell, C.** (2023) *A struggle for rights and freedoms: the importance of civil society space*. Maynooth: Trócaire (www.trocaire.org/wp-content/uploads/2023/09/A-Struggle-for-Rights-and-Freedoms-The-Importance-of-Civil-Society-Space.pdf).
- OECD – Organisation for Economic Co-operation and Development** (2024) *ODA levels in 2022: preliminary data – detailed summary note*. DCD(2024)32. Paris: OECD ([https://one.oecd.org/document/DCD\(2024\)32/en/pdf](https://one.oecd.org/document/DCD(2024)32/en/pdf)).
- OHCHR** (2024a) 'UN experts deeply concerned over "scholasticide" in Gaza'. Press release, 18 April (www.ohchr.org/en/press-releases/2024/04/un-experts-deeply-concerned-over-scholasticide-gaza).

- OHCHR** (2024b) *Banking on the death trade: how banks and governments enable the military junta in Myanmar*. A/HRC/56/CRP.7 (www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session56/a-hrc-56-crp-7.pdf).
- OHCHR** (2025) 'UN experts appalled by relentless Israeli attacks on Gaza's healthcare system'. Geneva: OHCHR, August (www.ohchr.org/en/press-releases/2025/08/un-experts-appalled-relentless-israeli-attacks-gazas-healthcare-system).
- OHCHR** (2026a) *Domicide, conflict and reconstruction*. United Nations Human Rights (www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-housing/domicide-conflict-and-reconstruction).
- OHCHR** (2026b) "'Illegitimate elections yield illegitimate results': UN expert urges rejection of Myanmar junta's sham poll results". United Nations Human Rights (www.ohchr.org/en/press-releases/2026/01/illegitimate-elections-yield-illegitimate-results-un-expert-urges-rejection).
- Okebiorun, O.** (2026) 'War-torn Sudan sees gold revenues hit 113% as government urges foreign investors to mining industry'. *Business Insider Africa*, 29 April (<https://africa.businessinsider.com/local/markets/war-torn-sudan-sees-gold-revenues-hit-113-as-government-urges-foreign-investors-to/pmr7eps>).
- Oxfam** (2024) 'Oxfam seeks to intervene in judicial review of UK arms sales to Israel'. Press release, 13 June (www.oxfam.org.uk/media/press-releases/oxfam-seeks-to-intervene-in-judicial-review-of-uk-arms-sales-to-israel/).
- Oxfam** (2025a) 'Oxfam reaction to IPC report confirming famine in Gaza governorate'. Press release, 22 August (www.oxfam.org/en/press-releases/oxfam-reaction-ipc-report-confirming-famine-gaza-governorate).
- Oxfam** (2025b) 'Israel's new INGO registration measures are a grave threat to humanitarian operations and international law – 55 organisations say'. Press release, 6 May (www.oxfam.org/en/press-releases/israels-new-ingo-registration-measures-are-grave-threat-humanitarian-operations).
- Palestine Centre for Human Rights** (2025) 'Israeli occupation forces protect gangs looting humanitarian aid and target guards Securing it in Deir al-Balah'. Palestine Centre for Human Rights, 24 May (<https://pchrgaza.org/israeli-occupation-forces-protect-gangs-looting-humanitarian-aid-and-target-guards-securing-it-in-deir-al-balah/>).
- Palma, J.G.** (2008) 'De-industrialization, "premature" de-industrialization and the Dutch disease' in S.N. Durlauf and L.E. Blume (eds) *The new Palgrave dictionary of economics*. London: Palgrave Macmillan (https://doi.org/10.1007/978-1-349-58802-2_368).
- Pappé, I.** (2006) *The ethnic cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld Publications.
- Parker, B.** (2019) 'New UN deal with data mining firm Palantir raises protection concerns'. *The New Humanitarian*, 5 February (www.thenewhumanitarian.org/news/2019/02/05/un-palantir-deal-data-mining-protection-concerns-wfp).
- Pearson, M.** (forthcoming) *Global humanitarian assistance 2026*. London: ALNAP.
- Pearson, M., Girling-Morris, F. and Nelson-Pollard, S.** (2025) *Global humanitarian assistance 2025*. London: ALNAP (<https://alnapp.org/help-library/resources/global-humanitarian-assistance-gha-report-2025-e-report>).
- Perez, D.** (2025) 'Privatizing aid: the Gaza Humanitarian Foundation affair'. Blog, 4 June (www.ejiltalk.org/privatizing-aid-the-gaza-humanitarian-foundation-affair).
- Piketty, T.** (2014) *Capital in the twenty-first century*. Boston: Harvard University Press.

- PNGO – Palestinian NGO Network** (2024) 'PNGO warns of serious implications of the Israeli occupation's prevention of food aid entry to Gaza and northern Gaza Strip'. PNGO, 19 July (www.pngo.net/en/content/publications/458.html).
- PNGO** (2026) *Study on NGO interventions in the Gaza Strip and the challenges facing their work*. Ramallah: PNGO (<https://en.pngoportal.org/post/4038/>).
- Posada, A. and Ahimbisibwe, L.** (2025) *Supporting mutual aid: what the evidence tells us*. London: ALNAP (<https://alnapp.org/help-library/resources/supporting-mutual-aid-what-the-evidence-tells-us-pdf/>).
- Rapaport, N.** (2025) 'Netanyahu puts architect of GHF in centre overseeing Gaza aid and ceasefire'. *Middle East Eye*, 22 October (www.middleeasteye.net/news/netanyahu-puts-architect-ghf-centre-overseeing-gaza-aid-and-ceasefire).
- Ratcliffe, R.** (2023) 'Myanmar junta hit by western sanctions as 'silent strikes' mark coup anniversary'. *The Guardian*, 1 February (www.theguardian.com/world/2023/feb/01/myanmars-air-force-targeted-by-sanctions-two-years-on-from-military-coup-protest-strike).
- Renaissance Strategic Center** (2026) *Palestine at the center of regional war: expanding colonial annexation and political violence*. Renaissance Strategic Center, 10 May (<https://renaissancestrategiccenter.com/news/palestine-at-the-center-of-regional-war-expanding-colonial-annexation-and-political-violence/>).
- Riofrancos, T.** (2020) *Resource radicals: from petro-nationalism to post-extractivism in Ecuador*. Durham, NC: Duke University Press (www.dukeupress.edu/resource-radicals).
- Rodney, W.** (2018) *How Europe underdeveloped Africa*. London: Verso.
- Roi, L.** (2026) 'Kachin's contested landscapes'. Transnational Institute, 9 January (www.tni.org/en/article/kachins-contested-landscapes).
- Ruser, N.** (2025) 'Scamland Myanmar: how conflict and crime syndicates built a global fraud industry'. Australian Strategic Policy Institute, 8 September (www.aspi.org.au/report/scamland-myanmar-how-conflict-and-crime-syndicates-built-a-global-fraud-industry/).
- Seckin, B.** (2026) 'Italy hit by mass strike over rearmament and in solidarity with Gaza'. *Anadolu Ajansı*, 18 May (<https://mobil.aa.com.tr/en/europe/italy-hit-by-mass-strike-over-rearmament-and-in-solidarity-with-gaza/3941338>).
- Share Trust** (n.d.) *Passing the buck: the economics of localizing international aid*. Share Trust (<https://thesharetrust.org/passing-the-buck>).
- Shiva, V.** (2013) *Making peace with the earth*. London: Pluto Press.
- Slim, H.** (2022) *Humanitarian resistance: its ethical and operational importance*. Humanitarian Practice Network no. 87 (https://odihpn.org/content/uploads/2022/09/Humanitarian-resistance_NP_web.pdf).
- Slim, H.** (2023) 'How should we define and prioritise humanitarian need?' Oslo: Norweigna Centre for Humanitarian Studies (www.humanitarianstudies.no/resource/how-should-we-define-and-prioritise-humanitarian-need/).
- Smith, A., Shotter, J. and Jalabi, R.** (2026) 'Israel seizes 1,000 sq km under Benjamin Netanyahu's war strategy'. *Financial Times*, 18 May (www.ft.com/content/1c15fae2-8aaf-4e89-838b-8cdc1fa52858?syn-25a6b1a6=1).

- Soliman, A. and Baldo, S.** (2025) *Gold and the war in Sudan*. London: Chatham House (www.chathamhouse.org/2025/03/gold-and-war-sudan/summary).
- Sparks, R.** (2025) 'How Israel's new NGO registration rules seek to divide the international aid response'. *The New Humanitarian*, 25 August (www.thenewhumanitarian.org/analysis/2025/08/25/how-israel-new-ngo-registration-rules-divide-international-aid-response).
- Sparks, R.** (2026) 'Compliant aid: who are the Israel-approved NGOs scaling in Gaza?' *The New Humanitarian*, 11 February (www.thenewhumanitarian.org/investigations/2026/02/11/compliant-aid-who-are-israel-approved-ngos-scaling-gaza).
- Srinivasan, S.** (2021) *When peace kills politics: international intervention and violence in the Sudans*. London: Hurst.
- Stoddard, A., Breckenridge, M.-J., Czwarno, M. and Duque-Díez, M.** (2025) *Aid Worker Security Report 2025. Defenceless: Aid worker security amid the humanitarian funding collapse*. London: Humanitarian Outcomes (https://humanitarianoutcomes.org/AWSR_2025).
- Streeck, W.** (2024) *Taking back control? States and state systems after globalism*. London: Verso.
- Tartir, A.** (2021) 'Unwilling to change, determined to fail: donor aid in occupied Palestine in the aftermath of the Arab Uprisings'. Al-Shabaka: The Palestinian Policy Network (<https://al-shabaka.org/briefs/unwilling-to-change-determined-to-fail/>).
- Tartir, A., Wildeman, J. and Shaheen, S.** (2025) *Shrinking space for Palestinian civil society 2017–2022 and the war on Gaza*. Brussels: Broederlijk Delen (<https://broederlijkdelen.be/en/nieuws/studie-shrinking-space-for-palestinian-civil-society>).
- Times of Israel** (2025a) 'NYT: US-registered Gaza aid group is "brainchild" of Israelis, its funding is unclear'. *Times of Israel*, 25 May (www.timesofisrael.com/nyt-us-registered-gaza-aid-group-of-unclear-funding-the-brainchild-of-israelis).
- Times of Israel** (2025b) 'Report: Israel contributed NIS 700m to Gaza aid mechanism it claims not to fund'. *Times of Israel*, 5 June (www.timesofisrael.com/report-israel-contributed-nis-700m-to-gaza-aid-mechanism-it-claims-not-to-fund).
- Townsend, M.** (2025) 'Leaked UN experts report raises fresh concerns over UAE's role in Sudan war'. *The Guardian*, 14 April (www.theguardian.com/global-development/2025/apr/14/leaked-un-experts-report-raises-fresh-concerns-over-uaes-role-in-sudan-war).
- Townsend, M.** (2026) 'More than £1bn pledged for Sudan as humanitarian crisis deepens'. *The Guardian*, 15 April (www.theguardian.com/global-development/2026/apr/15/more-than-1bn-pledged-for-sudan-as-humanitarian-crisis-deepens).
- Tress, L.** (2023) 'Destroy Hamas, deradicalize the Palestinians: Netanyahu lays out preconditions for peace in WSJ Op-ed'. *Philadelphia Jewish Exponent* (www.jewishexponent.com/2023/11/02/destroy-hamas-deradicalize-the-palestinians-netanyahu-lays-out-preconditions-for-peace-in-wsj-op-ed/).
- Tricontinental** (2025) 'Despite everything: cultural resistance for a free Palestine'. Online dossier no. 94 (<https://thetricontinental.org/dossier-cultural-resistance-palestine/>).
- UN General Assembly** (1948) *Palestine – Progress Report of the United Nations Mediator*. A/648. New York: UN (<https://digitallibrary.un.org/record/703168?v=pdf>).
- UN General Assembly** (2022) *Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people*. A/77/295. New York: United Nations (<https://undocs.org/A/77/295>).

- UN News** (2025) 'Trapped in Gaza: Palestinians with disabilities cannot reach aid'. *UN News*, 15 August (<https://news.un.org/en/story/2025/08/1165661>).
- UNCTAD – United Nations Conference on Trade and Development** (2015) *Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory*. TD/B/62/3. Geneva: UNCTAD.
- UNCTAD** (2022) *The economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the cost of restrictions in Area C viewed from above*. Geneva: UNCTAD (<https://unctad.org/publication/economic-costs-israeli-occupation-palestinian-people-cost-restrictions-area-c-viewed>).
- UNCTAD** (2023) *The economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: 2023 Update*. Geneva: UNCTAD (<https://unctad.org/publication/economic-costs-israeli-occupation-palestinian-people-o>).
- UNCTAD** (2024) *Economic costs of the Israeli occupation for the Palestinian people: the economic impact of the Israeli military operation in Gaza from October 2023 to May 2024*. A_79_343-AR. New York: United Nations (<https://digitallibrary.un.org/record/4064061?v=pdf>).
- UNDP – UN Development Programme** (2024) *Poverty and the household economy of Myanmar: a disappearing middle class*. New York: UNDP (www.undp.org/publications/poverty-and-household-economy-myanmar-disappearing-middle-class).
- UNDP** (2025) *Myanmar's enduring polycrisis: four years into a tumultuous journey*. New York: UNDP (www.undp.org/asia-pacific/publications/myanmars-enduring-polycrisis-four-years-into-a-tumultuous-journey).
- UNICEF** (2025) 'UNICEF delivers wheelchairs for Gaza's children'. New York: UNICEF (www.unicefusa.org/stories/unicef-delivers-wheelchairs-gazas-children).
- US Department of State** (2025) 'Sanctioning foreign NGOs directly engaged in ICC's illegitimate targeting of Israel'. Press release, 4 September (www.state.gov/releases/2025/09/sanctioning-foreign-ngos-directly-engaged-in-iccs-illegitimate-targeting-of-israel).
- van der Merwe, B. and Doak, S.** (2025) 'Guns, cash and American aid: Investigation reveals Israel's support for Gaza militia'. *Sky News*, 4 October (<https://news.sky.com/story/guns-cash-and-american-aid-investigation-reveals-israels-support-for-gaza-militia-13442260>).
- Varoufakis, Y.** (2024) *Technofeudalism: what killed capitalism*. London: Vintage.
- Veerapen, N., Mazzilli, C. and Daigle, M.** (2026) *Pathways to better funding for women-led organisations*. HPG report. London: ODI Global (<https://odi.org/en/publications/pathways-to-better-funding-for-women-led-organisations/>).
- Walsh, D., Koettl, C. and Schmitt, E.** (2023) 'U.A.E. talks peace in Sudan war, but secretly backs one side'. *The New York Times*, 29 September (www.nytimes.com/2023/09/29/world/africa/sudan-war-united-arab-emirates-chad.html).
- Wando, A.H.** (2025) 'The pitfalls of the humanitarian principles "impartiality" and "humanity" in humanitarian aid in Borno, Nigeria' *Development in Practice* 1–15 (<https://doi.org/10.1080/09614524.2025.2524031>).
- White, R.** (2025) 'The ecocidal destruction of Palestine' *Criminological Encounters* 7(1): 185–193 (www.criminologicalencounters.org/index.php/crimenc/article/view/168).

- Whittall, J.** (2026) 'Palantir's AI is already playing a major role in tracking Gaza aid deliveries'. *Drop Site News*, 26 February (www.dropsitenews.com/p/palantir-ai-gaza-humanitarian-aid-cmcc-srs-ngos-banned-israel).
- Wilkinson, R. and Pickett, K.** (2009) *The spirit level: why greater equality makes societies stronger*. London: Bloomsbury.
- Woldemichael, S.** (2026) 'Sudan's devastating war rages on as regional rivalries deepen'. *Al Jazeera*, 11 March (www.aljazeera.com/opinions/2026/3/11/sudans-devastating-war-rages-on-as-regional-rivalries-deepen).
- Wolfe, P.** (2006) 'Settler colonialism and the elimination of the native' *Journal of Genocide Research* 8(4): 387-409 (<https://doi.org/10.1080/14623520601056240>).
- Women Journalists without Chains** (2026) 'Gaza under engineered collapse: how Israel is dismantling an entire humanitarian system'. *WJWC News*, 7 January (<https://wjwc.org/news-en/gaza-under-engineered-collapse-how-israel-is-dismantling-an-entire-humanitarian-system>).
- Women's League of Burma** (2026) *Looking back on 2025*. Women's League of Burma (www.womenofburma.org/reports/looking-back-2025).
- World Bank** (2014) *Area C and the future of the Palestinian economy*. Washington DC: World Bank (<https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/b1a2bf3a-ob60-5878-9a21-84cbdd5ca9bf>).
- World Bank** (2016) *Poverty and shared prosperity 2016: taking on inequality*. Washington DC: World Bank (<https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/bebd3e0f-05ed-5c5f-9031-4764534449ae/content>).
- World Bank** (2024) *Economic monitoring report to the ad hoc liaison committee*. Washington DC: World Bank (www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-ahlc).
- WFP – World Food Programme** (2024) *Market monitoring report: Gaza Strip*. Rome: WFP (www.un.org/unispal/document/wfp-sitrep-26aug24/).
- WFP** (2025) 'WFP runs out of food stocks in Gaza as border crossings remain closed'. WFP, 25 April (www.wfp.org/news/wfp-runs-out-food-stocks-gaza-border-crossings-remain-closed).
- Wynn-Williams, S.** (2025) *Careless people: a story of where I used to work*. London: Pan MacMillan.
- Ziadah, R. and Fox-Hodess, K.** (2025) 'European dockworkers refuse to load weapons aimed at Palestine'. *Labor Notes*, 12 June (<https://labornotes.org/2025/06/european-dockworkers-refuse-load-weapons-aimed-palestine>).



مجموعة السياسة الإنسانية (HPG) هي من الفرق الرائدة في العالم التي تضم باحثين مستقلين ومهنيين في مجال الاتصالات يعملون على القضايا الإنسانية. وتكرس المجموعة جهودها لتحسين السياسات والممارسات الإنسانية عن طريق المزاجية بين التحليلات والحوارات والنقاشات عالية الجودة.

مجموعة السياسة الإنسانية
أو دي آي العالمية (المعروفة سابقاً
بمعهد التنمية الخارجية)
Blackfriars Road 203
London SE1 8NJ
United Kingdom

هاتف: 0300 20 7922 (0) 44+
فاكس: 0399 20 7922 (0) 44+
البريد الإلكتروني: hpgadmin@odi.org
الموقع الإلكتروني: odi.org/hpg
